4

أ.د. زينب عبد العزيز

صليبية الغرب وحضارته

هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة

الحداثة والأصولية





هدم الاسلام بالمصطلحات المستوردة

الحـــداثة والأصـــوليـــة

اسم الكتاب :
هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة «الحداثة والأصولية»

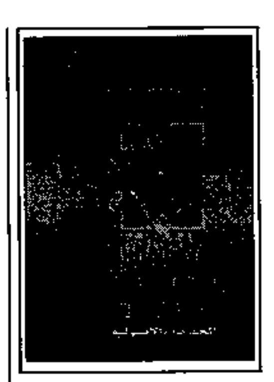
اسم المؤلف :
أ. د. زينب عبد العزيز

رقم الايداع بدار الكتب المصرية :
٢٠٠٣/٢١١٣٠

الترقيم الدولي :
I.S.B.N. 977-376-031-6

تصميم الغلاف :
كامل جرافيك

اسم المطبعة :
دار القبس للطباعة ت: ٣٦٤٠٨٣٥ - ٥٢٤٣٣١٤



الطبعة الأولى
٢٠٠٤



دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة
سوريا - دمشق - الحجاز - شارع مسلم البارودي
هاتف ٢٢٣٥٤٠١ - ص.ب: ١٣٣٤٤ - فاكس: ٢٢٤٧٢٩٧
مصر - القاهرة - ٥٢ شارع عبد الخالق ثروت - شقة ١١ - تلفاكس: ٣٩١٦١٢٢
Email:darkitab2003@yahoo.com

هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة

الحداثة والأصولية

أ. د. زينب عبد العزيز

الناشر



دمشق - القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا محمد ﷺ:

«أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»



المقدمـــــة

جرى العرف على أن الكلمات تعرف بمعناها أو بمضمونها. إلا أن هناك كلمات لا يمكن إدراك حقيقتها إلا بمعرفة جذورها والمناخ الذى نشأت فيه، والأحداث الأساسية التى واكبت نشأتها. خاصة إذا ما كانت هذه الكلمات ذات خلفيات وأبعاد دينية أو سياسية يراد طمس معالمها الأصلية لاستخدامها فى أغراض بعينها..

فالكلمة، على حد قول فيكتور هيجو «عبارة عن كائن حى».. كائن يتصف بإمكانيات متفاوتة القيمة.. فمن ناحية يمكن وصف هذه الكلمات من منطلق العوام، ومن ناحية أخرى يمكن الارتقاء بها إلى درجة قطب من الأقطاب.. فهناك كلمات مسطحة، لها مجرد دلالة محدودة، وأخرى تحمل آفاقاً فكرية أو نفسية متعددة الملامح، وتتعدى الحدود الشكلية اللغوية. أى إنها تقوم ببلورة المعطيات الرمزية وتؤدى إلى استشفاف المعطيات التحتية الكامنة فى أبعاد الخطاب وعلاقاته الاجتماعية والتاريخية والسياسية والدينية.. فهى مفردات يمكن أن نطلق عليها عبارة: «كلمات مصيرية».. بمعنى أنها تتحكم فى مصائر الأفراد والشعوب وتحدد مستقبلها ومصائرها..

فكلمة مثل الحرية لها دلالتها على المستوى الفردى ولها دلالتها على المستوى العام كما أن لها دلالتها فى المستويات الأعلى، فهى لا تعنى مجرد

التحرر من قيد مَّا، وإنما يمكن أن تتحول إلى شعار، ويمكن أن تكون بمثابة برنامج عمل وهدف مصيرى، كما يمكن أن تكون شاعرية المعنى للانطلاق فى عالم الأحلام أو شطآن المجهول.. فالخطاب العام الذى تُنشأ من أجله أو توضع فيه مثل هذه الكلمات هو الذى يكسبها دلالتها الحقيقية. لذلك يتطلب الأمر عدم الاكتفاء بالتوقف عند المعلَن أو الشائع من معانيها، وإنما ينبغى أن يكون البحث عن المعانى والأحداث التى وراء تلك الكلمات وكذلك عن خلفياتها الأصلية..

والكلمات المكوِّنة لهذا البحث تعد من تلك الكلمات المصيرية. وليس من المبالغة أن نقول إنها من الكلمات التى تحكمت فى مصير الشعوب عامة، أو إنها تتحكم حالياً فى مصير شعوب العالم الثالث، وخاصة الشعوب الإسلامية والعربية. فعلى الرغم من كل ما كتب باللغة العربية من أبحاث حول العصرية أو الحداثة أو الأصولية - وكلها مسميات تؤدى فى نهاية مطافها إلى العلمنة والتغريب وفرض النمط الغربى، فلايزال هناك الملمح الدينى الذى لم يتم تناوله بالتفصيل، بل ولم يتطرق أحد إلى صلب الموضوع وتناوله بالتفصيل بدءًا من أن أهم هذه الكلمات قد وجدت للتعبير عن المعركة الدائرة فى الكنسية الكاثوليكية فى صراعها ضد التقدم العلمى وضد سلطة الدولة.. أى إنها كلمات قد تمت صياغتها للتعبير عن الدور التاريخى/ السياسى/ الاجتماعى الذى دارت رحاه فى ساحة المسيحية الغربية، وما قامت به كل جبهة من الجبهات المتصارعة - قبل أن يزج بها إلى المجتمع لتحاصره فى مختلف المجالات الأدبية والفكرية لطمس معالمها الكنسية التى صيغت من أجلها!

وقد آثرنا التطرق لهذا الموضوع رغم كل ما به من حساسيات، لتوضيح حقيقة هذه الخلفيات التى تم استبعاد معالمها من الخطاب العربى خاصة، فى محاولةِ دءوب من جانب العلمانيين لفرضها على القرآن الكريم والسنة وبالتالى على الإسلام والمسلمين.. وكل ما نأمله هو توضيح أن استخدامها فى

الغرب يعد فى الواقع اسما على مسمى مطابق له، فالثابت يقيناً هو أن النصوص الإنجيلية قد عبث بها على مر التاريخ، وأن رسالة التوحيد المصوَّبة لانحراف اليهود والتى أتى بها السيد المسيح لم تعد هى المسيحية الحالية التى عانت من التغيير والتبديل والتناقض منذ بولس الرسول، الذى بدأ بتأليه السيد المسيح، وبتغيير العهد واستبدال التعميد بالختان، لذلك يخشى العابثون العلمَ والعلماءَ.. واليقين هنا فى متناول كل قارئ، فما عليه إلا أن يفتح الأناجيل المتداولة ويقارن الآيات ليصدم أم ليتأكد بنفسه.

كما نود التأكيد على أن استخدام نفس هذه الكلمات (الحداثة والأصولية) وفرضها على القرآن والسنة، وإقحامها فى الخطاب العام للعالم الإسلامى يعد تخريباً مرفوضاً لابد من التصدى له؛ لأن القرآن لم ولن يتعرض لأى تحريف. إيماناً منا بآية ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: الآية ٩). كما أن الإسلام لم يعرف أى معركة من المعارك بين النص المنزَّل وبين التقدم العلمى. فالقرآن الكريم قائم على الربط بين الدين بكل أبعاده الروحية من عبادات وأخلاق وبين الدنيا بكل مجالاتها من تنظيم وتشريع.. فهو يدعو إلى العلم والتعلم كما يدعو إلى العبادة والتقوى، فى وحدة متكاملة متماسكة لا انفصال فيها، ولا تناقض بين جوانبها الروحية والمادية. بل لقد كرَّم الله سبحانه وتعالى العلماء ووضعهم فى مرتبة بعد الرسل والأنبياء، وبدأ التنزيل الكريم بسورة العَلَق وآية اقرأ.. ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾(العلق: ١) أى أن الله عز وجل هو الذى يدعونا إلى العلم ويحثنا إليه.

ولقد تم الاعتماد فى هذه الدراسة على المتاح من المراجع الفرنسية أساساً، حيث إن هذه المعارك قد دارت بين قطبى السلطة الدينية والمدنية، أى بين الكنيسة الكاثوليكية البابوية وفرنسا وإن كانت قد امتدت لبلدان أوروبا فى نفس الوقت، وكذلك للمكانة التى تحتلها فرنسا لا من حيث موقعها الجغرافى أو الفكرى الريادى فحسب، أو لأنها «الابنة الكبرى للكنيسة» كما

يقـولون، وإنما للدور القيـادى الذى أخذته على عاتقها فى تبنى ثلثى مهـام عمليات التبشير فى العالم نظير إعلانها العلمانية وفصل الدين عن الدولة، كما نطالع في «القاموس التاريخى للبابوية» تحت عبارة «اللجنة المقدسة للدعاية للعقيدة والإيمان»: «.. وهناك معطى رئيسى آخر، هو أن الكاثوليكية الفرنسية هى المحرك الأساسى للصحوة التبشيرية والتى تقوم بتزويدها بأهم الوسائل الرئيسية بالمال والرجال».



العصـــرية

قـبل أن نتناول الحـداثة Modernisme والأصـوليـة Fondamentalisme وهما أسـاس هذا البحث، لابد من التعرض للعصرية Modernité - لا لتوضيح الفـرق بينها وبين مصطلح الحداثة فحسب، ولكن لأنها تمثل خلفيـة محورية متعددة الملامح، وكثيراً ما يتم الخلط بينهما، خاصـة وأن العصرية تعنى أيضاً أزمة الكنيسة مع العلم فى فترة سابقة للحداثة.

وإن كانت العصرية تشير إلى الجانب الكنسى وكشف التحريف الذى تغص به نصوص الكتاب المقدس، فالموسوعة البريطانية تشير إلى مـائة وخمسين ألف تناقض، إلا أنها تتضمن معنى التقدم المادى وانعكاساته على المجتمع الغربى. أما فى المستعمرات وبلدان العالم الثالث فهى تعنى عملية غرس الثقافة الغربية مع تدمير التراث المحلى، وعادة ما تتولاها البعثات التبشيرية أو تقوم بجانب كبير منها خاصة بعد الاستقلال العسكرى الشكلى حيث إن الاحتلال يستمر اقتصاديًا وفكريًا.

ومن أهم العناصر التى تمثل الخلفية العامة للعصرية: عصر التنوير، والثورة الفرنسية، والليبرالية - لارتباطها المباشر بخبايا الأصولية وأبعادها؛ لذلك سنبدأ بالإشارة إليها باقتضاب لمجرد التذكرة ببعض أهم عناصرها المرتبطة بالكنيسة.

عصر التنوير Siécle des lumieres:

يمثل أعلى وأعنف ما وصل إليه الصراع الكنسى آنذاك، فى مشواره الطويل منذ تحريف المسيحية على يدى بولس الرسول حتى القرن الثامن عشر. وإن كان هذا التيار قد بدأ بما عرف باسم «معركة القدامى والعصريين» Querelle des Anciens et des Modernes فى القرن السابع عشر فقد تصدع البنيان السياسى والأخلاقى والدينى منذ ما عرف «بأزمة الضمير الأوروبى». فقد بدأ الفلاسفة برفض الحلول اللاهوتية والسلطة التقليدية المتوارثة وراحوا يراجعون المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصير الإنسان وتنظيم المجتمع، إيماناً بالتقدم العلمى ومنجزاته..

وقد كانت قاعدة اليقين الديكارتية هى نقطة الانطلاق التى اعتمد عليها الفلاسفة لرفض أية سلطة أخرى سوى سلطة العقل. بل لقد تمادى فلاسفة ذلك القرن وراحوا يخضعون النصوص الإنجيلية والعقائد والأخلاق المسيحية ومؤسساتها السياسية والاجتماعية إلى التحليل العلمى النقدى الدقيق. كما أدى أدب الرحلات والاكتشافات الجغرافية والاتصال بالحضارات غير الأوروبية إلى تولد نظرية النسبية العالمية التى ساعدت هؤلاء الفلاسفة على إعادة تقويم الأفكار المسبقة حول الملكية والعدل والحرية وخاصة حول الدين المسيحى، وبالتالى انعكاسها على نسبية القيم والأخلاق..

وبدأت عملية مراجعة واسعة للنصوص الإنجيلية لا من قبل البروتستانت وحدهم، وإنما من بين نفس رجال الكهنوت الكاثوليكى الذين راحوا يدرسون هذه النصوص ويفسرونها تفسيراً علميًا بغية تخليصها مما بها من أخطاء وأفكار مسبقة وأساطير..

وكان من أهم هؤلاء الباحثين المفسرين الجدد الأب ريشار سيمون Rich-ard Simon (١٦٣٨ ـ ١٧١٢) الذى ارتبط اسمه بالتفسير الجديد للنصوص

الإنجيلية. ويرجع إليه الفضل فى تحديد معالم وقوانين علم نقد النصوص الإنجيلية La critique de L'exégése، وهو علم يهدف إلى تحديد درجة صحتها وأصالتها ومصداقيتها بعيداً عن أية أفكار لاهوتية مسبقة. ولقد اهتم بدراسة هذه النصوص فى وثائقها الأصلية، محللاً معانيها الحرفية المحددة مستبعداً كل ما تراكم عليها من موروثات مغرضة - أيًا كانت النتيجة..

وأكثر ما اهتم به فلاسفة عصر التنوير هو محاربة الظلمات والتعتيم الذى كانت تفرضه الكنيسة، وراحوا يفسرون العقائد متهمين رجال الكنيسة بالطغيان والاستبداد وبخداع الشعوب. بذلك اتسمت أعمال التنوير بأنها حرب شعواء ضد الكهنوت ورجاله؛ إذ راحوا يطالبون بالتسامح وحرية العقيدة، وبالعودة إلى الطبيعة، وحرية العقيدة هنا مقصود بها حرية الابتعاد عن المسيحية أو الكفر بها والتحول إلى الإلحاد أو اللا دين، دون التعرض للقمع والاضطهاد. كما برأوا الإنسان من تبعية الخطيئة الأولى التى فرضتها الكنيسة، واستبدلوا البحث عن المتعة والسعادة الفردية بفكرة الخلاص والفداء، وأقاموا حق الإنسان فى المتعة طالما لا يمس سعادة الآخرين أو حريتهم بدلاً مما فرضته الكنيسة من إدانة للعواطف ومعايشتها وفرضها للتبتل والحرمان.

أى إن الأخلاق التى نادى بها دعاة التنوير هى أخلاق نفعية حسية تؤمن بترابط المصالح الفردية وبتوازن العواطف الشخصية. وكانت أهم أسلحتهم هى «الموسوعة»، ذلك القاموس الضخم الذى راحوا يضمنونه كافة المعارف والعلوم لمحاربة ظلمات الطغيان الكنسى؛ لذلك وصف رجال اللاهوت فلاسفة ذلك العصر بأنهم «متآمرون يعملون على ضياع المسيحية»، لاتجاههم نحو الإلحاد والمادية.

وسرعان ما توالت الإدانات البابوية ضد فلاسفة التنوير، وأهم هذه النصوص الخطاب الرسولى للبابا كليمون الثانى عشر Clément XII (١٦٥٢ -

١٧٤٠) المعروف باسم «خلاص المسيحية». وهو أول نص عقائدى كبير يعبر عن الأصولية الكاثوليكية ضد التنوير، كما أدينت كل أعمال التنوير ووضعت فى «الإندكس» أى فى فهرس الكتب المحرمة، والتى يحرم البابا على أتباعه الاطلاع عليها. وقد ظلت هذه القائمة موجودة يعمل بها منذ إنشائها عام ١٥٥٩ حتى عام ١٩٦٦ عندما تم تغيير اسم اللجنة الأساسية التى يخضع لها هذا السجل، من لجنة محاكم التفتيش، إلى «لجنة عقيدة الإيمان» (القاموس التاريخى للبابوية). وإن كانت إدانات النصوص المعارضة للتيار الكنسى قد بدأت بإدانة كتابات أريوس فى مجمع نيقيا الأول عام ٣٢٥ م.. وكان الاطلاع على أحد الكتب المحرم قراءتها يؤدى إلى الحرمان والطرد من الكنيسة إن لم يكن إلى مصائب أخرى. وقد ظل معمولاً بهذا القرار حتى عام ١٩٦٦، أى إلى أن تم استبداله بفرض القسم على رجال الأكليروس بعدم المساس بهذه «المحرمات».. ذلك هو التعتيم الذى واجهت به الكنيسة عصر التنوير الذى مهد الطريق إلى الثورة الفرنسية..

الثورة الفرنسية:

ولكى نفهم العداء الممتد من جانب الكرسى الرسولى للثورة الفرنسية لابد من وقفة خاطفة نتناول فيها أهم الأحداث، ويوضح أ. لاتريى A. La-treille فى كتابه: عن L' Eglise Catholique et la Révolution Francaise تفاصيل ذلك التاريخ. وما أكثر تداول هذه الوقائع..

لم تكن الثورة الفرنسية فى بدايتها معادية للكنيسة أو البابا وإنما كانت تنتقد الثورات الكنسية وأنظمتها، وقد مضت كل الأحداث بسرعة خاطفة بينما كانت الأنباء تصل روما متأخرة ومتداخلة. وقد أدى القرار بوقف الضريبة العشرية التى كانت تتقاضاها الكنيسة إلى جانب إلغاء الامتيازات الكنسية فى ٤/ ٨/ ١٧٨٩ إلى ذهول هذه السلطات.. وازداد الذهول حينما قام الثوار باعتقال الملك لويس السادس عشر فى السادس من أكتوبر. وفى

نفس ذلك الشهر قام تاليران باقتراح تأميم ثروات رجال الكنيسة والاستيلاء عليها كحل للأزمة الاقتصادية موضحاً أنهم مجرد مديرين لها، وأن الدولة يمكنها أن تحل محلهم شريطة أن تمنحهم الدولة مرتبات يعيشون منها..

وفى الثانى من نوفمبر ١٧٨٩ تم وضع الممتلكات الكنسية تحت تصرف الدولة وتحول رجال الكنيسة إلى موظفى دولة! وقد أدى هذا التأميم إلى إلغاء الوجود الكنسى وإلى إقامة دستور مدنى، وتم تحويلهم إلى ثلاث وثمانين إدارة خاضعة لنفس العدد من المحافظات الفرنسية. وبتقاضى الأساقفة مرتباتهم من الدولة وخضوع تعيينهم للانتخابات المحلية، أصبح الأسقف يحيط البابا علماً بأنه قد تم تعيينه فى ذلك المنصب، ولا يسأله الرأى أو إقرار هذا التعيين، وبذلك تمت القطيعة مع الكرسى الرسولى. ومما زاد الطين بلة أنه تم إجبار رجال الكنيسة على القسم بالولاء للدولة والملك، وعلى أن يستمدوا كل تعليماتهم من المجلس الثورى وليس من روما!

كما تم الاستيلاء على مقاطعة آفينيون الفرنسية وكانت منذ القرن الرابع عشر من الأملاك البابوية. وفى العاشر من شهر مارس ١٧٩١ أصدر البابا بيوس السادس بيانه المقتضب الذى أعلن فيه إدانته للدستور الثورى الفرنسى على «أنه بمثابة هدم للدين الكاثوليكى»، كما راح يدين مبادئ الثورة نفسها وخاصة «تلك الحرية المطلقة التى يمسون بها المجال الدينى بل ويمنحون أنفسهم حرية التفكير والكتابة فى مجال الشئون الدينية بكل ما يمكن للعقل غير المنضبط أن يمليه».

وبعد ذلك بشهر تقريباً، فى ١٣ أبريل قام البابا برفض المؤسسات الدينية الحديثة واعتبرها انتهاكاً للكرسى الرسولى. الأمر الذى أدى إلى الانفصال الذى أعلن رسميًا وسياسيًا فى شهر مايو ١٧٩١. ورفض البابا استقبال الممثل الكنسى الجديد للثورة الفرنسية فى روما، ورد الثوار على ذلك الرفض بحرق عروس من القش تمثل «غول روما» فى القصر الملكى!

واندلعت الحرب الدينية فى فرنسا، وأدى الدستور الجديد الصادر فى ٢٩/ ١١/ ١٧٩١ إلى معاقبة رجال الكنيسة الذين رفضوا القسم بالولاء للوطن وليس لروما. وتم استبعادهم وسرعان ما امتدت نيران المعركة إلى البلدان الأوروبية المحيطة، وقد انعكست هذه الأوضاع بمزيد من الكراهية للثورة الفرنسية التى أصبحت تمثل تهديداً لكافة العروش الملكية الأوروبية.

وقد أدى إعدام الملك لويس السادس عشر فى ٢١ يناير ١٧٩٣ إلى تحبيذ تكوين أول تحالف ضد الثورة، بينما كان رجالها يواصلون عملية اقتلاع الطغيان الكنسى فى عصر «الرعب»، واكتسبت الكاثوليكية صفة القوة الأولى المعادية للثورة.. وهو ما أدى بالثوار إلى مواصلة مسح آثار التسلط الكنسى بإلغاء التقويم الجريجورى، وأسماء القديسين، إلى جانب الاغتيالات، وامتدت الحرب إلى إيطاليا حيث كان الجنرال بونابارت الشاب قد اجتاز جبال الألب، وفصل ما بين الجيش النمسوى والإيطالى، ووصل ميلانو فى الخامس عشر من شهر مايو.

وبعد هذه الانتصارات تلقى بونابارت تعليمات صريحة بالتوجه إلى روما لزعزعة «مشعل التعصب». وبذلك وجدت البابوية نفسها فى مواجهة مع الثورة الفرنسية. وتم توقيع معاهدة تولنتينو فى ١٩ فبراير ١٧٩٧ التى تنازل البابا بمقتضاها عن مقاطعة أنكونا وآفينيون وضيعة فينسين، كما دفع واحداً وثلاثين مليوناً بالإضافة إلى العديد من الأعمال الفنية للجمهورية الفرنسية. وقد تسلم بونابارت المبلغ قائلاً: «هذه الملايين تساوى عشرة أضعاف قيمة روما بالنسبة لنا، فهذه الآلة العجوز ستتهدم وحدها».

وقد علق المؤرخ الألمانى سبيتلر Spittler على هذه الأحداث قائلاً: «لقد أبيدت البابوية، إذ انتصرت الثورة الفرنسية كذلك فى بلجيكا وفى إيطاليا وعلى ضفاف الراين، وأصبحت أسبانيا حليفتها، وأُلغيت بولندا من الخريطة بالقوى الأوروبية الوسطى والشرقية. وكفت الكاثوليكية عن الوجود»! إلا أن الكاثوليكية لم تكُفَّ بعد لكنها تصدعت بشروخ مازالت تتزايد فى الأعماق..

الليبرالية:

والليبرالية من الكلمات شديدة الارتباط بمعركة الحداثة والأصولية فى الكنيسة الكاثوليكية. فمنذ القرن التاسع عشر لم تكف البابوية عن اتهام الليبرالية بعبارات واضحة شديدة الصرامة. وهى كلمة «تشير بلا لف ولا دوران - كما يقول إيميل بولا - إلى ثورة الحداثة بسمتيها الأساسيتين: تحرر العقل، والاكتفاء الذاتى للإنسان الذى نسى دينه حيال خالقه وراح يقود العالم إلى الكارثة».. أى إنها عبارة ترتبط بالهلع الذى أثارته الثورة الفرنسية فى البنيان الكنسى، والصراع الدائر بين هذا البنيان وبين تقدم العلوم وانعكاساتها على الأساطير الدينية، والصراع بين الكنيسة والدولة، والصراع بين المادية الاقتصادية والسيطرة اللاهوتية - التى تقود المصالح المتضاربة بين الطبقات الاجتماعية..

ومعاداة الليبرالية تعد من التيارات التى تركت بصماتها واضحة فى الثقافة الكاثوليكية فمنذ القرن الثامن عشر بدأت الأفكار التحررية تنتشر فى السياسة والاقتصاد، وبدأ تصعيد الفجوة والخلاف بين الكاثوليكية والتحررية مما يشير إلى الانفصال بين الكنيسة والحرية - خاصة وأن الحرية هنا يقصد بها حرية العقيدة والتحرر من الطغيان الكنسى.

وقد بدأ تعريف الكلمة أولاً بالنسبة للسلطة المطلقة للكنيسة وقطبيها التى تتأرجح بينهما وهما: الحق الإلهى والاستبداد المستتير. لذلك فهى تختلف عن الشمولية المعاصرة: فالملك هو السلطة العليا، ولا يخضع فى الأرض إلا لضميره وعقله، وبالتالى فهو يرفض أية سلطة أخرى بدءًا بسلطة البابا - الأمر الذى نجمت عنه الاستبدادية والنزعة التفردية عن طريق التعسف فى استخدام الحقوق والديمقراطية.

ويوضح إيميل بولا فى بحثه عن الليبرالية كيف «قامت الثورة الفرنسية بكنس الاستبدادية الملكية والكنسية من أوروبا ثم تركت الليبرالية مع تناقضاتها

الداخلية» ـ تلك التناقضات التى تتبلور فى الثورة على القوانين وفى استخدام العنف فى إطار ثلاثى الأبعاد، إذ أصبحت الكنيسة مهددة بالتيار المعادى لها من داخلها ومن خارجها، وأصبح الأحرار مهددين من تيار الاشتراكية المتصاعدة ومن رد الفعل الكنسى، كما أصبح الاشتراكيون مهددون من البورجوازية الرأسمالية ومن تحالفها مع الكنيسة.. ودارت اللعبة بين هذه التيارات الثلاثة، وتمت فيها تحالفات ثنائية بين أطرافها وفقاً لمقتضيات الساعة!..

وتكشف الوثائق البابوية منذ قرنين عن ذلك التأرجح فى صراع هذا البنيان من أجل الحفاظ على السلطة المطلقة فى المستوى الدينى وفى المستوى الاجتماعى. وقد عرف الأديب الفرنسى السياسى الأصولى شارل موراس Charles Maurras الليبرالية قائلاً: «إنها مذهب متعدد الأشكال قائم على تحرير الإنسان من سلطة الله وشرعه وتنزيله، وبالتالى فهو مذهب يحرر المجتمع المدنى من أية تبعية للمجتمع الدينى، أى للكنيسة التى هى حارسة مفسرة وصاحبة القانون الإلهى المنزَّل... وقد ولَّد هذا المذهب ذلك الصراع غير الإنسانى من أجل الحياة، كما ولَّد ذلك التيار الجارف للحياة العصرية الذى هو البروليتاريا التى لم يترك لها سوى حرية أن تموت جوعاً».. وهى عبارة تكشف الكثير مما يدور خلف التسميات التى نحن بصددها.

من هنا كان الارتباط بين عبارة الليبرالية فى الدين، والتى تعد البروتستانتية أكبر رمز لها، وأكبر دليل على عمق أبعادها، وبين عبارة معركة الحداثة وصراعها مع الكاثوليكية، وبين الليبرالية الاجتماعية الممثلة فى الديمقراطية المسيحية والنقابية، وخاصة تصاعد النقابات الاشتراكية.. أى الارتباط بين الدين والمجتمع والسياسة، وصراع كل منها من أجل السيطرة والسيادة أو التحرر من التبعية لها.

ومهما تنوعت أوصاف الليبرالية فى حلبة صراعها المتعدد الأطراف والمستويات، فهى تشير إجمالاً إلى صورة مجتمع بلا إيمان، وإلى حرية بلا

ضوابط وبلا إله.. أو كما يقول إيميل بولا صورة: «عالم كان مسيحيًا بطريقته وترك لكل فرد فيه حرية أن يكون مسيحيًا كيفما شاء حتى وإن كفّ عن التدين. وذلك هو ما يفسر نداء البابا يوحنا بولس الثانى وإصراره على إعادة تنصير العالم».. وهو نداء يمثل أحد أهم أضلاع المنظومة العالمية الجديدة القائمة على: فرض النظام السياسى العالمى الواحد بزعامة أمريكا؛ وفرض النظام الدينى الواحد تحت لواء كاثوليكية روما؛ وفرض النظام الحضارى الغربى القائم على الاستهلاك والانفلات لتحويل العالم إلى «قرية واحدة» من السادة والعبيد..

العصرية:

أما فيما يتعلق بالعصرية، فإننا نطالع فى قاموس روبير التاريخى للغة الفرنسية أن «كلمة Moderne عصرى مشتقة من اللاتينية القديمة، وقد بدأ استخدامها أولاً فى مجال اللغة التعليمى وفى مجالات الفنون. أما فى صيغة الجمع فهى تشير إلى أبناء العصر فى مقابل القدامى، وتم تحديد معنى الصفة عام ١٤٥٥ إشارة إلى ما ينتمى للزمن الحالى. وقد انتشرت الكلمة بهذا المفهوم فى القرن السابع عشر فى نفس الفترة التى تفجرت فيها معركة (القدامى والعصريين) فى الأدب».

أما كلمة Modernité العصرية فنطالع فى نفس القاموس أنها «مستخدمة منذ عام ١٧٩٦ (جان جاك روسو) للإشارة إلى ما هو عصرى أما مضمونها الدينى فقد اعتمد منذ عام ١٩٠٩».

ويشير قاموس روبير للغة الفرنسية إلى أن كلمة Moderne اشتقت عام ١٣٦١ عن اللاتينية وتأخذ عدة معان: إشارة إلى الزمن الراهن للمتحدث؛ وما ينعم به من الإنجازات الجديدة للتقدم العلمى والتقنيات؛ والأشخاص الذين يلتزمون بكل ما هو معاصر لهم؛ وفى تاريخ الأدب إلى العصريين على خلاف القدامى والكلاسيك؛ وفى مجال التاريخ إشارة إلى التاريخ الحديث الذى يبدأ من

أواخر القرون الوسطى (وعادة ما يتم تحديده بعام ١٤٥٣ تاريخ سقوط القسطنطينية) إلى الثورة الفرنسية (١٧٨٩) التى تمثل الفترة المسماة «المعاصرة».

وكان بالفعل جان جاك روسو أول من استخدم كلمة العصرية عام ١٧٦٩ للتعبير عن أنصار كل ما هو عصرى، وخاصة فى الإشارة إلى تلك المعركة المعروفة باسم «القدامى والعصريين» التى بدأت فى المجال الكنسى بين المطالبين بإخضاع النصوص الإنجيلية للدراسة والتحليل، وأولئك الذين يتمسكون بكل ما بها.

وازدادت التصاقها بالمفهوم الدينى عام ١٩٠٩ عند إعادة استخدامها فى الخطاب العام فى خضم أحداث المعركة الطاحنة بين الحداثة والأصولية، وتوارت عن الخطاب الدينى تقريباً عند استتباب كلمة الحداثة.

أما موسوعة بريتانيكا (طبعة ١٩٩٢) فتربط بين العصرية والتصنيع، من خلال التجربة الغربية مع الثورة الصناعية التى بدأت منذ قرنين تقريباً، وانعكاسها على مختلف المجالات. بمعنى أنه لتحديث مجتمع مّا لابد من العمل على تصنيعه أولاً. أى أن المجتمع العصرى مرتبط ارتباطاً لا انفصال فيه ببزوغ المجتمع الصناعى وازدهاره. وهذا موضوع هام وجانب آخر من جوانب العصرية المتعددة والذى يصلح أن يحتل كتاباً مستقلاً نأمل أن يوفق الله سبحانه من يقوم بعمله.

والعصرية من الكلمات التى يصعب حصرها فى مجال محدد، إذ إنها كما رأينا كلمة متعددة الملامح وفقاً للمضمون الذى تتصدره. فهى لا تشير إلى مفهوم اجتماعى بعينه، ولا إلى مفهوم سياسى محدد، بل ولا ترمز إلى مفهوم تاريخى بمعنى الكلمة. ولعل أشمل تعبير لها هو ما قاله جان بودريار Baudrillard: «إنها تشير إلى نمط حضارى مميز، يناقض النمط التراثى. أى إنها كلمة تتعارض مع مختلف الثقافات الأخرى السابقة أو التراثية. فالعصرية تفرض نفسها، فى مواجهة التنوع الجغرافى والرمزى لهذه

الثقافات السابقة، بكيانها الواحد، المتجانس، المنبثق عالميًا انطلاقاً من الغرب» (Enc. Universalis)، وعلى الرغم من ذلك، فهى تظل عبارة غير محددة المعالم وإن كانت تشير إجمالاً إلى تطور تاريخى واسع، وإلى تغيُّر فكرى واضح قائم على مناقضة التراث المتوارث.

وقد يرجع تشعب معنى هذه الكلمة إلى أنها تجمع ما بين الأسطورة والواقع، رغم تميزها فى كل مجال من المجالات. كأن نقول: دولة عصرية، وتقنية عصرية، وفن عصرى، وعادات وتقاليد عصرية، وأفكار عصرية وما إلى ذلك. وبما أنها نجمت عن بعض التغيرات الجذرية للمؤسسة الاقتصادية والاجتماعية، فإن مغزاها يتحقق فى مختلف المستويات لأساليب الحياة فى مجرياتها اليومية. لذلك نراها عبارة متحركة فى شكلها ومضمونها كما أنها متحركة متغيرة فى الزمان والمكان. ومن هنا، فهى غير ثابتة إلا من حيث كونها نسقا لقيم مًا. الأمر الذى يجعلها أشبه ما تكون بالتراث حتى وإن كانت قائمة على مناقضته.

ومن هنا يمكن القول أنه لا توجد قوانين للعصرية ولا ملامح ثابتة فى كل مجال، وإنما هناك ما يمكن أن نطلق عليه منطق العصرية أو الأفكار المحركة لها. وبما أنها بمثابة القانون الأخلاقى للتغيير، فهى تناقض الأخلاق القانونية للتراث، أو إن صح التعبير إنها تمثل «تراث كل ما هو جديد» أيًا كانت قيمته ـ على حد تعبير هارولد روزنبرج.

والعصرية عادة ما تكون مرتبطة بأزمة تاريخية للبنية الاجتماعية، إلا أنها فى الواقع ليست سوى المؤشر الدال عليها، لأنها لا تقوم بتحليل هذه الأزمة وإنما تعبر عنها بشكل غير مباشر وبصفة متواصلة. فهى تعمل كفكرة محركة أو كفكرة رئيسية فى تخطيها لمتناقضات التاريخ وانعكاساته الحضارية. وبالتالى فهى تجعل من هذه الأزمة قيمة أو قانوناً للتغيير والتناقض.

وعلى الرغم من أن كلمة العصرية مرتبطة فى المضامين الفكرية

والثقافية كافة بمعركة القديم والجديد، إلا أنها لم تكتسب معناها الحقيقى كبنية تاريخية وصراعية للتغيير والتعبير عن الأزمة الكامنة إلا فى أوروبا فى القرن السادس عشر، ولم تتخذ كل أبعادها إلا ابتداء من القرن التاسع عشر.

ولو تتبعنا تطورها فى مختلف المراحل على مر التاريخ لأدركنا أبعاد ملامحها. فمن السائد مثلاً أن نقرأ أن العصر الحديث قد أعقب العصور الوسطى، أو العصر الوسيط، عند اكتشاف أمريكا، فى أواخر القرن الخامس عشر، أو أن نطالع أن اختراع المطبعة واكتشافات جاليليو تمثل بدايات النزعة الإنسانية لعصر النهضة، أو أن أهم ما يميز مجال الفنون وخاصة الآداب فى القرن السابع عشر والثامن عشر ما يعرف باسم «معركة القدامى والعصريين».

ولهذه المعركة أهمية خاصة إذ إنها كانت فى الواقع معركة ذات شقين أحدهما أدبى فنى والآخر دينى، وإن كانت تعبِّر أيضاً عن أول صراع بين الإفراط فى الملذات الحسية وبين المطالبة بالعودة إلى الأخلاق الدينية. أو بقول آخر: الصراع بين البلاط والكنيسة. وقد سبقت هذه المعركة معركة أخرى دينية معروفة باسم «معركة الطمأنينة» Quiétisme وهو مذهب تصوفى يرى أن الكمال يقوم على حب الله وسكون الروح، ومذهب الطمأنينة هذا تزعمه الراهب الإسبانى مولينوس Molinos فى القرن السابع عشر، وهو قائم على ما يشبه التصوف الإسلامى» وحب الله دون انتظار مقابل، والتخلى عن فكرة الخلاص الكنسى حبًا فى الله على قول مولينوس الذى تأثر بوضوح بالفكر الإسلامى. وقام البابا باقتلاع هذا التيار باستصدار وثيقة من محاكم التفتيش تتضمن ٦٨ اتهاماً لأتباعها الذين أبيدوا عن آخرهم.. والمعروف أنه كان من بينهم أتباع برنابيون (القاموس التاريخى للبابوية).

وقد دارت رحى هذه المعركة بين كل من الأب الأديب بوسويه Bossuet والأب الأديب فينيلون Fénélon تحت ستار الحالة التى وصلت إليها المواعظ وإمكانية استخدام الأقوال المأثورة للقديسين! ووصلت حدتها إلى ساحة

البلاط الملكى الفرنسى والكرسى الرسولى، وتدخل البابا لحسمها عن طريق محاكم التفتيش والاعتقالات والاتهام بالهرطقة!

ولم تكن القضية فى الواقع قضية مواعظ وأقوال مأثورة وإنما قضية مصداقية النصوص الإنجيلية والابتعاد عنها بما يسمح بدخول الفكر الإسلامى العربى من إسبانيا عن طريق الأب مولينوس..

وكان الأب بوسويه يعترض بكافة الوسائل على دراسة النصوص الإنجيلية دراسة نقدية مطالباً بضرورة التمسك بالتفسير التقليدى للكنيسة. كما طالب بحرق مؤلفات الأب ريشار سمون ومنها «التاريخ النقدى للعهد القديم» و «التاريخ النقدى للعهد الجديد» وكانت تطبع فى هولندا. وكلها نصوص كاشفة لما بالأناجيل من تناقض لا يقبله العقل.

أما معركة «القدامى والعصريين» فى الأدب فقد كان لها أيضاً جانبها الدينى، إذ قامت على رفض التمسك بالنمط الوثنى وآلهة الأولمب ومؤلفيه وضرورة الاستلهام من «القيم الشاعرية» الموجودة فى الكتاب المقدس بعهديه.. على أن الخيال المسيحى أجمل وأكثر واقعية من الجمال الوثنى!. أى إنها كانت عملية أخرى من عمليات الانتقال من الأصل الهللينى إلى التراث المسيحى المنسوج.. كما تضمنت هذه المعركة جوانب أخرى، منها استخدام اللغة الفرنسية بدلاً عن اللغة اللاتينية التى تفرضها روما، وفرض سيادة لويس الرابع عشر بدلاً عن سيادة روما والكنيسة، ونقد مبدأ سلطتها المطلقة..

وقد واكبت هذه المعركة الفترة المعروفة باسم صحوة العقل الفلسفى والدفاع عن السلطة الأخلاقية للإنسان الحر كنقيض للإنسان الخاضع للكنيسة أو للسلطة الدينية، وسادت مقولة تحليل كل شىء على ضوء العقل والمنطق بغية التوصل إلى خلاصات عملية فى مجال الأخلاق، والمجال الاجتماعى والاقتصادى، وفى النصوص الإنجيلية والدين بعامة. الأمر الذى أدى إلى تكوين النزعة الإنسانية، وتبنى مقولة فيثاغورس Pytagoras، جاعلين

من الإنسان «مقياساً لكل شىء» واستبعاد المطلق الغيبى ومعه استبعاد فكرة وجود الله!

كما أدى التوسع الاستعمارى إلى انتشار أدب الرحلات الذى نجمت عنه فكرة النسبية العالمية.. بمعنى أن العادات والتقاليد الغربية ليست عالمية سائدة فى كل مكان، وليست وحدها هى المنطقية، وأنها مجرد عادات وتقاليد محلية بين العديد غيرها من الحضارات.. وأن هناك شعوباً أخرى فى آسيا والشرق الأدنى والأوسط وفى شمال أفريقيا لا تقل عن الشعوب الغربية حضارة أو تفوقها، لكنها تختلف عنها فى كل شىء، وأن عاداتها وتقاليدها ليست عبثية وإنما هى مرتبطة منطقيًا ببيئة ومناخ كل شعب وتراثه الممتد.. بل لقد أصبح أدب الرحلات هذا مجالاً لنقد الواقع الأوروبى والفرنسى عامة ولنقد السياسة والحالة الاجتماعية والدينية فى الغرب خاصة..

وقد سمحت فكرة النسبية العالمية لعلماء الحركة الفلسفية بإدانة ومناقشة الأفكار المتوارثة عن حق الملكية، والعدالة، والحرية، وخاصة الدين وطغيان رجاله..

ومن أهم الاعتراضات التى ارتفعت ضد المسيحية ما أثارته تلك الشعوب البعيدة من مشاكل للقائمين على الكهنوت ومنها على سبيل المثال: هل الإنسان الأمريكى الذى لا وجود لذكره البتة فى الأناجيل، ينحدر أيضاً من حواء وآدم؟! وكيف أفلت من الطوفان؟ وهل هو أيضاً ملوث بالخطيئة الأولى؟ كما ارتطم المبشرون بحكمة الصين، وخاصة ملك سيام الذى رفض التنصير مشيراً إلى حكمة الله عز وجل فى تعدد العقائد والشعوب.

ومن ناحية أخرى، فقد أدت معركة «القدامى والعصريين» إلى الشك فى مصداقية المؤرخين، والمطالبة بإعادة كتابة التاريخ بناء على وثائق حقيقية، بل ومطالبتهم بضرورة دراسة النصوص الإنجيلية للتأكد من مدى أصالتها بعيداً عن أية أفكار مسبقة دينية كانت أم أخلاقية، خاصة بعد أن

قام الأب الكاثوليكى ريشار سيمون بكشف المتناقضات والتحريف، وعدم التوافق الزمنى للأحداث الواردة بها، مؤكداً أن موسى لم يكتب الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم، بدليل أنه لا يمكن لإنسان أن يصف كيف مات وكيف تم دفنه! وإنما قد صاغها مؤلفون على مر العصور، ووفقاً لأغراضهم إذ قاموا بحذف وإضافة وقائع بعينها، وأن هذه النصوص ليست منزّلة بأى حال من الأحوال..

وما كان من كنيسة روما إلا أن أدانته وقامت بحرمانه وحرق مؤلفاته.. وما أكثر المعارك التى خاضتها الكنيسة عبر مشوار طويل تأرجح بين محاولات الكشف وعمليات التعتيم، وما أكثر ما آلت إليه هذه العقيدة المسيحية من انقسامات ومذاهب متباينة، ومنها من تمت إبادته أو اقتلاعه كالبجوميل والكاتار، ومنها من صمد وتشعب هو أيضاً كحركة الإصلاح وغيرها.. ففى كل محاولة كشف أو انشقاق عن التحريف تقوم الكنيسة الرومية بنفس البطش بنفس الوسائل من قمع وطرد وحرمان وقتل ومجامع تدشن بها طغيان محاكم التفتيش..

فقد أدى تقدم العلوم اللغوية والأبحاث فى القرن السادس عشر إلى أن تقدم لوثر فى ٣١ أكتوبر عام ١٥١٧ بإعلان بيانه فى ويتنبرج متضمناً ٩٥ إدانة «للكنيسة الأم»، أدت إلى ذلك الصراع الدامى الذى امتد قروناً، وكانت له انعكاساته على العالم الكاثوليكى، الذى لجأ إلى مجمع مدينة ترانط المنعقد على فترات متباينة فيما بين ١٥٤٥ و ١٥٦٣ لرأب ذلك الشرخ الغائر وتثبيت عقيدة الإيمان وفرضها بكل ما اعتراها من تغيير وإضافات.

فالعصرية ليست مجرد تلك الانقلابات التقنية والعلمية والسياسية منذ القرن السادس عشر كما هو شائع، أو كما يتم طمس المعالم الدينية لها، وإنما هى أساساً حركة تضم الصراع العقائدى وكل ما أدى إلى تغيير البنية الأساسية للمجتمع والكنيسة بصفة خاصة.

ومن هنا يمكن القول بأن القرن السابع عشر والثامن عشر كانا بمثابة الوعاء الزمنى الذى استتبت فيه الأسس الفلسفية والسياسية للعصرية الممثلة فى الفكر الفردى العقلانى لديكارت وفى فلسفة عصر التنوير. وعصر التنوير هذا قد قام أساساً - من ضمن ما قام من أجله - لمحاربة قهر الكنيسة وما فرضته من تعتيم وظلمات وتعسف وتلجيم للعلوم، لذلك طالب بدراسة النصوص الإنجيلية. وهنا لابد من توضيح أن استخدام عبارة «عصر التنوير» فى المجال الإسلامى هو استخدام غائر وباطل وفى غير مكانه فالإسلام لم يعرف التحريف ولا التعتيم الذى قامت به الأيادى العابثة بالمسيحية، ولم يعرف أو لم يمارس قهر واستبداد محاكم التفتيش فى استمرارية دؤوب لاقتلاع الآخر..

ومع استتباب الأسس الفلسفية والسياسية العصرية عرف القرنان السابع عشر والثامن عشر نهاية الإقطاع، ليبدأ نظام الدولة المركزية بتقنياتها الإدارية، كما عرفا بدايات التطور فى العلوم الفزيائية والطبيعية والتقنيات التطبيقية.

أما من الناحية الثقافية، فكانت مرحلة العلمنة التامة للفنون والعلوم قد أدت إلى سيادة قانون التقدم؛ للفكر الإنسانى، أى أن فكرة العصرية قد ارتبطت بفكرة التقدم بعد اكتسابها طابعاً بورجوازيًا تحرريًا لن يكف عن تحديد معالمها فكريًا.

ومن أهم إنجازات الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ إقامة الدولة البورجوازية العصرية المركزية، وإقامة الأمة بنسقها الدستورى ومؤسساتها السياسية والبيروقراطية التى قننت وضع الكنيسة وحجّمت حيِّز الدين. ومن ناحية أخرى أدى التقدم المتواصل للعلوم والتقنيات والتقسيم العقلانى للعمل الصناعى إلى إدخال تغيير متتالٍ فى الحياة الاجتماعية، وإلى تهديم بنية العادات والتقاليد السائدة، وإلى تصدع البنية الثقافية. أما تقسيم العمل الاجتماعى فقد أدى فى نفس الوقت إلى انقسامات سياسية عميقة وإلى

إدخال أبعاد من الصراعات الاجتماعية التى ستمتد على مدى القرنين التاليين التاسع عشر والعشرين..

وإلى جانب التغيير المتواصل والصراعات الاجتماعية الممتدة بين سلطة الدولة والهيلمان الكنسى المنهار، والفاقد لمصداقيته، مما ترتب عليه ضياع المطلق، وما أعقبه من فراغ وتخبط، أضيفت ملامح حضارية جديدة منها: التمركز فى الحضر، والتطور المهول لوسائل الاتصال والإعلام، مما سيجعل العصرية لا تؤثر على الممارسات الاجتماعية أو على التركيز على التغيير والتجديد المتواصل فحسب، وإنما ستنعكس بصورة جذرية على المجتمع فى ملامح يصعب إغفالها كالقلق وعدم الاستقرار، والتوتر، والتغيير، لتجعل من العصرية قيمة تصاعدية، ونمطاً ثقافيًا، وأسطورة مرجعية تحجب الصراعات التاريخية الكنسية التى أدت إليها..

وبذلك اكتسبت العصرية منطقاً جديداًهو المفهوم التقنى - العلمى نتيجة للتطور المهول فى العلوم والتقنيات، خاصة فى وسائل الإنتاج وإدارتها، مما أضفى عليها عبارة «عصر الإنتاجية». وهو عصر تميز بتكثيف العمل الإنسانى، وسيطرة الإنسان على الطبيعة، بمعنى أنها قوى إنتاجية عليها التوصل إلى أقصى درجات العطاء..

وإذا لم يؤد هذا المفهوم إلى تغيير بين علاقات الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، فهو على الأقل قد أدى إلى تغيير الظروف الحياتية من جيل إلى جيل، كما أدى اليوم إلى تغيير فى العصرية ذاتها بتغيير السمة الرئيسية للحضارة الغربية وانتقالها من حضارة قائمة على مفهوم العمل والتقدم، فى القرنين الماضيين، إلى حضارة قائمة على سرعة الحركة وكثرة الاستهلاك والتطرف فى الماديات الحسية حتى الضياع..

ومع ذلك التوافق الغريب بين السلطة الدينية والرمزية اتسمت العصرية بظهور نغمة الفرد بكيانه الذاتى، ومختلف جوانبه النفسية

ومصالحه الخاصة وانغماسه بشكل متزايد فى مختلف شبكات الإعلام والمنظمات والمؤسسات، بل لقد ساخت قدماه فى العصرية إلى درجة التجرد وضياع الهوية فى العمل والملذات، مع تفاقم عدم القدرة على الحوار والتأقلم، بل وفقدانه هذه الملكة.. مما دفعه إلى محاولة البحث عن تعويض لكل هذا النسق من خلال أشياء ورموز جديدة.

واللافت للنظر أن انعكاس نغمة تميُّز الفردية فى الغرب، وازدياد حدتها، وانعكاسها - فى القرن العشرين - على المجال الدينى، قد أدت إلى طمس معالم التوجه إلى الله ليصبح التوجه إلى السيد المسيح! وليس بغريب أن نقرأ ما كتبه الأب ميشيل ليلونج تحت العنوان الفرعى:

«الازدواجية القطبية فى المسيحية» بعد أن أوضح كيف بدت هذه الثنائية فى التوجه إلى الله أم إلى المسيح: «لابد من الاعتراف، مع ذلك، أننا نرى منذ بضعة سنوات فى بعض التجمعات المسيحية اتجاها إلى نزع القدسية التى تدفع المتحدث إلى أن يتكلم عن الإنسان أكثر مما يتكلم عن الله، وأن يتكلم عن يسوع المسيح أكثر مما يتكلم عمن خلقه، وفى العديد من المواعظ لاحظت هذا الاتجاه الذى يجعل من يسوع الناصرى الغاية القصوى للإيمان بدلاً من أن يروا فيه أنه من يكشف عن وجود الأب... وهنا تكمن مشكلة حقيقية، فإذا ما تفحصنا بدقة البيانات الكاثوليكية ونصوصها - وربما وضح ذلك أكثر فى المجال البروتستانتى - لوجدنا هذا الاتجاه أو الميل إلى التحدث عن يسوع المسيح أكثر من التحدث عن الله الذى يغفلون ذكره أحياناً (L'Islam et l'Occident.).

وفى واقع الأمر، لم يكن الأب ليلونج أول من أشار إلى هذه الازدواجية القطبية فى المسيحية، وإنما الأب بريمون Bremant هو الذى تناولها لأول مرة فى كتابه المعنون: «التاريخ الأدبى للشعور الدينى فى فرنسا» الصادر عام ١٩٢١. ثم تناولها الأب جان ميليه Jean Miliet فى دراسته النفسية الاجتماعية الصادرة عام ١٩٨٠ تحت عنوان صريح المعنى هو: «الله أم

المسيح: عواقب التوسع فى عبادة المسيح فى الكنيسة الكاثوليكية منذ القرن السابع عشر حتى يومنا هذا»!

ومن هذا البحث المتعمق للأب ميليه وغيره والعديد من الأبحاث نرى أن عبادة يسوع الفرد تتزامن مع تزايد ارتفاع موجة العصرية منذ القرن السابع عشر. ففى القرون الوسطى كان التيار الإلهى أو عبادة الله هو التيار السائد. وفى ذلك العصر، كانت كل التوجهات - سواء أكانت فى المجال السياسى أم الثقافى أم الدينى - تؤدى إلى الخالق، ولم يكن يسوع سوى الوسيط الموصل لهذه الغاية كما يقولون. أما فى عصر النهضة فقد تغير المضمون الثقافى لنرى منذ القرن السادس عشر بداية التأكيد على فكرة الإنسان يسوع وليس على فكرة الله خالقه، والتأكيد على فكرة السعادة والملذات، وليس على فكرة الخلاص كما تطرحها الكنيسة، والاهتمام بهذا العالم المادى وليس بالعالم الآخر.. ولم يقتصر هذا التغيير الجذرى على المجال الثقافى أو الفكرى فحسب، وإنما انعكس أيضاً على المجال السياسى والدينى. مما دفع الكنيسة إلى اتخاذ مواقف أكثر صراحة فى مواجهة الأفكار العصرية لكل من أوغست كونت ونيتشه وماركس والعديد غيرهم، مع تغافل أن هذا الضياع نتيجة حتمية لتراكمات أفعالها وفقدان الإيمان بمصداقيتها..

والعصرية من هذا المنطلق تصبح تغييراً لكافة الموازين، فمن الناحية الزمانية قد اتسمت بالقهر الإنتاجى، وامتد المفهوم الزمنى البيروقراطى ليتحكم حتى فى أوقات الفراغ. بينما أصبح الملمح التاريخى هو السمة المسيطرة للعصرية كمستقبل حقيقى وكمرجعية تصاعدية. أى إنها لم تعد أسطورية الطابع، إذ تمخضت عن زمانية جديدة، شديدة الحدة، تمثل انعكاساً لمتناقضاتها؛ إلا أنها تظل محتفظة بسمة أساسية هى: أنها دائماً «معاصرة» أى مواكبة أو متتالية عالميًا. فبعد أن كانت تتميز بحجم التقدم والمستقبل، أصبحت تغوص فى عكس المفهوم التاريخى.

أما فى مجال الثقافة والتقاليد، فإن العصرية تتسم بتعمُّد تجنيس أو تجانس أشكال الحياة عمداً بالتأكيد على الذاتية الفردية الشديدة، والانفعال، والتفرد، والتمسك بكل ما هو عابر ـ وذلك بسبب ضياع أية قواعد أو أصول، وبسبب غزو الشخصية فى أعمق أعماقها بحثاً أو لهثاً وراء أى جديد.. ولعل ما كتبه الشاعر الفرنسى بودلير فى منتصف القرن الماضى تحت عنوان «العصرية» يمثل هذه الصورة بوضوح فيقول: «وهكذا يمضى، فهو يجرى ويبحث.. لكن، ما الذى يبحث عنه؟ لاشك أن هذا الرجل كما وصفته، هذا الإنسان الوحيد ذو الخيال المتألق، المسافر عبر صحراء البشر الشاسعة... يبحث عن ذلك الشىء الذى يمكن أن نطلق عليه: العصرية»! وكأن العصرية بسرابها تدفع الناس إلى الهيام بحثاً عنها من أجل اللحاق بها..

ولقد أثارت العصرية على المستويات كافة قيماً فنية فاصلة باترة للماضى قائمة على الإبداع الفردى، وعلى ابتكار يتسم فى كل مجال بالظاهرة الاجتماعية للطليعة ـ الطليعة فى أى شىء وأى مجال، كما تتسم بالهدم الدائم المتزايد للأشكال التقليدية التراثية بأنواعها. وهو ما تناولناه بالتفصيل فى كتاب «لعبة الفن الحديث، بين الصهيونية ـ الماسونية وأمريكا». إذ إن كافة المجالات الفنية والأدبية والفكرية التراثية المتوارثة قد تعرضت لعملية الهدم المتزايدة وللتدمير المتعمد..

وامتدت عملية التدمير هذه وتسارعت إيقاعاتها فى القرن العشرين بسبب اتساع مجال النشر التجارى للمجالات الثقافية الذى واكبته حملة إعلامية مهولة لغرسها فى الثقافات والمفاهيم الجماهيرية، لتلتحم بالوجدان العام.. وتزايد الطابع العابر لمختلف هذه المذاهب الفنية والأدبية والموسيقية حتى أصبح من الصعب حصرها أو تتبع فقماتها..

ومع هذا التغيير الجارف المتواصل بدأت العصرية تفقد معناها بالتدريج، وتفقد أية قيمة للتقدم الذى كان بمثابة مرجعيتها فى البداية، لينتهى بها الحال فى الغرب إلى أن أصبحت مجرد مفهوم للتغيير من أجل

التغيير.. وأصبحت أشبه ما تكون بالموضة، أى مجرد فقاعة استهلاكية عابرة.. إلا أن انعكاساتها فى المجال الكنسى قد تزايدت حدتها لتؤدى إلى تلك الأزمة الكبرى المعروفة باسم «أزمة الحداثة».

أما إشكالية العصرية أو علاماتها المميزة فتظهر بوضوح حيث يكون صدامها التاريخى والسياسى أكثر عنفاً: أى فى المجتمعات القبلية أو التراثية التى تم استعمارها. وما أكثر الذين تناولوا الصلة بين العصرية والاستعمار، ومنهم د. آبتر Apter الذى قال: «إن الاستعمار قوة دافعة إلى العصرية»، «وإن الاستعمار يمثل النموذج الذى أصبحت العصرية بفضله ظاهرة عالمية» Politiques de modernisation.

أما جان بروديار Jean Brodillard فيقول: «إن أنسقة التبادل القديمة أصبحت تتهدم بفعل غزو العملة واقتصاديات السوق؛ وبذلك تمحى أنسقة السلطة التقليدية تحت ضغط الإدارات الاستعمارية أو البيروقراطيات المحلية الجديدة». بينما يوضح سرج لاتوش Serge Latouche «أن الثورات فى هذه البلدان الخاضعة للاستعمار لا تتم عمقاً وإنما بحيث تسمح للأنظمة العسكرية بالسيطرة عليها، وإن ما يغمرونها به عادة ما تكون الملامح التقنية، أو تلك الملامح العصرية الاستهلاكية التى يسهل تصديرها؛ لتصيب المجتمعات المتخلفة بالتخلخل فى بنياتها، وهى: وسائل الإنتاج والاستهلاك الصناعى، ووسائل الإعلام. وهنا تتخذ العصرية خطًا طردياً، فهى لا تتبع نسق العقلانية الاقتصادية والسياسية مثلما فى الغرب، وإنما تستثمر هذه البلدان بمادياتها التقنية لصالح مصدريها. ومن هنا يصبح لوقعها أصداء سياسية: فهى وحدها التى تسرع بهدم بنية أسلوب الحياة التراثية وتسرع بالتغيير الاجتماعى وفقاً للنمط الغربى» L'Occidentalisation du Monde.

وقد أوضحت الأبحاث التى تمت بعد الحرب العالمية الثانية، ومنها كتاب Anthropologie Politique لبالانديية Balandier، أن النسق التراثى يقابل

عملية التغيير هذه بأقوى ما يمكنه من مقاومة، مما يدفع مختلف البنيات العصرية الإدارية والأخلاقية، والدينية إلى خلق حلول وسط مع التراث. أى «أن تمر العصرية بصحوة مًا للتراث دون أن تكون هذه الصحوة ذات فاعلية». بينما يشير ج. فافريه Favret إلى أن مجال علم الأجناس يكشف عن «أن حقيقة العصرية لا تعنى أنها دائماً بمثابة تغيير جذرى أو ثورة بقدر ما أنها تدخل فى توريطات مع التراث من خلال لعبة ثقافية ماكرة، يرتبط فيها الاثنان عن طريق الخلط والتأقلم».

وقد أوضح تحليل المجتمعات التى كانت خاضعة للاستعمار ظهور تعبير جديد آخر مميز للعصرية هو «الأيديولوجية». فالأيديولوجيات القومية والثقافية والسياسية مواكبة لعملية نزع الهوية وغرس العصرية. «والعمليتان مستوردتان من الغرب ويتم فرضهما بعد مزجهما ببعض الطقوس والمعتقدات التراثية؛ وبذلك تصبح المكان الذى يتم فيه التغيير والصراع ومجال تغيير القيم والعقليات» كما يوضحها لاتوش فى كتابه عن «تغريب العالم».

ونخرج من هذه الأبحاث والعديد غيرها بأن العصرية فى المجتمعات التى كانت خاضعة للاستعمار، عبارة عن عملية هدم وتغيير متناقض تواكبه عملية تنازلات وامتصاص للهوية، أى إنها إحدى عمليات التغريب وإحدى الوسائل المؤدية إليه؛ لأن ديناميكية العصرية، خاصة فى بلدان العالم الثالث، عبارة عن مجال انبثاق لعوامل انفصال عن الماضى أو لما هو قائم، وعبارة عن نوع من التسويات مع العوامل السارية ومع التراث. والمرونة التى تتضمنتها لا تعكس سوى الجزء الخاص بالتغيير، والذى يتقبله النسق القائم. ويشير بالانديه فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية إلى «أن المواجهات السياسية يتم التعبير عنها إلى حد ما من خلال معركة التراث والعصرية التى تبدو فى الواقع كوسيلة لها وليست سبباً أساسيًا لها» (المرجع السابق).

فالعصرية فى البلدان النامية ليست هى التى تحدد مسار البنية أو

التاريخ الاجتماعى، وإنما هى المجال الذى تلتقى عنده هذه الخلفيات المتوارثة ليتم تغطيتها، والمكان الذى تتلاشى فيه جدلية المعنى الاجتماعى فى العرف الأسطورى للعصرية. فالتغيرات الواقعة فى البنية السياسية والاقتصادية والتقنية والنفسية هى بمثابة العوامل التاريخية الموضوعية للعصرية - التى هى فى الواقع إنكار جذرى لكل هذه العوامل.

لذلك يطرح البعض فكرة أن العصرية ليست الثورة التقنية والعلمية، وإنما هى غايتها أو الدور الذى تؤديه فى الحياة الخاصة، وفى الحياة الاجتماعية من خلال الأبعاد اليومية لوسائل الإعلام وآلياتها، والرفاهية المنزلية، فلا العلم ولا التقنيات يمكن أن يقال إنها عصرية، وإنما انعكاساتها هى التى يمكن أن تحمل هذا المعنى.

فالعصرية ليست تحول لكل القيم، وإنما هى هدم لكل القيم السائدة دون أن تتخطاها؛ لأن ما تطرحه من بدائل لا أساس له. وهى لا تعنى الثورة - حتى وإن كانت تتم عن طريق ثورات أو بناء عليها، وإنما هى على حد قول لوفيفر Lefebvre: «إنها ظل الثورة التى لم تتم أو محاكاتها الساخرة.. فبداخل العالم الذى تم قلب أوضاعه ولم يتم عدله، تقوم العصرية بمهام الثورة: أى إنها تقوم بهدم الفنون والأخلاق والأيديولوجية» Introduction á la Modernité. وفى الواقع إنها لا تهدمها فحسب وإنما تفرض على من يعيشونها سرعة التحرك، وعدم الاستقرار، وزيادة الاستهلاك، والتحرر من كافة الموروثات بأية وسيلة وبأى ثمن..

لقد كان التراث يعتمد أو يعيش على فكرة الاستمرارية التراكمية وعلى التصعيد الحقيقى. أما العصرية فلقد فقدت الدفعة الفكرية للعقل والتقدم اللذين تلفعت بهما، ليزداد معناها اختلاطاً بلعبة التغيير تمشياً مع اقتصاديات السوق.. بل حتى الأساطير التى ابتدعتها قد انقلبت عليها، والقيم الإنسانية التى احتمت بها قد أفلتت منها؛ لتصبح مجرد عملية تجاوز تجريدية لكافة السلطات.



الحداثـــة

لا ترد عبارة الحداثة Modernisme فى قاموس ليتريه Littré طبعة ١٨٧٦، وهو من أعرق قواميس اللغة الفرنسية، وإنما نطالع فى ملحق طبع ١٩٨٠: «أنه اتجاه ظهر فى مطلع القرن العشرين عند المثقفين، ومحاولتهم لوضع علم اللاهوت فى توافق مع الفلسفة والعلوم الحديثة. وبذلك فهذه الكلمة تتعارض مع عبارة الأصولية».

أما قاموس لاروس العالمى الصادر عام ١٨٧٤ فيقول: «إنها تعنى من يقوم بتقدير الأزمنة العصرية أكثر من الأزمنة الحديثة، أو إنها تشير إلى فيلسوف أو مؤرخ ينكر الأزمنة القديمة للحضارات الصينية والهندية والمصرية، بينما ينظر إلى اليونانيين على أنهم المؤسسون الحقيقيون للحضارة العامة».

ولا ترد كلمة الحداثة فى الطبعة السابعة لقاموس الأكاديمية الفرنسية الصادرة عام ١٨٧٨.

ويوضح قاموس روبير للغة الفرنسية (ثمانية مجلدات، طبعة ١٩٨٥) أن هويسمان كان أول من استخدم هذه العبارة عام ١٨٧٩، وهى تشير إلى حركة دينية تهدف إلى تفسير جديد للعقائد والمذاهب التراثية لتتمشى مع اكتشافات التفسير الحديث. وقد أدانت الكنيسة الحداثة عام ١٩٠٧.

بينما يشير قاموس روبير لتاريخ اللغة الفرنسية (مجلدان، طبعة ١٩٩٢)،

إلى نفس تاريخ اشتقاق عبارة الحداثة من كلمة العصرية Modernité عام ١٨٧٩، لاستخدامها أساساً فى المجال الكنسى، ومعركة التجديد التى دارت عند منعطف القرن التاسع عشر والقرن العشرين لتحديث اللاهوت والعقيدة الكاثوليكية.

ونطالع فى موسوعة كيبه Quillet الفرنسية الصادرة ١٩٦٩ فى ثمانية مجلدات الوصف التالى لشرح كلمة الحداثة وإن كان بوجهة نظر معينة فيقول: مصطلح خاص بتاريخ الدين والفلسفة. مذهب لبعض رجال الدين والكتاب فى مطلع القرن العشرين. فى فرنسا: الأب الفريد لوازى A. Loisy فى مجال النصوص والفلسفة الدينية؛ وفى انجلترا: جورج تيرل G. Tyrrell فى المجال اللاهوتى؛ وفى إيطاليا: عالم الاجتماع رومولو مورى R. Murri والروائى فوجاتسارو Fogazzaro؛ وفى ألمانيا هرمان شل H. Schell. وكان هدفهم تجديد اللاهوت وتاريخ التفسير الدينى بوسائل تتفق والتفسير القائم على اللاأدرية والتطورية والحضورية والرمزية والبرجماتية. وكانوا يزعمون إحلال نوع من العاطفة الدينية الرهيفة بدلاً من الإيمان الراسخ الواضح الدقة المتعلّق بالحقائق المنزلة. ويزعمون أو يؤكدون إمكانية عمل تطوير جذرى للعقائد. ولقد قام البابا بيوس العاشر بإدانة الحداثة فى خطابه الرسولى المعنون «باسندى» الصادر عام ١٩٠٧ إذ كان يرى أن الحداثة «ملتقى كل الهرطقات».

أما موسوعة بورداس Bordas الدينية الفلسفية الصادرة عام ١٩٨٠ فتوضح أن الحداثة تعنى ذلك الاتجاه الذى ظهر فى القرن التاسع عشر فى ألمانيا وأدى إلى إعادة صياغة المعتقدات والمذاهب التقليدية. وهى محاولة للبحث عن مصالحة ما بين العقائد الدينية والحقائق العلمية. وكانت الحداثة ترمى إلى الاحتفاظ بالطقوس الدينية التى أقرتها الكنيسة، لكنها تطالب بحق عمل تفسير مخالف للتفسير الحرفى الذى فرضه التاريخ الكنسى.

فوفقاً لمعطيات الإنجيل تكون بداية الخليقة أو خلقة الكون عام ٤٠٠٤

ق. م؛ ونداء سيدنا إبراهيم عام ٢٥٠١ ق. م؛ وهجرة موسى عام ١٤٩١ ق. م؛ وحكم سليمان وبناء المعبد ١٠١٤ ـ ٩٧٥ ق. م..

ومما لاشك فيه في الأوساط العلمية أن عمر الإنسان يرجع إلى أكثر من سبعة آلاف سنة بكثير.. أى أن التقويم الإنجيلى وأساطير الخليقة فى تناقض صارخ مع الاكتشافات العلمية، ومن ناحية أخرى فإن تطور علم نقد الأناجيل قد انتشر فى كل مكان فى أوروبا، وخاصة فى الجامعات الألمانية التى راحت تؤكد أن الإنجيل بعهديه لم يكتبه الأشخاص الذين يعرف بأسمائهم، ولا فى الظروف التى يزعمها التراث الكنسى، مؤكدين وجود اختلافات جذرية بل ومتناقضات جسيمة تتطلب عمل تفسير علمى وإعادة النظر فى مشكلة الكتب المقدسة من منظور النقد التاريخى.

ونطالع فى نفس الموسوعة بورداس أن رد الفعل الكاثوليكى قد كان من العنف حتى إنه أدان الحداثة العلمية، وكافة الافتراضات والنظريات الديمقراطية والتحررية التى كانت بدأت تنتشر فى مختلف بلدان أوروبا منذ حوالى عام ١٨٦٠. وأصدر البابا بيوس التاسع خطابه الرسولى عام ١٨٦٢ قائلاً: «لا يمكننا قبول أن يقوم العقل بغزو المجال المخصص للإيمان ليثير فيه القلاقل»! وبعد عامين تقريباً أصدر خطاباً رسوليًا آخر بعنوان: «كوانتاكورا» وجهه ضد الليبرالية السياسية مصحوباً بكشف يتضمن أهم أخطاء العصر فى نظره.. وفى عام ١٩٠٧ قام البابا بيوس العاشر بإدانة الحداثة بصرامة فى بيانه الصادر تحت عنوان «باسندى» وفى العام التالى أقر إدانة الأب الفريد لوازى وحرمانه.

وفى حركة مضادة لتيار الحداثة وللحد من انتشار موجة الإلحاد الناجمة عن هذه المتناقضات التى لا يقبلها عقل ولا منطق ـ من وجهة النظر الكنسية ـ قامت الكنيسة الكاثوليكية باستحداث وسائل جديدة للحد من تراجع الممارسات العقائدية. وقد تزعم كل من البابا ليون الثالث عشر وبيوس الحادى عشر حركة

الإحياء الدينى اعتماداً على تجنيد المدنيين للعمل على نشر الدعوى الكاثوليكية إلى جانب رجال الكنيسة. كما استعانوا بالعمال كمبشرين واختلقوا العديد من المنظمات التى تسمح بتجمع جماهيرى حتى يسهل توجيهها..

ثم تشير الموسوعة إلى أن الكنائس الأرثوذكسية لم تعرف حتى بهذه الأزمة فالعقلانية لم تدخل روسيا إلا ببطء شديد، والعلاقات الحميمة القائمة بين سلطة الكنيسة وسلطة الدولة سمحت بأن تظل الجماهير العريضة فى ظلماتها خاصة بفرض الأمية على أغلبية الشعوب فى أوروبا الشرقية التى لم يكن بها سوى قلة من المثقفين والعلماء، وعادة ما كانوا مضطهدين..

أما موسوعة «الكاثوليكية أمس واليوم وغداً» طبعة ١٩٨١ فتقول: إن الحداثة تعنى «أزمة دينية هزت بعمق أركان الكنيسة الكاثوليكية خلال العقد الأول من القرن العشرين.. وأنه قد تم استخدام عبارة الحداثة منذ القرن التاسع عشر للإشارة إلى الاتجاهات المعادية للمسيحية فى العالم الحديث وراديكالية علماء اللاهوت الأحرار. فعندما اندلعت داخل الكنيسة الكاثوليكية فى غضون القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حركة تطالب بإصلاح الكنيسة وعقيدتها لتتأقلم مع المتطلبات العصرية الحديثة، قام المدافعون عن الأصول الكنسية باستخدام هذه العبارة لفضح تطرفات العصرية، وخاصة الانحرافات التى كان الكاثوليك «أعداء الداخل» يحاولون غرسها فى الكنيسة باسم متطلبات «الحضارة العصرية» الملطخة بالعقلانية والمادية. ومنذ عام ١٩٠٧ فى الخطاب الرسولى المعنون «باسندى» تحدد معنى هذه العبارة ليشير إلى مجموعة من الأخطاء العقائدية التى تمثل نهاية مطاف الاتجاهات المنشقة لهذه الحركة الشعثة»..

وتورد موسوعة أونيفرساليس Universalis طبعة ١٩٨٥ أن القرن السابع عشر قد عرف معركة القدامى والعصريين، وقبلها بقرنين وقبل الإصلاح البروتستانتى قد انفرس فى الكنيسة نزعة عصرية. وفى أعقاب

الثورة الفرنسية أصبحت عبارة «عصرى» فى الخطاب الكاثوليكى تنطبق على المجتمع البورجوازى والليبرالى الذى وصل إلى الحكم بسقوط النظام الملكى وأصبحت تمثل نقطة خلاف بين الكاثوليك. ولاشك فى أن الخط المسيطر فى الكاثوليكية سيظل لفترة طويلة معادياً للعصرية، لأسباب أصبح من الصعب علينا إدراكها.. ولم يكن أهل السلطة الكاثوليكية يرمون إلا إلى إدانة الأخطاء والانحرافات ومخاطر تلك الحضارة العصرية القائمة على العقلانية والمادية.. وقد أدى النقد الحاذق الصادر عن المجتمع البرجوازى بالإضافة إلى تصاعد الاشتراكية إلى تحالف التيارات الكنسية المحافظة، فالحداثة لا تتضمن مجرد معنى «تقنى» للتميز بينها وبين كلمة العصرية، وإنما هو مصطلح قد اختلق لمحاصرة مساوئ العصرية، حتى إن الطابع العام للسياق التاريخى يوضح أنه كان على الكنيسة أن تواجه الموقف بكل عتاد مؤسساتها اللاهوتية والثقافية وأن مقاومتها بكل قواها لا تكفى لأنها أصبحت معنية مباشرة.

وبهذا المعنى التاريخى المحدد فقد تم استخدام عبارة الحداثة فى إيطاليا فى مطلع عام ١٩٠٤، وتم تكريس الكلمة بالخطاب الرسولى المعروف باسم «باسندى» عام ١٩٠٧، وهى تشير إلى ظاهرة داخل الكنيسة الكاثوليكية، فهى لا تعنى كل ما يدرج تحت تطرف العصرية، وإنما يشار بها إلى من يُطلِقُ عليهم الكاثوليك عبارةَ «أعداء الداخل» وعلى ما كانوا يحاولون غرسه فى الكنيسة..

أما الموسوعة الكبرى لاروس طبعة ١٩٧٥ (فى عشرين مجلداً ضخماً) فتقول عن الحداثة: «إنها مجمل المذاهب والاتجاهات المتعلقة بتجديد اللاهوت، والتفسير، والمذهب الاجتماعى وإدارة الكنيسة لوضعها فى توافق مع متطلبات العصر الذى يعيشونه. وبالتحديد فهى كلمة تعنى الأزمة الدينية التى هزت بداية عصر البابا بيوس العاشر. وفى مجملها، فقد نجمت أزمة الحداثة من اللقاء العنيف للتعليم الكهنوتى التقليدى مع العلوم الدينية الشابة

التى تكونت بعيداً عن الرقابة الأصولية، وفى أغلب الأحيان فى اتجاه مغاير لها ابتداء من مبدأ ثورى هو: تطبيق المناهج الوضعية فى مجال وعلى نصوص ظنوا - حتى ذلك الوقت - أنها بعيدة عن أياديهم. وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب التخلف الواضح بين تعليم كهنوتى ضحل وحيوية العلوم الدينية الحديثة، على الرغم من المساندة التى أدخلها البابا ليون الثالث عشر بالتوميَّة الحديثة (نسبة إلى القديس توما) والكهنوتية الحديثة التى أدخلها فى جامعة لوفان اللاهوتية.

«وقد اجتاحت أزمة الحداثة أربعة بلدان هى: إيطاليا وبريطانيا العظمى وألمانيا وفرنسا - وهذه الأخيرة على وجه الخصوص - وقد اتخذت أزمة الحداثة فى إيطاليا مظهر التحرر من السيطرة الكنسية على أنها تؤدى إلى الشلل وعدم التقدم. وقامت الحركة على أيدى اثنين من كبار الآباء: رمولو مورِّى (١٨٧٠ - ١٩٤٤) Romolo Murri الذى أسس التيار الديمقراطى المسيحى، وإرنستو بونايوتى E. Buonaiuti (١٨٨١ - ١٩٤٦) أستاذ تاريخ المسيحية بجامعة روما.. «إلا أنه منذ المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى (١٩٦٢ - ١٩٦٥) فإن أعداء التقدم الذى يمس العديد من رجال الأكليروس والعلمانيين ورجال اللاهوت والمؤرخين والمفسرين يكشفون عن أن هناك فى الكنيسة تياراً جديداً للحداثة أكثر أهمية وأكثر خطورة مما كان فى مطلع القرن؛ لأنه على عكس الأزمة الأولى، لم يعد يتعلق ببعض المفكرين وإنما امتد لينعم بتأييد العديد من المسيحيين..»

أما التعريف الخاص بالحداثة فى «قاموس اللاهوت الكاثوليكى» الصادر عام ١٩٦٢ فيقع فى ثمان وثلاثين صفحة من القطع الكبير والبنط الصغير، نقتطف منه ما يلى: «عبارة شاملة لتحديد الأزمة الدينية التى دفعت الكنيسة عند منعطف القرن العشرين، ونجم عنها معظم كتابات البابا بيوس العاشر.. وعلى أى الأحوال فلا يمكن فصل كلمة الحداثة عن الموقف الذى

وجدت فيه الكنيسة فى أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد أيام رئاسة البابا بيوس العاشر.. وكان لابد من تدخل السلطات الكنسية للكشف عن الحداثة. مما ينجم عنه استحالة تعريفها بأى شىء آخر سوى الوثائق الكنسية الناجمة عنها. فهى تيار لنقد الدين والمطالبة بضرورة عمل إصلاح للتعليم الكاثوليكى.. وهذا التيار لا يمس علاقات الكنيسة بالحياة الأخلاقية والسياسية والاجتماعية وحدها، وإنما يمس أيضاً المبادئ العقائدية نفسها: فالمطلوب تحديثه هو مفهوم وبنية العقيدة ذاتها. لذلك أطلق عليها البابا «أنها ملتقى كل الهرطقات».. وكانت الهرطقات السابقة تمس ملمحا أو آخر من العقيدة، أما الحداثة فتمس مجمل اللاهوت الأساس برمته للإطاحة به.. أى إنها حركة مذهبية تؤدى إلى ضرب الأساسات الموضوعية للعقيدة الكاثوليكية بزعم تحديثها.. وتطبيق الحداثة على المسيحية القائمة على التراث لا يمكن إلا أن يكون له نتائج سيئة. فقد دخلت هذه العبارة ومشتقاتها من باب الصراع الدينى».

ولا نعتقد أنه يمكن توضيح الصلة التى لا انفصال فيها بين كلمة الحداثة وأزمة الكنيسة فى مطلع القرن العشرين بأوضح من هذه العبارات. علماً بأن هذه الموسوعة وكاتب هذا البحث من المتحيزين للكاثوليكية.. ثم يتعرض كاتب المقال وهو الأب جان ريفيير Jean Riviére لأسباب ظهور الحداثة وتقدم العلوم النقدية والتاريخية والفلسفية وغيرها، مشيراً إلى الجهد الذى كان على رجال الكنيسة أن يبذلوه دفاعاً عنها» وكان لابد من الأخذ فى الاعتبار بالمشاكل الجديدة المطروحة والتى كانت تتطلب حلولاً جديدة، والضرورة المطردة لمراجعة وأقلمة المواقع الميتافيزيقية والسيكولوجية الدينية والتفسير الإنجيلى وتاريخ العقائد مع الاهتمامات الراهنة. وقد تمركز كل جهد العلوم الكاثوليكية فى هذا الربع الأخير من القرن حول هذه النقطة. ولم تكن هذه العملية لتتم بسهولة، ففى المعتاد التقليدى كان ذلك

يعنى التمييز بين ما يمكن للكنيسة أن تتخلى عنه أو تقوم بتعديله دون خسائر تذكر، أو حتى بشىء من المكسب إن أمكن، وبين ما يتعين عليها أن تدافع عنه وإلا تعرَّضت للضياع».

ثم انتقل الأب ريفيير إلى تطور أزمة الحداثة فى أهم البلدان الأوروبية وهى فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا عارضاً كل المحاور التى تم طرحها، ذاكراً معظم المراجع التى صدرت والجرائد والمجلات، موضحاً أنها كانت جميعها تنصب حول كل مكونات العقيدة، وسلطة البابا المطلقة وعدم معصوميته، والتفسير اللاهوتى والكيان الكنسى. كما كانوا يطالبون بتطبيق البراجماتية على العقيدة المسيحية» التى لم يعد من الممكن تقبلها عقلاً أو منطقيًا.. وقد انصب النقد فى هذا المجال حول شخصية الله، والوهية المسيح، ووجوده الفعلى جسديًا فى القربان المقدس.. وفى نظر النقد لا ينتهى الأمر بالإنجيل إلى مجرد التنبؤ بالملكوت، والملكوت متبئاً بالأمل الأخروى الذى كانت تتهل منه اليهودية الحديثة.. وبهذا الشكل تكون النتيجة أن الإنجيل لم يتحقق فقد أعلن يسوع عن الملكوت، والكنيسة هى التى أتت»!

ثم ينتقل كاتب المقال إلى رد فعل الكنيسة وسلسلة الإدانات والخطب الرسولية، والعدد المهول الذى لجأت إليه من رجال الكهنوت والعلمانيين للرد على علماء الحداثة لمحاصرة ذلك التيار، «الذى لم يكن معادياً للكنيسة فحسب، وإنما هادماً للمسيحية وللدين نفسه».. وبخلاف الخطب الرسولية ووسائل الإعلام دعت الكنيسة إلى عقد «المؤتمر العالمى الخامس للمسيحية الحرة والتقدم الدينى» فى برلين عام ١٩١٠، ثم عقدت المؤتمر السادس فى باريس عام ١٩١٣. «وما إن أدانت الكنيسة الحداثة حتى تضاعفت هجماتها بل وانتقلت الحداثة إلى بعض رجال الأكليروس، وظهرت تيارات جديدة للحداثة ومنها الحداثة الاجتماعية والأدبية والسياسية وغيرها.. وحيال هذه الأخطار المتزايدة كان لابد من عمل برنامج موضوعى، وتم اختراع الأصولية

بكل فئاتها.. وكانت تسمح بالحجر على الأفكار والأشخاص والجماعات» (عمود رقم ٢٠٤١).

وهنا لابد لنا من وقفة قصيرة نعيد فيها تأكيد حقيقة ارتباط مصطلح الحداثة والأصولية بالأزمة التى تعرضت لها الكنيسة فى مطلع هذا القرن، وهو ما أشرنا إليه فى المقدمة، وهو ما يرمى إليه هذا البحث لنوضح كيف أن استخدام هاتين العبارتين على الإسلام يعد خطأ فاحشاً وضرباً من ضروب التحريف السائد فى أيامنا الضحلة هذه وإسقاطاً فى غير مكانه..

ومن الطبيعى أن يغفل كاتب المقال (الأب جان ريفيير) ردود الأفعال العنيفة الأخرى التى لجأت إليها الكنيسة من اعتقالات واغتيالات، وإنما أشار إلى الميداليا التى أمر البابا بيوس العاشر بصكها بمناسبة عيد الرسل القديسين بطرس وبولس فى ٢٩ يونيو ١٩٠٨، وكان هو ممثل عليها «وهو يسحق ذلك الخطأ المسمى الحداثة فى شكل أفعوان فى مواجهة العالم».. وكأن العلم وتقدمه هو السم وليس استبداد الظلمات الكنسية!.

كما أشار إلى التدخل الآخر «الذى فرض نفسه بحكم الواقع، وهو: القَسمُ المعادى للحداثة الذى أصدره البابا فى أول سبتمبر عام ١٩١٠». فقد كان البابا يرثى لاستمرار وجود الحداثة فى الكنيسة نفسها وفى مؤسساتها بشكل سرى، حيث مازال أتباعها يبثون سمومهم فى عروق المجتمع المسيحى». وكان على كل الأساقفة أن يقسموا هذا القسم وكل التدرج النازل حتى طلبة الأكليروس!

«ويتضمن الجزء الأول من هذا القسم قبول كل ما تعرضه الكنيسة عن فكرة وجود الله والقيمة الواضحة لمكونات تصديقه، وإقامة المسيح للكنيسة أثناء تبشيره فى الأرض، وثبات العقائد والطابع الفكرى للعقيدة والإيمان. كما أضيف إليها المبادئ التى أقرها مجمع الفاتيكان المسكونى الأول. وكان الجزء الثانى من هذا القسم يتضمن أقوال البابا بيوس العاشر ضد الحداثة.. مؤكداً على استمرارية شرح النص الإنجيلى مثلما فعل الآباء على ضوء تعاليم الكنيسة واحترام الطابع الإلهى للتراث».

كما تم فرض هذا القَسَم على كل المدرسين ورجال التعليم الدينى. وما إن بدأ العمل به حتى بدأت موجة عارمة فى المجتمع المدنى ضد هذا التصرف الكنسى الذى يمس الحريات الشخصية وكل ما ينجم عنه من حكر على الفكر والحريات والعمل العلمى والأبحاث. وقوبلت موجة الاحتجاج هذه بإجراءات قمعية جديدة ووضع معظم المراجع فى سجل الإدانة وتحريم تداولها بما فى ذلك «حوليات الفلسفة المسيحية» منذ عام ١٩٠٥.. وامتدت هذه الإجراءات إلى كل البلدان التى تصل إليها أيادى الأصولية الكاثوليكية ليتوارثها البابوات من بعده حتى يومنا هذا..

أما وصف الحداثة لدى بعض الذين ساهموا فى الحركة، فيقول عنها الراهب الدومنيكانى أ. م. وايس A.M. Weiss: «إنها محاولة لإعادة الكاثوليكية والبروتستانتية إلى مسيحية المسيح بعد مصالحتها مع الطريقة العصرية لتصور العالم، لتصبح هى الديانة الحقة» «Le Péril Religieux».

ووصفها الكاتب البلجيكى شارل بيران Ch. Perin قائلاً: «إن الحداثة فى جوهرها محاولة استبعاد الله عن الحياة الاجتماعية.. وإذا ما كانت الأفكار العصرية تلخص كل المفاهيم وكل المرامى السياسية والاجتماعية للثورة، فلا يوجد لفظ أفضل من الحداثة ليجمع فى عبارة واحدة كافة الاتجاهات ذات النزعة الإنسانية للمجتمع المعاصر» (وارد فى «المجلة الفصلية» ١٥ أكتوبر ١٨٨١).

وقال الأب كبلير Kepler أسقف روتنبرج: «إن الأمر لا يتعلق بتحديث المسيحية وإنما بتنصير الحضارة الحديثة» (جريدة «دومان» ٥ يناير ١٩٠٦). ويؤكد الأب ألفريد لوزاى «أن كلمة الحداثة عبارة حديثة العهد، اخترعها الخصوم الأصوليون الذى تنطبق عليهم هذه الكلمة» («مجرد تأملات»). ويضيف الأب أوجست ساباتييه A. Sabatier قائلاً: «إن البابا بيوس العاشر قد أخذ هذه الكلمة عن الآباء الجزويت فى روما بغية إدانة الاتجاهات التى لم يفهم لا ثراءها ولا عمقها» («الحداثيون»).

ومهما تنوعت الآراء فكلها تلتقى عند المعنى الأساسى لكلمة الحداثة وانها عبارة قد اختُلقت واستخدمت فى خضم المعركة الطاحنة للكنيسة فى صراعها ضد التقدم العلمى الكاشف لظلماتها.

أما خارج الموسوعات والقواميس، فمن الصعب حصر ما كتب حول الحداثة فى صلب الموضوع، والذى اشتقت عبارتى الحداثة والأصولية للتعبير عنه، أى الحداثة من حيث إنها تمثل قمة الصراع الكنسى من أجل الإبقاء على تراث منسوج عبر المجامع على مر العصور، فى مواجهة تقدم العلوم وحقائقها الكاشفة.. ويعد كتاب جان ريفيير المعنون: «الحداثة فى الكنيسة» الصادر عام ١٩٢٩ فى ٥٨٩ صفحة، من المراجع الكلاسيكية الشاملة لتطور هذه الأزمة العاتية من مختلف جوانبها. ويتضمن هذا البحث كشفاً بأهم المراجع التى تناولت معركة الحداثة وأزمة الكنيسة ويقع فى ١٧ صفحة! ولو رجعنا إلى نفس تاريخ إصدار هذا الكتاب، وهو عام ١٩٢٩ لأدركنا حقيقة أبعاد هذه الأزمة وكل ما كتب فيها..

وما إن وصل القرن العشرين إلى عقده الثالث حتى كانت عناوين هذه الكتب تعد بالآلاف. فمنذ أن قامت الكنيسة بإدانة الحداثة انهالت الأبحاث، وتشعبت المفاهيم، وبدأت الحداثة تخرج عن الإطار الكنسى لتتسرب إلى المجالات الأخرى كالأدب وعلم الاجتماع والقانون وعلم الأخلاق وغيرها.. إلا أن الحداثة تتمثل أساساً كنوع من منهجة العقيدة المسيحية وإضفاء شىء من المنطق على مكوناتها؛ لذلك لا يمكن إغفال الملابسات التاريخية الدينية التى كونتها. كما لا يمكن إغفال مدى خطورتها على الكنيسة برمتها، وأهمية تصدى عدد من الباباوات لها مستعينين بلجان محاكم التفتيش التى لاتزال قائمة حتى يومنا هذا ولكن بمسمى جديد..

كما لا يمكن قبول إلصاقها بالقرآن الكريم أو بالإسلام..

وإذا كانت المجالات التى انطلقت منها الحداثة متباينة، إلا أنها جميعها

قد التقت حول ضرورة واحدة هى: إجراء إصلاح فى العقائد الأصولية الخمس، وفى التعليم الكاثوليكى، وفى نفس هيكل الكنيسة، بل وفى العقائد المسيحية الأخرى.. وكانت المهمة تتلخص إجمالاً فى نقد التراث الدينى على ضوء الأبحاث والتجربة لإعادة صياغته وتفسيره وفقاً لاحتياجات العصر، أى إن جهود أنصار الحداثة - خاصة لدى الآباء منهم - كانت تبدو وكأنها جهود بعض المسيحيين المؤمنين الراغبين فى تفادى تفاقم الأزمة التى كانت على وشك الانفجار، وذلك بعمل نوع من المصالحة أو التوفيق بين العلم وعقيدة الإيمان..

وهى نفس الأزمة التى تعرضت لها الكنيسة فى منتصف القرن التاسع عشر وحاول الأحرار آنذاك القيام بنفس عملية المصالحة بين الكنيسة والعلوم والحضارة العصرية.. إلا أن الحداثة كانت ترمى إلى تغيير بنية العقيدة المسيحية نفسها، لذلك أطلق عليها البابا أنها «ملتقى كل الهرطقات»! وأصبح الشخص المنتمى للحداثة هو الشخص المقتنع بأنه توجد صراعات حقيقية بين الموقف التراثى المنسوج عبر المجامع على مر التاريخ، وبين الموقف الحديث القائم على الاكتشافات العلمية، فيما يتعلق بأهم النقاط العقائدية والأخلاق فى الديانة المسيحية؛ وأنه فى هذه الحالة يتعين على التراث أن يتغير ليتأقلم مع الواقع المعاصر، وذلك عن طريق التصويب، وإن لم يكن التصويب كافياً فعن طريق التغيير الجذرى أو التخلى عما هو متوارث..

فكانت الحداثة بمثابة النقطة الفارقة فى سلسلة الأزمات التى واكبت الكنيسة فى مشوارها منذ أن تم تحريف المسيحية على أيدى بولس الرسول. فهى أزمة قد ساهمت فيها كل تيارات الفكر المعاصر آنذاك. ففى كل العصور، كان على رجال الكنيسة أن يوائموا عقيدتهم مع المعطيات الجديدة للمعارف الإنسانية. أى محاولة إيجاد نوع من التوافق بين العقل والإيمان. وكان كل قرن من القرون يطرح عتاده..

ومما لاشك فيه أن القرن التاسع عشر فى مجمله قد تعرض لمتغيرات

جذرية فى الفكر العلمى بأشكاله كافة، وخاصة فى المجالات الشديدة الصلة بالعقيدة المسيحية. ومن أهم هذه المجالات علم النقد الذى قلب موازين بعض المعتقدات رأساً على عقب. وهو ما أطلق عليه الدكتور ماير Mayer الإنجليكانى عبارة «الحقائق الجديدة» فى مواجهة «الحقائق القديمة للمسيحية التقليدية» («English moderism»).

وتفجرت الأزمة من حرج الأسئلة المطروحة وشدة القضايا المثارة، ومن مختلف الإجابات غير المقنعة التى تعلنها الكنيسة كردٍّ لها. فلم يحدث فى أى وقت من الأوقات أن اهتزت أركان المسيحية كعقيدة - قائمة على فرض إيمان بعيد عن المنطق - مثلما اهتزت فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

فمن ناحية قد فرض كانط العقل كمرجعية أساسية، وبالتالى فإن الوضعية التى تتلخص فيها كافة العلوم التجريبية لم تعد تتقبل سوى الوقائع التى يمكن التحقق منها. ومن ناحية أخرى، فإن المسيحية شديدة الارتباط بالتاريخ، بمعنى أنها تكونت بصورة تراكمية على مر العصور، الأمر الذى يُخضعها لعملية التحقق من مستنداتها، ولعملية تفسير هذه الوثائق على ضوء العلم والتقدم. فكل البنية المسيحية قائمة على النصوص الإنجيلية التى يتم فرضها على الأتباع على أنها منزَّلة. وكانت الكنيسة حتى ذلك الوقت قادرة على السيطرة على الموقف بالتحاليل والمراوغة حيناً، وباللجوء إلى العنف والإدانة والحرمان حيناً آخر..

وكانت أهم النقاط التى تقدم بها علماء الحداثة تتضمن رفضهم للطابع الإلهى المنزَّل للإنجيل بعهديه، وإدانتهم لمضمونه التاريخى بكل ما يتضمنه من فجوات، وكل الأساطير الشعبية التى حاول القائمون على الكنيسة ملء هذه الفجوات بها.. وذلك إلى جانب الاكتشافات التى تمت فى الشرق من حفائر ونصوص وبرديات تؤكد بأن مصادر المسيحية - كما هى عليه، ونسيجها الأساسى الذى تقوم عليه عبارة عن أصداء يسهل تحديد مصادرها التاريخية

الحقيقية.. لذلك أجمع العلماء وقتها على أن الإنجيل بعهديه عبارة عن مجموعة من الكتب الإنسانية التى كتبها بشر على مر العصور، وأنه لابد من وضعها فى إطارها التاريخى الذى صيغت فيه. ومن هنا فلا يمكن اعتبارها كتباً منزَّلة بأى حال من الأحوال. وأصبحت عملية التوفيق بين الإنجيل والعلم من جهة، والإنجيل والتاريخ المعاش من جهة أخرى، والتوفيق بين كافة الملامح والمكونات البشرية التى يتضمنها مع زعم أصلها الإلهى المطلق، هى السمة العامة التى صبغت القرن التاسع عشر.

وكان الموقف بالنسبة للعهد القديم أكثر رثاءً فى مواجهة الحقائق، وسرعان ما تصدع.. لذلك طالب الأسقف هولست Hulst كافة المفسرين من أتباعه أن ينحصروا مؤقتاً فى الدفاع عن أرضية العهد الجديد التى خالها أكثر صلابة.. إلا أن ذلك العهد الجديد سرعان ما تعرض لتصدعات أصبح من المحال رأبها سواء من حيث الأصول، أو المضمون، أو تواريخ الأناجيل نفسها، بل لم يترك علماء الحداثة حتى معنى ومضمون رسالة المسيح ولا تكوين الكنيسة الرسولية من أساسها.. وتراكمت الصعاب..

وفى نفس ذلك الوقت كانت دراسة التاريخ الكنسى من خلال الوثائق قد أدت إلى تعريته من هيلمانه، بينما أدت دراسة تاريخ العقائد إلى إثبات وجود تأثيرات خارجية نجم عنها نسج العقيدة المسيحية عبر المجامع.. مما أدى إلى المساس بالعقيدة فى جوهرها وبمصداقية الإيمان بها.

أما فيما يتعلق بأبعاد الأزمة الكنسية، فقد اختلف المؤرخون فى تحديد جذورها وأبعادها.. فمنهم من أرجعها إلى أيام عاموس والأنبياء، ومنهم من أرجعها إلى أيام بولس الرسول، أو من قال إنها ترجع فى إيطاليا إلى مرسيل دى بادو Marcel de Padoue أو إلى ميشيل سرفيه Michel Servet، وإن كان هناك شبه إجماع على إرجاعها إلى جان جاك روسو على أنه لم يكن مجرد مخترع لكلمة الحداثة، وإنما المروج الأول لها فى المجال العقائدى. ومن المعروف أن روسو كان من رجال الأكليروس قبل أن يتركه ويتفرغ للأدب..

وطوال القرن التاسع عشر، وبينما كانت الكنيسة مهتمة بإزالة الأنقاض التى تسببت فيها الثورة الفرنسية فى الحقل الدينى، اجتمعت بعض الآراء حول ضرورة القيام بإصلاحات جذرية فى المجال الدينى والكنسى، وكان أول المنادين بذلك فى فرنسا القس الأديب الأب لامنيه Lamennais (١٧٨٢ ـ ١٨٥٤) ومدرسته، إلا أن نشاطه قد اقتصر على القضايا السياسية والاجتماعية..

وكانت هناك بدايات لبوادر الأزمة فى ألمانيا ويعد ج. هرمس G. Hermés (١٧٧٥ ـ ١٨٣١) من أهم الشخصيات التى برزت آنذاك إذ حاول تعديل المسيحية وفقاً لتطورات الفلسفة المعاصرة، وهناك المدرسة الكاثوليكية فى توبنج بزعامة كل من موهلر Muhler (١٧٨٦ ـ ١٨٣٨)، و أ. جونتر A. Gunter (١٧٨٣ ـ ١٨٦٣). أما فى إيطاليا فقد ازدادت الحركة وضوحاً خاصة بأعمال كل من ف. جيوبرتو V. Gioberto (١٨٠١ ـ ١٨٥٢) و أ. روسمينى A. Rosmini (١٨٩٨ ـ ١٩٥٥) وكانا يطالبان بإلغاء السلطة المدنية للبابا وآلياتها شديدة الالتواء، وبتعديل كتاب الصلوات والتبتل، وبتجديد التعاليم اللاهوتية، وبالنظر فى تكوين رجال اللاهوت وتعليمهم.

وفى عام ١٨٦٣ تم انعقاد مؤتمر لعلماء الكاثوليكية بمدينة ميونخ حيث أعلنوا خلاله ولاءهم للمسيحية، إلا أنهم احتجوا ورفضوا تدخل الكنيسة وتصديها لأبحاثهم اللاهوتية. وقام الأب دولنجر Dolinger بإلقاء بحث حول ماضى ومستقبل اللاهوت الكاثوليكى، اندلعت بعده المعارك وانقسم على أثره رجال اللاهوت إلى فريقين: أنصار الكنيسة وأنصار العلم.

واعترض البابا بيوس التاسع وتدخل فى المعركة بمجموعة من الخطب والرسائل انتهت بالخطاب الرسولى المعروف «سيلابوس» الصادر عام ١٨٦٤. وكان قد سبق له إدانة مؤتمر ميونخ وقراراته فى خطاب رسولى أصدره فى ٢١ ديسمبر ١٨٦٣. وسرعان ما عمل على انعقاد مجمع الفاتيكان المسكونى الأول الذى تم خلاله فرض معصومية البابا من الخطأ!

وهنا لابد من وقفة خاطفة نوضح فيها أهمية هذا المجمع لمحاصرة الحداثة. فقد كان البابا بيوس التاسع قد قرر عقد مجمع فاتيكانى مسكونى لمواجهة هجمة الحداثة بعد تفشيها فى مختلف البلدان الأوروبية. وسرعان ما بدأت الاستعدادات اعتماداً على ثلاثة محاور هى: الدفاع عن نقاء العقيدة المسيحية، تدعيم الأمن والسلام فى وحدة الكنيسة، وبرنامج إصلاحى للإنضباط الكنسى والعادات والتقاليد الاجتماعية. وتحدد يوم الثامن من ديسمبر عام ١٨٦٩ لافتتاح المجمع وتم إرسال الدعوات إلى مختلف الكنائس، إلا أن ممثلى الكنيسة الأرثوذكسية قد رفضوا الحضور. وامتدت أعمال هذا المؤتمر لمدة ثمانية عشر شهراً.

وأول بدعة أقرها هذا المجمع هى معصومية البابا من الخطأ باعتباره ممثلاً للإله على الأرض، كما تم رفض «الأخطاء» الناجمة عن العقلانية والمذاهب الفلسفية ـ السياسية الحديثة. ويقول فيليب لوفايان عن هذا المجمع «لقد زود البابوية بكل الأسلحة العقائدية والدينية التى استخدمها خلفاء البابا بيوس التاسع لمحاولة الحد من ضياع السلطة الزمانية للكنيسة، وإضفاء المزيد من السلطات للكرسى الرسولى مع الكنيسة العالمية لمواجهة الأخطار الخارجية والداخلية» (القاموس التاريخى للبابوية).

إلا أن شدة التركيز والإصرار على تمرير قرار معصومية البابا من الخطأ، واندلاع الحرب الفرنسية ـ البروسية عام ١٨٧٠ واحتلال روما فى ٢٠ سبتمبر من نفس ذلك العام قد أدى إلى عدم إمكانية الخروج بقرارات حاسمة فيما يتعلق بعلاقة الكنيسة بالدولة وتكوين رجال الأكليروس والدور الاجتماعى للكنيسة... إلخ.

وما أن انقضت أعمال المجمع الفاتيكانى الأول حتى بدأت ترتسم سياسة معادية للكاثوليكية فى الدولة الألمانية حديثة التكوين، وفى الامبراطورية النمساوية الناجمة عن مصالحة عام ١٨٦٧، وفى الامبراطورية

الألمانية القائمة تحت حماية بروسيا فى يناير ١٨٧١. وكانت هذه السياسة معروفة فى الجانب الألمانى باسم «كولتور كامف» Kulturkampf، وتعنى «الصراع من أجل الثقافة». وكان المحرك الأساسى لهذه السياسة هو بسمارك، الذى لم يكن معادياً للدين وإنما لشدة التدخل السياسى لكنيسة روما، لذلك تم تحريم الحديث فى الشئون السياسية على رجال الأكليروس. وفى عام ١٨٧٢ تم سحب سلطة التفتيش على المدارس التعليمية من رجال الكهنوت، وأسندت للدولة، وفى نفس العام حُرِّم على الجزويت (الياسوعيين) إقامة أية منشآت على الأراضى الألمانية. ومنذ مطلع عام ١٨٧٣ بدأت السياسة الجديدة للتدخل فى الشئون الكنسية الكاثوليكية الألمانية بموجب «قوانين مايو» كما تم إخضاع تكوين وتعيين رجال الأكليروس للدولة، وبعدها تم إخضاع رقابة اللجان الكنسية المحلية للدولة. وفى ١٨٧٥ أصدر «الرايخشتاج» قانوناً بصلاحية الزواج المدنى وحده، وإلغاء الزواج فى الكنسية الذى تحول إلى مجرد احتفال رمزى لمن يتمسك به!

وكان المقصود من كل هذه القوانين هو الحد من نفوذ وسلطات الكنائس المحلية فى ألمانيا والحد من سلطة روما عليها..

وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن عمليات النقد قد هدأت، وظلت توجه ضرباتها إلى قواعد عقيدة الإيمان المسيحى الأساسية مطالبة بهدمها..

وحاول البابا ليون الثالث عشر اتباع سياسة مخالفة للبابوات السابقين له آملاً فى امتصاص هجمات العلماء، وتبنى مبدأ «الديمقراطية» وفتح جزءًا من أرشيف الفاتيكان للعلماء والباحثين.. فانهالت المؤتمرات الدينية وبالاً على غير ما توقع.. ومنها مؤتمران فى باريس عام ١٨٨٨ و ١٨٩١؛ وفى بروكسل عام ١٨٩٤، وفى سويسرا عام ١٨٩٧وفى ميونخ عام ١٩٠٠.

ويقف الأب لوى دوشين L. Duchesne (١٨٤٣ - ١٩٢٢) فى مقدمة العوامل المباشرة التى فجرت الأزمة فى فرنسا وكان قد تم تعيينه أستاذاً فى

المعهد الكاثوليكى بباريس منذ ١٨٧٨، ثم مديراً للمدرسة اللاهوتية الفرنسية فى روما منذ عام ١٨٩٥. وكان منهجه الوضعى فى البحث يعتمد على الرجوع إلى الأصول مباشرة ولم يكن يستعين سوى بالنصوص الأصلية ويرفض الاعتماد على أية افتراضات، وكان بارعاً ثاقب البصيرة فى التوصل إلى الحقائق ونبذ المهازل المتراكمة..

والتف حوله عدد من الباحثين، كان من أهمهم الأب الفريد لوازى، وكان ضليعاً فى اللغات السامية والفكر الدينى والتاريخ وعلم التفسير. وقد قام فى عام ١٨٩٦ بتأسيس مجلة بعنوان: «مجلة التاريخ والأدب الدينى»، كانت بمثابة سلاح شديد الحدة لاستطلاع كافة أركان التاريخ المسيحى. كما تم إحياء مجلة «حوليات الفلسفة المسيحية» عام ١٨٩٥. فنشأت حركة واسعة للدراسة ومراجعة النصوص الدينية فى مختلف الكليات والمعاهد الدينية بفرنسا، وكانت تساندها المجلات والحوليات العلمية فى نشر هذه الأبحاث، وتواكبها حركة ترجمة واسعة لأبحاث آباء وعلماء البلدان الأخرى التى اندلعت فيها أزمة الحداثة. وكللت هذه الأبحاث بمؤتمرين لاهوتيين، أقيم أحدهما فى مدينة ريمس عام ١٨٩٦ والآخر بمدينة بورج عام ١٩٠٠.

ولا يمكن إغفال دور كل من البارون فريدريك فون هوجل F. Von Hugel (١٨٥٢ ـ ١٩٢٥) الذى اعتبر أسقف الحداثيين، ولا الأب البروتستانتى بول ساباتييه P. Sabatier (١٨٥٨ ـ ١٩٢٨) وقد ساهما فى حركة الحداثة بفاعلية لا يستهان بها. وفى أواخر العام الجامعى ١٩٠٠/ ١٩٠١ كان الأب العلامة مارسيل هيبير M. Hébert (١٨٥١ ـ ١٩١٦) فى باريس يطلع الجميع على ما توصل إليه من أبحاث تؤكد أن العقائد المسيحية لم تعد مقبولة من أى عقل متفتح إلا بصفة رمزية بحتة. وتم طبعها فى مجلة «ريفو بلانش» (المجلة البيضاء) فى ١٥ سبتمبر ١٩٠٠. ومن أشهر أبحاثه أيضاً «حوار أفلاطون وداروين». إلا أن الكنيسة سرعان ما أدانته وفرضت تنحيه عن منصبه.

ومن أهم المؤلفات التى ظهرت فى مطلع القرن العشرين فى فرنسا كتاب البير هوتين A. Houtin (١٨٧٦ ـ ١٩٢٠) بعنوان «المسألة الإنجيلية لدى كاثوليك فرنسا» (١٩٠٢)، حيث راح يوضح غياب أو ضعف الإجابات التى يقدمها الجانب الرسمى فى الكنيسة، وخاصة فى ردهم على كتاب شتراوس المعنون «حياة يسوع» (١٨٣٨).. الأمر الذى دفع بالبعض إلى اتهام الكنيسة باتباع ما أطلق عليه «سياسة الصمت» حينما تعجز عن تقديم الإجابات المنطقية.

وفى بداية شهر نوفمبر ١٩٠٢ أيضاً صدر كتاب الأب الفريد لوازى المعنون «الإنجيل والكنيسة»، موضحاً «أن تقدم العلم يطرح إشكالية الله فى المسيحية فى صيغ جديدة. وأن تقدم التاريخ يطرح إشكالية المسيح وإشكالية الكنيسة فى صيغ جديدة.. وأن هذه المعطيات الجديدة تفرض ـ بالطبع ـ إجابات جديدة... ألا تفرض المعرفة الحالية للكون نقداً لفكرة الخليقة (كما هى واردة فى الإنجيل)؟ ألا تفرض معرفة التاريخ نقداً لفكرة التنزيل؟ ألا تفرض معرفة الإنسان نقداً لفكرة الفداء (فداء المسيح لكافة البشر!)؟».

ولقد أفصح الأب لوازى فى أحد خطاباته بتاريخ ٨/ ٦/ ١٩٠٧ قائلاً: «كلما تقدمت فى أبحاثى كلما أدركت أن تعليمنا الرسمى عبارة عن مجموعة صيغ تقليدية لا علاقة لها بواقع الأشياء. وعندئذ، بدلاً من التخلى عن فكرتى الدفاعية لإثبات حقائق النصرانية.. آثرت بعد سنوات من الجهد وبعد تأمل طويل، بل وبعد مرحلة حصر نفسى مرير، كنت أرى خلالها أفكارى المسبقة تتساقط كأوراق الشجر الذابلة... وفى أنقاض هذا المبنى الذى خُيِّل إلى أننى صنت فيه إيمانى إلى الأبد. آثرت أن أوضح كيف أن جوهر الكاثوليكية يمكنه أن يصمد لأزمة الفكر المعاصر، وكيف يمكن للكنيسة أن تبرر ماضيها وكيف يمكنها أن تضمن لنفسها البقاء فى المستقبل»..

وهبَّت عاصفة المدافعين عن البنيان الكنسى العتيد.. مثلما دوَّت حملة التأييد للأب لوازى من جانب البروتستانت ومن خارج فرنسا، خاصة من إنجلترا حيث ترجمت أعماله إلى اللغة الإنجليزية فور ظهورها.

وفى ١٦/ ١٢/ ١٩٠٣ أدانت لجنة التفتيش المقدسة أهم خمسة أعمال للأب لوازى هى: «ديانة إسرائيل»، «دراسات إنجيلية»، «الإنجيل والكنيسة»، «حول كتاب صغير»، و «الإنجيل الرابع». وكان قرار الإدانة هذه مصحوباً بخطاب من المردينال مرى دل فال إلى كبير أساقفة فرنسا يوضح فيه سبب هذه الإدانة قائلاً: «... إن الأخطاء الجسيمة التى تزخر بها هذه الكتب تتعلق أساساً بالتنزيل وبأصالة الوقائع والتعاليم الإنجيلية، وبألوهية وعلم المسيح، وبالبعث، وبالمؤسسة الإلهية للكنيسة، وبالأسرار السبعة للكنيسة» («Le Modernisme dans l' Eglise»).

ومن أهم الأصوات التى ارتفعت لتنضم لمجموعة علماء الحداثة فى إنجلترا الأب جورج تيريل G. Tyrrell الذى انصبت انتقاداته على تدخلات الكنيسة وتحريفاتها قائلاً: «إن كل مهمة الكنيسة الأساسية هى الحفاظ على الأفكار التى عبَّر عنها يسوع المسيح فى لغته البسيطة بنفس دقتها.. أى إن دور اللاهوت لا يجب أن يتعدى عملية الحفاظ الأمينة لأن العلم يفرض توافق الافتراضات والنظريات وتفسيرها مع الوقائع، والوقائع هنا الدين المسيحي كما يعيشه الأتباع».

ولم يتورع بعد ذلك عن «إعلان الإفلاس التام للكاثوليكية القائمة بفضل الكيان الكنسى للحفاظ على ميراثها العقائدى. إلا أن التفسير الحديث قد هدم مصداقية الأناجيل بالوثائق وهدم معها المعجزات التى أقاموا عليها عقيدة المسيح المعصومة من الخطأ.. الأمر الذى أدى إلى انهيار نسق السلطة الاستبدادية الذى تقوم عليه الكنيسة المتمركزة فى روما والتى تسيطر عليها شرذمة من القساوسة الذين يزعمون البت فى مسائل معقدة يجهلون معطياتها» (وارد فى كتاب «الحداثة فى الكنيسة»).. وأهم ما كان يطالب به جورج تيرل هو عدم الخلط بين الكاثوليكية والفاتيكانية وتعديل العقائد الإيمانية التى تفرضها الكنيسة كحقائق وتحويلها إلى مجرد رموز..

ومهما تنوعت مجالات النقد الذى تناولته معركة الحداثة فإن جميع

علمائها قد التقوا بإصرار حول ضرورة تصويب مفهوم التنزيل ومعناه، وخاصة المطالبة بإنجيل يسوع الأصلى إذ إن إخفاءه هو الكذبة الأساسية التى قامت عليها الكنيسة، ومطالبة الكنيسة بعدم التدخل لإعاقة الحركة العلمية وتطورها من أجل تصويب كل ما تراكم من فريات ومغالطات عبر القرون..

وفى محاولة موضوعية للاستحواذ على الأزمة قام الدكتور مارسيل ريفو M. Rifaux بعمل كتابه الضخم المعنون: «احتضار الكاثوليكية» (١٩٠٥)، ضمنه أهم مختلف الآراء المؤيدة والمعارضة لتيار الحداثة، ثم قام باستطلاع للرأى حول الأزمة التى تعترى الكاثوليكية، وذلك بين مختلف فئات المثقفين والعاملين بالمجالات المختصة.. ثم أتبعه بكتابه التالى المعنون: «شروط العودة إلى الكاثوليكية» (١٩٠٧)، موضحاً أن هذه العقيدة الكاثوليكية، التى ليست عقائدها سوى تنظيم منهجى مصنوع، لم تعد تتفق أو تتمشى مع المعطيات الفلسفية المعاصرة.. إن عقائدنا مرتبطة بنظريات لم تعد تتفق بأى حال من الأحوال والواقع الذى نعيشه ونلمسه.. فلقد ولّى التفسير الدينى وأصبحت قضية تغيير العبارات الدينية هى المطروحة»!.

ويورد جان ريفيير المقال الصادر بجريدة «مركير دى فرانس» الذى لخص الحالة السائدة آنذاك من انتقادات للكنيسة، ومنها «خلع الصفات البشرية على الله بصورة فظة، فلسفة دينية قديمة وبالية، أساطير داعية للسخرية أحياناً، عبادات متطرفة، نصوص غير أصلية ومحرَّفة، رفات قديسية مزيفة، اتجار مخز فى بعض الكنائس، تأليه للرجال، تبجيل مفرط للثراء والبذخ بين رجال الكنيسة، إفراط وإسفاف فى الألقاب والامتيازات، سيادة الروح السلطوية وليس روح الحُجة، تلك هى باختصار النقاط التى يوجه أنصار الحداثة ضرباتهم إليها ويطالبون بتغييرها».

وانعكست هذه الأصداء فى المجال الأدبى فى إيطاليا وضمنها الأديب فوجاتسارو روايته الشهيرة «القديس» (١٩٠٦) التى سرعان ما أدانها البابا

وحرم تداولها.. «الأمر الذى أدى إلى زيادة انتشارها فقد بيع منها ٣٠٠٠٠ نسخة فى إيطاليا فى شهر أكتوبر ١٩٠٦، واشترت أمريكا ١٧٠٠٠ نسخة خلال سبعة عشر يوماً، بينما كانت الترجمة الإنجليزية توزع فى البلدان الأخرى بواقع ألف نسخة فى اليوم» (الحداثة فى الكنيسة).

وأما كتاب الأب هوتان La crise du clergé (١٩٠٧) فإنه لم يبرهن فقط على عدم توافق اختلافات الكنيسة فيما يتعلق بعقيدة الإيمان وكل ما واكبها من عمليات تحريف، أو الفرق الشاسع بين العقل والمنطق وما تفرضه الكنيسة، وإنما أوضح كيف أن الآباء الأمناء أصبحوا يتركون الكنيسة ويتخلون عنها لعدم استطاعتهم الاستمرار فى المغالطة، مشيراً إلى أن الذين مازالوا يخدمونها إنما يفعلون ذلك جهلاً أو لؤماً. وقد أرفق بكتابه هذا كشفاً موثقاً بأسماء كل الذين هجروا الكنيسة من رجال الأكليروس والمؤلفات التى تسببت فى طرد البعض الآخر منهم منذ عام ١١٨٨٤.. ويؤكد أ. هوتان أن قرابة خمسة عشر ألفاً من رجال الاكليروس قد انضموا لحركة الحداثة - وإن كان جورج تيرل يضاعف هذا الرقم..

ولقد اتسعت حركة الحداثة فى فرنسا واستشرت فى مختلف الطبقات حتى وصفها الأب بول ساباتييه فى كتابه قائلاً: «إن الحداثة ليست حزباً ولا مدرسة: إنه توجه عام. وإذا ما أردنا تحديد المؤشرات المميزة التى يمكن من خلالها التعرف على أتباعها لبدت العملية صعبة للغاية، ويرجع ذلك إلى الاختلاف الواضح بينهم! فإلى جانب مفسر الدين المتخصص والمؤرخ والعالم نرى الديمقراطى البسيط. وبجوار الشاعر نرى القس المتواضع. وبجوار الأسقف نرى الباحث المتواضع. ومع ذلك ورغم هذه الفوارق فى المواقف والاهتمامات والتخصصات فهم يعرفون بعضهم بعضاً، فلا توجد قوائم أو كشوف أو أية علامة تجمع انضمامهم، ومع ذلك فهم يتعارفون ويزدادون اقتراباً وكأنهم قلب واحد وروح واحدة» (Les Modernistes).

ولم تكون أزمة الحداثة هذه بأولى الأزمات التى تواجه الكيان الكنسى، فقد تعرض لسلسلة متواصلة من الأزمات المتفاوتة الحدة منذ بداية مشواره مع التحريف، كما أوضحنا سالفاً، إلا أنها كانت أول مرة تتعرض فيها العقائد نفسها للنقد والإدانة بمثل هذه الصراحة وبكل هذه الأسانيد العلمية والوثائق الدامغة.. ويتمثل ذلك العنف فى الهجوم الغاضب على أهم مكونات العقيدة وعلى نفس الهيلمان الكنسى.. مما أدى إلى تدخل البابوات الذين عرفوا كيف يستحوذون على الموقف بكل ما لديهم من سلطات..

وقد بدأت تدخلات البابا بيوس العاشر فى مطلع هذا القرن بتحريم بعض الكتب عام ١٩٠٣. ونفس موضوعات هذه الكتب المدانة، وما تتضمنه من انتقادات تتعرض لأسس العقيدة بالنقد العلمى الصريح الموثّق، كانت اللجنة الإنجيلية بالفاتيكان تواجهها باستصدار سلسلة من القرارات التى تثبت بها قدسية النصوص الإنجيلية، ومنها القرار الصادر فى ١٢/ ٢/ ١٩٠٥ حول الاستشهادات الواردة فى الإنجيل، والقرار الصادر فى ٢٣/ ٦/ ١٩٠٥ حول أصالة الطابع التاريخى للكتب المقدسة؛ والقرار الصادر فى ٢٧/ ٦/ ١٩٠٦ حول الأصالة الموسوية للعهد القديم؛ والقرار الصادر فى ٢٩/ ٢/ ١٩٠٧ حول أصالة الإنجيل الرابع، إلى ما لا نهاية من القرارات، وكلها قرارات سلطوية مصاغة من أجل الرد القمعى على حملات الأبحاث العلمية التى كانت تتلاحق..

ولقد أدى انتشار أتباع الحداثة فى إيطاليا وتزايدهم إلى تدخل السلطات البابوية واللجوء إلى وسائل قمعية أكثر فعالية.. وهنا يقول إميل بولا E. Poulat: «بينما تولدت الحداثة فى فرنسا من الحاجة إلى ملء فجوة علمية شاسعة ناجمة عن صمت الأبحاث والمكتبات، فلا يمكن فصل الحداثة فى إيطاليا عن حركة جماهيرية واسعة ودعائية رغبة فى التحرر من الوصاية الكنسية المثقلة أكثر من أى مكان آخر. فإذا ما كان الوضع فى فرنسا يبدو ناجماً عن تأمل ودراسة

المتناقضات بين تيارين، فإن الوضع فى إيطاليا كان عبارة عن المطالبة بإصلاح المجتمع الدينى نفسه» (Histoire,Dogme et Critique dans la Crise moderniste).

وتمثلت حركة الحداثة الإيطالية فى ثلاثة تيارات تزعمها ثلاثة آباء انتهى بهم المطاف إلى نفى الأول وحرمان الاثنين الآخرين، وهم: الأب جيوفانى سمريا G. Semeria (١٨٦٧ ـ ١٩٣١) وكان من أتباع برنابا وشديد الثقافة ـ الأمر الذى يوضح كيف أن إنجيل برنابا مازالت له أصداء عميقة مؤثرة فى نفوس بعض رجال الدين؛ والأب رومولو مورى (١٨٧٠ ـ ١٩٤٤) النائب ومؤسس تيار الديمقراطية المسيحية؛ وأرنستو بونايوتى (١٨٨١ ـ ١٩٤٦) أستاذ التاريخ المسيحى بجامعة روما.. وإن كان أهم ما تميزت به المعارضة فى إيطاليا ربط الحداثة بالاشتراكية كبديل للرأسمالية. واتسعت الحركة حتى إن الأديرة قد تضامنت مع الموجات المطالبة بالتجديد. وهو ما يفسر اهتمام البابا وتشديد القبضة للسيطرة على الموقف بل لعل ذلك الهجوم الشرس الذى دار آنذاك يفسر الضراوة التى تم بها محاصرة الاشتراكية واتخاذ قرار اقتلاعها فى المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى عام ١٩٦٥.. وتم تنفيذه فى أول التسعينيات.

وبدأ البابا آنذاك بالعمل على محاصرة ما أطلق عليه «عدم الطاعة السائدة لدى الرهبان الشبان والدارسين الجدد». وذلك بأن قلل عددهم إلى أقصى حد ممكن مع العمل على عدم اتصالهم بخارج أسوار كلياتهم اللاهوتية أو بتلك الأجواء «غير الصحية»! كما أطلق نفس الرقابة المشددة على المبشرين ورجال التعليم الدينى، ومنع التعرض لموضوعات دنيوية، أو إصدار جرائد داخلية، أو إقامة حلقات بحث دون إذن صريح من الرئيس المسئول، كما طالب بعدم إثارة الفصول التى بها طلبة ذوى تطلعات ترمى إلى الإصلاح الكنسى والدينى، وعدم فتح أية مناقشات معهم حتى لا يعطيهم فرصة عرض آرائهم، كما حرَّم على الرهبان الانضمام إلى الأحزاب السياسية الوطنية الديمقراطية.

وسادت نفس الإجراءات الأمنية فى مختلف البلدان التى امتد إليها نفوذه.. فمنذ ظهور كتاب الأب الفريد لوازى المعنون «الكتاب الأحمر الصغير» وأثار ما أثاره من زوابع فى أعماق رجال اللاهوت، تزايد نشاط عمليات الرقابة الكنسية. إذ كانت الأوساط الدينية بعامة تتوقع إدانة صارمة مثل تلك التى أطلقها البابا بيوس التاسع والمعروفة باسم «سيلابوس». وبدأ الرأى العام ينقسم مسبقاً سواء بالمعارضة أو بالتأييد قبل صدور القرار البابوى ومن يتمعن فى المقدمة الصغيرة لقرار الإدانة الصادر فى ٣/ ٧/ ١٩٠٧ بعنوان «لامنتابلى» (أشياء محزنة)، يدرك أنها موجهة أساساً إلى رجال اللاهوت داخل الكنيسة الكاثوليكية الذين بدأ إيمانهم يهتز من جراء ما كتبه المختصون فيما يتعلق بمشكلة العقيدة ومشكلة الأناجيل. لذلك لجأ البابا أولاً إلى السلطة القضائية العليا فى الكنيسة وهى لجنة محاكم التفتيش والتى لا يجوز المساس بقراراتها (وهى نفس اللعبة التى تمت فيما بعد أيام محكمة نورنبرج لعدم المساس بقراراتها كما سنرى). وقد جمعت اللجنة ما توصل إليه علماء الحداثة من اتهامات للكنيسة فى ٦٥ بنداً لإدانتها ـ سنوردها فى نهاية هذا البحث ـ ويمكن تقسيم هذه البنود إلى النقاط التالية:

- من ١ ـ ٨: سلطة البابا فيما يتعلق بنصوص الأناجيل وغيرها.
- من ٩ ـ ١٩: وحى الأناجيل وقيمتها التاريخية.
- من ٢٠ ـ ٢٦: المبادئ الأساسية للتنزيل وعقيدة الإيمان.
- من ٢٧ ـ ٣٨: أصل وتطور عقيدة يسوع المسيح.
- من ٣٩ ـ ٥١: عقيدة الأسرار والأسرار السبعة.
- من ٥٢ ـ ٥٧: المؤسسة الكنسية وتكوينها.
- من ٥٨ ـ ٦٥: قيمة العقيدة المسيحية فى مجملها وطابعها العام.

أى إن القرار كان يرمى إلى إقرار مصداقية نصوص الأناجيل وصحتها، وخاصة إقرار مصداقية إنجيل يوحنا، ومن ناحية أخرى إرساء نصوص عقيدة الصلوات بعامة ومختلف الأسرار بصفة خاصة. لذلك اعتبرت اللجنة ٥٥ بنداً من هذه البنود بمثابة «هرطقة» والباقى عبارة عن أخطاء جسيمة!

وقبل إصدار خطابه الرسولى المكمل لقرار الإدانة الصادر عن لجنة محكمة التفتيش المقدسة، كان البابا بيوس العاشر قد وصف الحداثة بعبارة ستكرر عدة مرات فى خطابه، وهى: «إن هذه الهجمة لا تمثل مجرد هرطقة، وإنما هى خلاصة وعصارة سموم كافة الهرطقات».. وما أن صدر الخطاب الرسولى بإدانة الحداثة حتى اشتعلت نيرانها فى مختلف البلدان الكاثوليكية حيث كانت توجد بها جماعات كهنوتية مناهضة للبابا وسلطاته.

وفور إعلان الخطاب الرسولى للبابا، بكل ما به من تحدٍّ واضح للعلم والفكر الحديث، انهالت الصحافة بموجة عارمة من التعليقات تبعتها سلسلة من المراجع والأبحاث، ومما كتبته جريدة «لوطان» فى ٢٦/ ٦/ ١٩٠٨: «كل شىء يدعو إلى أن نتنبأ بأن مثل هذا القرار - أيًا كانت أضراره الحالية - فلن يمكنه أن يوقف تقدم العقول المتفتحة الموجودة داخل الكنيسة، فاليوم الذى ستضطر فيه تلك الحفنة ضيقة البصيرة والتى تمارس طغيانها الدكتاتورى من روما أن تنسحب فيه من منصبها ليس ببعيد. إن الذى سيخرج خاسراً من هذه القضية ليس المحكوم عليهم ولكن القضاة المحكِّمون»!.

وفى ١٧/ ١٠/ ١٩٠٨ كتب الأب لوازون Loyson فى جريدة «لوسييكل» قائلاً: «أما فيما يتعلق بالبابا بيوس العاشر فلقد حكم على نفسه بالانحطاط بما أصدره من قرار وخطاب رسولى، إن كان مازال هناك ما يمكنه أن ينحط بالبابوية بعد ما اقترفه البابا بيوس التاسع.. إن خطابه هذا سيعاون القدر الإلهى على القضاء على هذا النسق وعلى انهياره.. لأنه نسق لا يتمشى بطبيعته لا مع الضمير الإنسانى ولا مع العلم».

بينما اقتصر تعليق النائب بيير بواسون P. Poisson على هذه الجملة: «بهذا التصرف فإن الكنيسة تقوم بحرمان نفسها وتطردها من الحقيقة»!.

وهبت الصحافة فى مختلف البلدان الأوروبية ضد ما أطلقوا عليه «إمبريالية الفاتيكان وطغيانه».. ومن الواضح أن هذا الخطاب الرسولى قد أطلق العنان لجموح الكثيرين.. ومثلما هبت الصحافة بأصدائها الواسعة، انهالت أبحاث المدافعين عن العلم والحداثة، ومنها كتاب جينيوبير Guignebert المعنون: «Modernisme et tradition Catholique en France» (١٩٠٨) حيث قال: «لقد قمنا من وجهة النظر النقدية البحتة بفحص الحقائق التى تقدمها الكنيسة الكاثوليكية عن حقيقة عقيدتها وعن شرعية سلطتها.. وقد تبين لنا أنها جميعها، من حيث إخضاعها للعقل والأبحاث التاريخية لابد أن تنهار نهائيًا. فالتنزيل، والتراث الكنسى، والعقائد، والسيادة الروحية للكنيسة، وسلطة البابا ومعصوميته من الخطأ لا يمكن لأحد أن يقبلها اليوم إلا على أنها ناجمة عن عقلية بائدة عقيمة.. وإنها لاتزال تطفو على السطح لكن فى قوالب متحجرة كالموت».

أما سلمون ريناخ S. Reinach فقد عبَّر عن الحداثة قائلاً: «إنها حركة لا تقاوم لأنها قائمة على العلم الكاثوليكى ومرتبطة به.. إن تفرد الحداثة وخطورتها تكمن فى أنها ولدت فى قلب الكنيسة نفسها وعلى أعتاب المذبح، وأنها نتاج أفعال رجال الأكليروس ومعارفها» («أورفيوس» ١٩٠٨) وقد أورد فى كتابه هذا أن حركة الحداثة ضمت خمسة عشر ألفاً من رجال الأكليروس فى فرنسا.

وكان الأب ساباتييه قد قال فى مقال «بالجريدة المسيحية» فى أكتوبر ١٩٠٧ تحت عنوان «أربعة أعوام من البابوية»: «نحن على أعتاب أزمة مروعة.. إن هذه الحركة ترمى إلى كاثوليكية ستتجدد من تلقاء نفسها من أسفل إلى أعلى. فعلى الرغم من كافة أنواع القهر القهر، إلا أن حركة

الحداثةلم تتوقف ولم تتقص، بل العكس من ذلك إذ نرى فى بعض الأبرشيات أن أغلبية الرهبان يقفون جميعاً بجانب الحزب الشاب الليبرالى.. حتى فى الأسقفية فإن القلق شديد».

وفى نفس ذلك الوقت بدأت عملية ترجمة واسعة النطاق فى مختلف البلدان لأهم الإصدارات التى ظهرت فى العواصم الأخرى. كما تم إصدار عدة مجلات جديدة منها «مجلة الحداثة العالمية» فى مدينة جنيف برئاسة الأب أنطونيو دى ستيفانو، عام ١٩١٠. وفى نفس ذلك العام أقيم المؤتمر الخامس الدولى «للمسيحية الحرة والتقدم الدينى» فى مدينة برلين برئاسة الرابطة الوحدوية الأمريكية. وقد أدى هذا المؤتمر إلى زيادة ترسيخ حركة الحداثة على الصعيد العام، وبعد ذلك بثلاث سنوات، أى عام ١٩١٣ أقيم المؤتمر السادس فى باريس.

وعلى الرغم من هذا الانتشار الواسع، فقد كان الخطاب الرسولى للبابا بيوس العاشر بمثابة ضربة فى مقتل، فقد كانت ضربة تضافرت فيها كافة السلطات القمعية دفاعا عن الكيان الكنسى العتيد.. ولم يكتف التيار السلطوى فى الكنيسة بمجرد الإجراءات القمعية التقليدية، وإنما تم رصد عدد هائل من الرهبان للكتابة والرد على كل ما أثاره علماء الحداثة فى النطاق الذى رسمه لهم البابا فى خطابه - كما تم إنشاء اللجان التى أطلق عليها اسم «لجان التيقظ» السرية النشاط - التى سنعود إليها بعد قليل. ويورد جان ريفير فى كتابه عن «الحداثة» فى الكنيسة موضحاً: «أنه كانت هناك عمليات إعدام جماعية بين رجال الأكليروس».. وأن استخدام هذا العقاب الرادع كان أكثر انتشاراً فى إيطاليا».

أما اللجنة المختصة بتحريم الكتب، وكانت معروفة باسم «إيندكس»، وتعنى قائمة الكتب التى يحرِّم البابا قراءتها أو تداولها. فلم تكن هذه اللجنة فى يوم من الأيام أنشط منها فى تلك الفترة حيث كانت توالى رجال البوليس

بقوائم الكتب الممنوعة التى يتعيَّن عليهم متابعتها لمصادرتها واعتقال مؤلفيها .. وقد وصلت القوائم التى تضمنت عناوين الكتب التى تم تحريمها فى عام ١٩١٣ إلى اثنتى عشرة صفحة من «مجلة الأكليروس»! بينما لم تكن قائمة الكتب الممنوعة عام ١٩٠١ تتعدى الأربع الصفحات من نفس المجلة!. وكانت اللجنة الإنجيلية تقوم بعملية مماثلة فيما يتعلق بالكتب والأبحاث التى تتناول الأناجيل وما بها من إضافات وتحريف.

ولم تقتصر الأعمال القمعية للبابا بيوس العاشر على الجانب اللاهوتى المعادى للحداثة فحسب، وإنما امتدت خطبه لتتناول مجال السياسة والاجتماع والإدارة، وكلها توجيهات أسهمت بشكل حاسم فى تدعيم ما فرضه من «حماية» على الكيان الكنسى والعقائدى. كما قام بإصدار جريدة «الرسالة الرومية» التى تحولت عام ١٩١٠ إلى «رسالة روما». وكانت بمثابة درع آخر أقامه ضد الحداثة وأنصارها ..

وكانت نتيجة هذه الحملة البابوية التى امتدت إلى مختلف المجالات مستعيناً بكافة الوسائل والأساليب حتى الإعدام ـ كما يقول أ. بورتالييه أيضاً E. Pourtalié، هى كبح جماح الحداثة بين الكوادر الكهنوتية ولو لفترة مَّا. فخضع البعض لضغوطه وأصر البعض الآخر على موقفه ـ رغم المصير الذى ينتظره، بينما هرب فريق ثالث من أسوار الكليات الكاثوليكية ومؤسساتها. مما دعى الكثيرين إلى إطلاق عبارة «عهد الرعب» أو «عهد الرعب الأسود» إشارة إلى تلك الفترة أيام الثورة الفرنسية وما جرى خلالها من عمليات إعدام عشوائية .. بينما وصفها المعتدلون بأنها «فترة ذات إجراءات متفردة القسوة» (مجلة «إيتود» عام ١٩٠٨).



الأصولية

قبل البدء فى تتبع تطور عبارة الأصولية فى اللغة الفرنسية لابد من توضيح أنه توجد عبارتان للدلالة على المحتوى الذى تُرجم فى العربية بكلمة "الأصولية" وهما العبارتان الفرنسيتان: Intégrisme و Fondamentalisme - وإن كان هناك اختلاف طفيف بينهما، إلا أن السياق العام للخطاب الدينى، أو الدينى - السياسى باللغة الفرنسية. لذلك سنتتبع كل عبارة على حدة قبل تناول تطور نفس الحركة الأصولية وأبعادها.

يوضح قاموس روبير لتاريخ اللغة الفرنسية الصادر عام ١٩٩٢ "أن كلمة Intégral (اسم وصفة) وتعنى كاملاً أو تامًا، وهى مشتقة من اللغة اللاتينية الكلاسيكية. وتحدد معناها عام ١٦٠٤. كما أن نفس المصدر اللاتينى intager قد أعطى عام ١٥٥٨ اشتقاقًا آخر هو كلمة Intégre التى تحدد معناها منذ عام ١٦٧١ فى المجال الأخلاقى كأن نقول: رجل نزيه، مستقيم، تام الخُلُق، وفى عام ١٨٩٤ تم اشتقاق كلمة Intégriste أى تمامى (من تمام) إشارة إلى الشخص الذى يريد إخضاع الدولة للكنيسة. "بمعنى أنه شديد الالتزام بالجانب الدينى. وابتداء من منتصف القرن العشرين أصبحت تعنى أنه خصم للحداثة، ومدافع عن البقاء على الأصول بتمامها، وعلى العقيدة والتراث الكنسى الكاثوليكى بكامله، ثم أُدخلت على المجال الإسلامى حوالى عام ١٩٧٥". ولعل هذا النموذج البسيط لتطور معنى الكلمة يوضح كيف يتم اللعب بالألفاظ، وما نود الإشارة إليه هنا إدخال هذه العبارات على الإسلام..

أما عبارة Intégrisme (اسم وصفة) فقد اشتقت عام ١٩١٣ من كلمة inrégriste، وتعنى التمامية (نسبة إلى ما هو كامل أو تام). ودلالتها تأخذ نفس معنى الكلمة السابقة فى الإطار الدينى المسيحى أو الإسلامى، وكثيراً ما يتداخل المعنى مع كلمة fondamentalisme أى الأصولية.

وتشير نفس الموسوعة الخاصة بتاريخ اللغة الفرنسية إلى أن كلمة fondamentalisme اشتقت عام ١٩٢٠ وتمثل تياراً دينيًا يلتزم بالتفسير الحرفى للنصوص الإنجيلية أى أنه يتمسك بالأساس نفسه وهى كلمة fondamental. وابتداء من عام ١٩٨٠ امتدت هذه العبارة إلى ديانات أخرى..

أى أن إدخالها على الإسلام مقصود ومستحدث..

أما موسوعة روبير للغة الفرنسية فتوضح أن كلمة Intégriste ترجع إلى عام ١٩١٣ وهى خاصة بالفكر الكاثوليكى المعاصر. وتشير إلى موقف الكاثوليك الذين يرفضون أى تطور للمسيحية. وكانت جريدة «لوموند» أول من استخدمها إشارة إلى «صحوة الأصولية الإسلامية»؟.. فى عدد ٦ ديسمبر ١٩٧٨!!

وعلامة التعجب التى توردها الموسوعة بعد هذا الاستشهاد لاشك لها معناها المندهش.

وتوضح نفس الموسوعة أن كلمة Intégriste اشتقت أيضاً عام ١٩١٣ بنفس المعنى الدينى، من قبيل موقف الأصوليين المسلمين الإيرانيين. واستخدمها ج. زيجلر فى كتابه «الاستيلاء على أفريقيا» قائلاً: «الشيخ البنا هو زعيم حركة أصولية دينية».

أما كلمة fondamentalisme (الأصولية) فتقول موسوعة روبير اللغوية نفسها: إنها صيغت عام ١٩٢٠ من كلمة Fondamental وتعنى تياراً لاهوتيًا محافظاً أصله بروتستانتى، نشأ فى الولايات الأمريكية المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى، ومتمسك بالتعريف الحرفى للنصوص الإنجيلية، وأشارت

جريدة «نوفيل أوبسيرفاتير» فى عددها رقم ٩٦٨ الصادر فى ٢٧ مايو ١٩٨٣ إلى: «.. إعادة تصعيد الأصولية الإسلامية فى مصر التى كثيراً ما ننسى أنها كانت مهد الإخوان المسلمين»!

أما كلمة fondamentaliste (الأصولى) فقد اشتقت عام ١٩٦٦ لتعنى معنيين: أولهما معنى عام هو: من يقوم بأبحاث فى الأصول؛ والثانى معنى دينى هو: من ينتمى إلى الأصولية. وتورد جريدة «ليبراسيون» الصادرة فى ١٢/ ٣/ ١٩٨٤ نصًا يقول: «إن اليهودية، مثلها مثل الإسلام أو المسيحية الأمريكية، تأخذ انطلاقة أصولية شديدة. إلا أنها لا تعود إلى الأصول ذات النقاء الأصلى للدين بقدر ما تعبّر عن ريبة متزايدة حيال الإجماع القومى فى قلب دولة إسرائيل».

وتورد موسوعة كييه للغة الفرنسية الصادرة عام ١٩٦٩ أن كلمة Integrisme تعنى مذهباً يحاول الحفاظ بأى ثمن على الأصول وعلى الأجزاء التى يمكن أن ينظر إليها على أنها بالية فى الدين. وهو مذهب دينى يشير إلى الانفصال الذى لا رجعة فيه، القائم بين ما هو روحى وما هو دنيوى.

وتشير نفس الموسوعة إلى كلمة fondamentalisme بأنها تعنى مذهباً لبعض علماء اللاهوت البروتستانت المتمسكين بأصول العقيدة، على عكس الحداثيين، ويؤمنون بتنزيل النصوص الإنجيلية.

ونطالع فى موسوعة «الكاثوليكية أمس واليوم وغداً» الصادرة ١٩٥٦ أن كلمة Intégrisme تعنى تقبلاً كاملاً لتعاليم وشرائع الكنيسة الكاثوليكية.. وتاريخيًا، فقد تم اشتقاق هذه الكلمة من Intégral. ومنذ مطلع هذا القرن، وطوال أزمة الحداثة فإن كل الذين كانوا يبغون التعبير عن انتمائهم التام وبلا اى تحفظ للكاثوليكية اعتادوا أن يصفوا أنفسهم بأنهم «كاثوليك أصوليون».. وقد أكد الأسقف بنين مؤسس «جمعية بيوس» معنى هذه الكلمة حينما قال: «نحن كاثوليك روميون أصوليون»..

وقد جرى العرف على تضاد كلمتى أصولية وحداثة، إلا أن الأولى (أى الأصولية) تعنى موقفا لا زمانيا وغير هرطقى، أما الثانية (ويقصد الحداثة) فهى تعبِّر عن موقف تاريخى زمانى وهرطقى. (أى إن الأصول الكنسية ثابتة عبر الزمان والمكان وإن كشف زيفها يعد هرطقة!). وقد عرَّفها الأسقف فون نيل بوننج Von Nel Bruneng قائلاً: «إن الأصولية كنسق عام ترمى إلى إعادة تشكيل أو تحديد كافة مجالات الحياة وفقاً للكاثوليكية».

بينما عرَّفها الأب كونجار Y. Congar بأنها: «طريقة معيَّنة للإحساس بالكاثوليكية أو تأكيدها.. إنها طريقة وموقف يحددان أسلوبًا مًّا للحفاظ على مواقع الكاثوليكية». (ولا تعليق لنا على عبارة «أسلوب مًّا»!..).

أما عن كلمة fondamentalisme، فتقول الموسوعة الكاثوليكية نفسها إنه «اتجاه لبعض الأوساط البروتستانتية خاصة فى الولايات المتحدة تحافظ بصرامة وتشبث على العقيدة التراثية ضد تيار الحداثة، بل وضد أية محاولة تأخذ فى الاعتبار بالوقائع التاريخية أو العلمية. وقد تكونت هذه الحركة فى الولايات المتحدة عام ١٩١٨ باسم «الجمعية الأصولية المسيحية العالمية»، وتمادت هذه الجمعية لدرجة أنها تقدمت بطلب إلى البرلمان الأمريكى لتحريم نظرية التطور. وأثناء القضية التى تم رفعها عام ١٩٢٥ ضد الأستاذ سكوبس Scopps بجامعة دايتون، قام براين Bryan وكيل الوزارة الأصولى يدافع عن أن الحوت قد ابتلع يونس بالفعل (وارد فى كتاب سيجفريد Sigfried الذى لم يكن يقر ذلك: «القوى الدينية والحياة السياسية، الكاثوليكية والبروتستانتية» باريس ١٩٥١).

«... أما اسم هذا التيار فهو مشتق من شدة تمسكهم بحرفية العقيدة والأصول العقائدية الأساسية، ومنها الإيمان بوحى الإنجيل بعهديه، وبمعجزاته، وبالمولد العذرى، وبألوهية يسوع، وبمصالحة الخطيئة بدمه، وببعث الأجساد، وبعودة المسيح وحكمه ألف عام، وبخلود عذاب النار».

أما قاموس لاروس الصغير، وهو من القواميس المدرسية (أى فى مستوى العوام من الدارسين أو المراحل التعليمية الأولى، فليس مرجعاً يوثق منه كغيره من المعجمات الكبرى، لكننا نرجع إليه لتوضيح مدى شيوع هذه المعلومة) فيقول عن الأصولية: «اتجاه محافظ فى بعض الأوساط البروتستانتية وخاصة فى الولايات المتحدة، التى تتمسك بالتفسير الحرفى للنصوص الإنجيلية، والأصوليون يمثلون عقبة فى مواجهة حركة اتحاد الكنائس».

ويرد فى موسوعة أونيفر ساليس أن Intégrisme من مفردات النزاع الذى نشأ فى الأوساط الكاثوليكية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى بقليل فى فترة احتدت فيها الصراعات، وقد اختلقها أنصار انفتاح الكنيسة على العالم الحديث، وهى عبارة تشير إلى أنصار تضامن الكاثوليك فيما بينهم.

ونطالع فى ملحق الموسوعة نفسها عن عبارة Fondamentalisme أنها «مشتقة عن الإنجليزية وتشير إلى مذهب دينى تم التعبير عنه لأول مرة عام ١٨٩٥ فى وثيقة من خمس نقاط أساسية، وقد ظهرت الأصولية أواخر القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة وفى الأوساط البروتستانتية التقليدية. وهى تمثل أساساً رد فعل ضد التحررية اللاهوتية والحركة المسماة «الإنجيل الاجتماعى»... والنقاط الخمس هى: اعتبار النصوص الإنجيلية نصوصاً منزَّلة؛ الإيمان بألوهية المسيح؛ والإيمان بمولده العذرى؛ والإيمان بمعنى وأهمية الفداء فى وفاة يسوع؛ والثقة يقيناً فى عودة المسيح قريباً ليحاكم البشر. وهذه النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة لأن ارتباطها بالمعنى الألفى يستبعد أى انتماء سياسى أو اجتماعى للمسيحيين. فعودة المسيح وحدها هى التى ستضع حدّاً للنظام الاجتماعى القائم.. وانتشر هؤلاء الأصوليون عن طريق المؤسسات الإنجيلية التى أنشأها الإحيائى مودى فى معظم البلدان الأنجلوساكسونية وعن طريق منظمة الشباب الدينية المسيحية المعروفة باسم «واى إم سى إيه» (Y.M.C.A)... وكل الحركات الإحيائية أصولية ومنها حركة

بيلى جراهام ومواقفه الصليبية... وتعود جذور الأصولية إلى أيام امبراطورية نابليون الفرنسية والحركات الاجتماعية المعاصرة له؛ إذ كانت نوعاً من رد الفعل ضد المثل السياسية الناجمة عن الثورة، وضد العلوم الدنيوية وأثرها على المعتقدات المسيحية... وفى الفترة من عام ١٨٩٥ إلى عام ١٩١٠ خبت حركة الأصوليين وإن ظلت حيوية فى البعثات التبشيرية للبلدان غير المسيحية، إلا أنها عادت للازدهار ثانية عقب الحرب العالمية الأولى وخاصة فى الفترة من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٠ حين اتحدت مختلف التيارات المسيحية لتخليص المدارس والكنائس من المدرسين والرعاة الذين يدافعون عن التطور ولمحاربة تدريس الداروينية فى التعليم العام...

كما نجح أنصار الأصولية فى تضافر جهودهم والتدخل سياسيًا فى بعض البلدان لاستبعاد بعض الذين يميلون إلى نظرية التطور من المنابر التعليمية العامة والجامعية. وتكونت بذلك الجبهة المعادية للحداثة... وتأججت الأصولية ثانية فى حركة الهيبيز المسيحية...»

كما نطالع فى «القاموس التاريخى للبابوية» الصادر عام ١٩٩٤ أن: «الأصولية اليوم عبارة عن ظاهرة عامة يتحدث عنها الجميع، فهى ذائعة الانتشار وشديدة التنوع. لكنها أصلاً تنتمى إلى الثقافة الكاثوليكية فى إطار تاريخى شديد التحديد زماناً ومكاناً: فى أوروبا البحر الأبيض المتوسط، وفيما بين زمن البابا ليون الثالث عشر والبابا بيوس العاشر. وهى كلمة تشير إلى الصراع الدائر بين الكاثوليك قبل أن تنتقل إلى المجال العام الدنيوى حيث راحت تبدأ مشواراً جديداً».

ونخرج مما تقدم - ومهما تفاوتت المعانى والمعطيات والتواريخ بدرجات طفيفة - بأن كلمة أصولية قد أوجدت فى الخطاب الأوروبى خصيصاً عند وصول معركة الكنيسة ضد الحداثة إلى ذروتها الطاحنة. أى إنها كلمة يرتبط معناها الأساسى بالصراع الكنسى حفاظاً على الأصول التى تم نسجها،

وكتبها بشر على مر العصور، وعبثت بها الأيادى عبر المجامع وفقاً للأغراض السياسية والمصالح البابوية. ويكفى للدلالة على هذه الصياغة المتواصلة عبر المجامع أن نورد جزءاً من نص الخطاب الرسولى للبابا بيوس الثانى عشر «ديفينو افلانتى» (١٩٤٣) حيث يقول: وألا يرى أى شخص فى الرجوع إلى النصوص الأصلية، وفقاً للمنهج النقدى، أى خرق للتعليمات التى صاغها مجمع مدينة ترانط بحكمة فيما يتعلق بموضوع النصوص الإنجيلية... وعلى كل رجال الكنيسة الآخرين أن يتذكروا ذلك، وأن يتحاشوا أى اندفاع للمهاجمة أو للتشكيك فى كل ما بها من جديد...».

أما الخطاب الرسولى المعروف باسم «الجنس البشرى (١٩٥٠) فلا يتورع عن تذكير من يعنيه الأمر «بأن الكنيسة تستند إلى المتخصصين فى العديد من النقاط المتعلقة بالإيمان والأخلاق التى تمس العقيدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة». بل لقد وصل العبث ببعض الآباء ومنهم هـ. برومون الذى لم يكتف بمعصومية البابا من الخطأ وإنما راح يطالب باعتبار «البابا شبيهاً بالرب وأن تكون كل كلمة من كلماته وثيقة من حقائق الإيمان».

ونخرج مما تقدم بأن عبارة Intégrisme تشير إلى الأصولية بعامة فى المجال الكنسي، وأن Fondamentalisme تشير أساساً إلى هذا التيار فى الولايات المتحدة فى مطلع القرن العشرين، وإن المصطلحين قد اشتقا أو اختلفا للتعبير عن ذلك الصراع الرهيب الدائر فى الكنيسة ضد تيار الحداثة وتقدم العلوم الكاشفة عما نسجته الأيادى العابثة على مر الأيام منذ تحريف المسيحية على أيدى بولس الرسول - الذى لم يكن من الحواريين حيث لم ير المسيح، والذى لقب نفسه رسولاً، وكان أول من أله يسوع..!! **أى إن كلمة الأصولية باللغة العربية والمقابلة لهاتين العبارتين، هى مصطلح مرتبط بالكنيسة أولاً وأخيراً وإنه قد بدأ الزج به فى مجال الإسلام، كما رأينا فى الموسوعات، فى أواخر السبعينيات من هذا القرن تمهيداً لعملية محاولة اقتلاعه بعد اقتلاع اليسار وفقاً لما تم ترتيبه فى المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى عام ١٩٦٥.**

وما أكثر ما كتب عن الأصولية الكنسية وصراعها ضد الحداثة لتوضيح كيف أن الأصولية نبتت أساساً فى رد الفعل الكاثوليكى ضد التطور السياسى ـ الثقافى الناجم عن الثورة الفرنسية وعصر التنوير.. فإن أدى تحالف الملوك آنذاك مع البورجوازية إلى تغيير بعض بعض الملامح السياسية الاجتماعية فذلك لا يعنى أنه لم تكن هناك ردود أفعال شعبية تبحث عن خلاص ما من خلال النظم الاشتراكية. وهو ما تصدت له الكنسية بعنف إذ أن بنيانها برمته هو الذى كان فى الميزان..

وقد رأينا عند تناولنا نقطة الحداثة كيف تصدى لها البابا ليون الثالث عشر بإصدار خطابه الرسولى المعروف باسم «سيلابوس» (١٨٦٤) الذى ضمنه ثمانين خطأً أساسيًا فى العلوم الحديثة كان عليه أن يدينها حفاظاً على الكيان الكنسى. ويوضح إميل بولا فى كتابه عن «الأصولية الكاثوليكية» كيف قام المجتمع الكنسى بمواجهة المجتمع الحديث، مشيراً إلى الخلفيات المواكبة للأحداث فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. ومن أهم ملامح هذه الخلفية التى تكشف أهمية العناصر السياسية فى هذا الصراع، أو بمعنى أدق تعدد هذه العناصر وتشعبها، ومن أبرزها توحيد إيطاليا، وضياع الدويلات البابوية وسقوط روما عام ١٨٧٠ كضيعة بابوية واختيارها عاصمة لإيطاليا، وقيام البابا بحرمان الملك واعتكافه فى الفاتيكان قد أدى إلى تقسيم إيطاليا إلى كاثوليك أصوليين ملتفين حول منظمة «العمل الكاثوليكى» الخاضعة لمنظمة «عمل المؤتمرات» الكاثوليكية؛ وإلى علمانيين ويساريين. كما انبثقت فى نفس الفترة عداوة البابا لرئيس الوزراء الماسونى كريسبى والكاردينال رامبولا. وامتدت الأصداء إلى كل البلدان الأوروبية التى تمثل الكنيسة فيها مرجعية أساسية.

وسرعان ما امتدت أيادى البابا ليون الثالث عشر لإدانة التيار التحررى الذى كان يجتاح الولايات الأمريكية. وفى عام ١٨٩٩ كتبت مجلة «الحضارة

الكاثوليكية» الصادرة تحت إشراف الفاتيكان تقول: «إن المبادئ الكاثوليكية لا تتعدل لا بمرور السنين، ولا بتغير البلد، ولا بسبب الاكتشافات الجديدة، ولا حتى بسبب المنفعة. إنها دائماً نفس التعاليم التى قالها المسيح، والتى أعلنتها الكنيسة، وعرَّفها البابوات والمجامع، والتى رعاها القديسون ودافع عنها المختصون. ومن الأفضل الأخذ بها كما هى أو أن تترك كما هى. ومن تقبلها بكل تمامها وصرامتها فهو كاثوليكى؛ ومن يوازن، ويتذبذب، ويتأقلم مع الزمن، ويتساهل، فيمكنه أن يطلق على نفسه أى اسم شاء، لكنه لن يكون أمام الله وأمام الكنيسة إلا عاصياً وخائناً».

ولقد كان خطاب «سيلابوس» الرسولى بمثابة نقطة الانطلاق لكل القوى الحيوية فى الكاثوليكية. وهنا يقول إميل بولا : «وهذه الكاثوليكية الأصولية لم تكن ترمى فحسب إلى الحفاظ على تمام الأصول بكلها، حتى من وجهات النظر الأكثر ضيقاً وتصلباً، وإنما كانت تهدف إلى أن تكون كاثوليكية تطبيقية تطبق على كافة احتياجات المجتمع المعاصر: فى حين أن التحررية والاشتراكية تريان أن المجتمع فى حد ذاته لديه الإمكانيات لحل مشاكله، وأنه يتعين على الدين أن يظل مسألة خاصة، مجرد مسألة ضمير. ومن هنا فالأصولية فى جوهرها تعنى التحكم فى المجتمع أساساً أيًا كان المعنى الذى ستتخذه بعد ذلك، أو أيًا كان تضارب هذه المعانى. أما الكاثوليك الأحرار، فعلى العكس من الأصوليين، كانوا يساومون ويتنازلون للمجتمع الحديث، ويكتفون بأقل قدر للدين الذى راحوا يحصرونه فى نطاق الأسرة والفرد». وقد بدا هذا الانقسام فى فرنسا أكثر وضوحاً.

ولعل تلك الأوضاع هى التى دفعت البابا بيوس التاسع إلى أن يقول لوفد الكاثوليك الفرنسيين الذين أتوا من باريس للقائه عام ١٨٧١ ومعهم بيانٌ يعربون له فيه بولائهم وعليه توقيع أكثر من مليونى كاثوليكى فرنسى: «إن ما ابتلى به بلدكم وحرمه من الحصول على بركات الله هو ذلك الخلط فى

المبادئ. سأقولها صراحة: إن ما أخشاه ليس أولئك الحقراء التابعين للكوميونية، فهم شياطين الجحيم الحقيقيون الذين يتجولون على الأرض. لا ليس ذلك ما أخشاه؛ إن ما أخشاه حقًا هو تلك السياسة وذلك التحرر الكاثوليكى الذى يمثل الآفة الحقيقية».

وهذا التعصب الأصولى شديد التزمت هو الذى أدى إلى الكاثوليكية الاشتراكية عبر مشوار وعر من العقبات، وهو الذى أدى أيضاً إلى ما أطلق عليه «التحالف الكنسى» لمواجهة التيار الاشتراكى المتصاعد. الأمر الذى يوضح مدى ارتباط مصطلح الأصولية لا بأزمة الكنيسة وحدها حيال التقدم العلمى، والحداثة، وإنما مدى ارتباط هذا المصطلح بالسياسة لمحاربة الاشتراكية، بل ومدى تضافرهما معاً - رغم العداء الممتد - من أجل المصلحة الوقتية المشتركة أيًا كانت.. بدليل أن أول استخدام لمصطلح الأصولية فى أسبانيا كان لتاسيس حزب سياسى عام ١٨٩٠ بإيحاء من الخطاب الرسولى المعنون «سيلابوس». وفى مطلع القرن كانت الأصولية فى فرنسا تقف ضد أى تقدمية فى تفسير الأناجيل، ثم ضمت فى معناها كل الذين يحاربون الانفتاح السياسى والاجتماعى للكاثوليكية. ذلك لأن البورجوازية المتصاعدة فى أوروبا - منذ أيام الثورة الفرنسية - كانت قد أدت إلى تحطيم العلاقات الإقطاعية كافة وغرست مفهوم العلاقة النفعية المرتبطة بالأجر. بل إن نفس الحياة الاجتماعية أصبحت خاضعة للتحليل العلمى والتنظيم التجريبى والتخطيط العقلانى، وانتقل المجتمع بذلك من مفهوم ثابت للأشياء تفرضه الكنيسة إلى مفهوم متحرك، متطور، وأكثر ديناميكية فى تفاعلاته.

وبذلك تحلل مفهوم الغموض والمعجزات وتوارى ليحل محله المنطق العلمى برياضياته وحساباته، وكل ما نجم عنها من تقنيات حديثة. ولم يعد التاريخ الدينى مقدساً فى نظر الأتباع «الذين بدأوا ينتقدون التحريفات المفروضة» على معانى النصوص الإنجيلية وعلى أحداث التراث الكنسى

بصورة متزايدة» على حد قول أنطوان كازانوفا A. Casanova فى كتابه عن Vatican II et l'évolution de l'église. ويضيف الأب كارل راهنر K.Rahner «إن كل هذه المشاكل أصبحت أكثر حدة بسبب التطور السريع الناجم عن تقدم علم تاريخ المسيحية الأولى: فلم تعد الكنيسة بقادرة على الحفاظ على الطابع التاريخى البحت على النصوص المقدسة، بل لقد وجدت الكنيسة نفسها مرغمة فى بعض الأحيان إلى الاعتراف (ولو جزئيًا) بالطابع الأسطورى والأيدلوجى لهذه النصوص، «النصوص الإنجيلية والتراث» فى كتابه عن «الإنسان أمام الله».

ولم يكن الأب كارل راهنر هو الوحيد الذى أصر على أن تقوم الكنيسة بمثل هذه المراجعة لنصوصها الإنجيلية «حتى لا تتزايد خيبة أمل الأتباع، وحتى لا تتمادى فجيعة العلماء وحتى لا تزداد السخرية من العقيدة المسيحية، ويُوضع المفسرون الكاثوليك فى مأزق لا مخرج منه، بعد كل ما أتى به علماء لاهوت الحداثيين - كرودلف بولتمان - الذين ساروا فى طريق كشف الأساطير فى النصوص الإنجيلية إلى أبعد مدى» (أ. كازانوفا، المرجع السابق).

وقد أدى هذا الاتساع المهول للموارد العلمية والتقنية وكل ما نجم عنها من تعديلات جذرية فى العلاقات الاجتماعية إلى امتلاء المؤسسة الكنسية الكاثوليكية بالتواترات التى أدت إلى تصدعات أصبح من المحال رأبها. لذلك لجأ البابا بيوس العاشر فى مطلع هذا القرن إلى تكوين منظمة دولية برئاسة الأسقف بنينى للدفاع عن الأصولية الكاثوليكية، تحت الاسم الساخر فى السياق الفرنسى «لاسابينيير» La Sapinieré وهو اسم يعنى صوبة السنوباريات. أما اسمها الحقيقى فكان «الجمعية الدينية للقديس البابا بيوس الخامس» واختصاراً: «جمعية بيوس» - ومن الهام معرفة أن هذا البابا بيوس الخامس الذى تمت ترقيته إلى مرتبة القديسين هو الذى دارت آخر حرب صليبية باسمه ضد المسلمين عام ١٥٧١. وما أبعد أصداء الرموز التى يختارونها وما أوضح معانيها.

والأب أومبرتو بنينى U. Benini (١٨٦٢ ـ ١٩٣٤) تم تعيينه فى الإدارة البابوية وكيلاً للجنة الشئون الكنسية غير العادية، وترتيبه خامس شخصية فى سكرتارية الدولة. وأسندت إليه مهمة إصدار نشرة دورية عرفت باسم «رسالة روما». وسرعان ما أصبح مقر هذه «الرسالة» مقراً لوكالة سرية وبؤرة لجمع وبث المعلومات والاستخبارات أشبه ما تكون بوكالة الاستخبارات الأمريكية (السى. آى. إيه). ويختلف المؤرخون فى تحديد عدد العاملين فى هذه المنظمة السرية التى تم إنشاؤها لمحاربة الحداثة وترسيخ أقدام الأصولية الكاثوليكية. إلا أن أهم ما كانت تقوم به هذه المنظمة هى الوشاية، «وأن كل ضحايا البابا ـ كما يقول إميل بولا ـ وكان عددهم كبيراً وأحياناً كانوا من المشاهير فى الدولة، تم اعتقالهم عن طريقها بالإضافة إلى طرق أخرى».

وقد كان تركيز هذه المنظمة أساساً منصباً على رجال الأكليروس بمختلف تدرجاتهم الكهنوتية الذين كانوا يبدون أية ميول للتيارات الحديثة أو يبتعدون عن التعليمات البابوية، أو يحيدون عن التفسير الصارم الذى فرضته الكنيسة. ومن اللافت للنظر أن يتم تغيير اسم «لجنة محاكم التفتيش» الذى استمرت تدعى به منذ إنشائها حتى عام ١٩٠٨ ليصبح «لجنة الكرسى الرسولى» ثم أعيد تغيير اسمها عام ١٩٦٥ ليصبح «لجنة عقيدة الإيمان» وذلك تمويها لاسم محاكم التفتيش الذى ارتبط فى أذهان الناس بأسوأ وسائل القمع والتعذيب.

وقد بدأ الصراع أولاً فى فرنسا التى ازدهر فيها تيار الحداثة الفكرية التى أدانها الخطاب الرسولى «باسندى» كما كانت تزدهر فيها السياسة العلمانية خاصة بعد فصل الدين عن الدولة رسميا عام ١٩٠٥. ثم امتد إلى ألمانيا وقد تشعب تيار الأصولية ليواجه الصراعات النقابية المسيحية وطائفية الأعمال والمنظمات الكاثوليكية.

ونطالع فى موسوعة «الكاثوليكية أمس ـ اليوم ـ وغداً» أن الأسقف

بنينى كان يقيم علاقات شديدة النشاط مع مراسليه فى مختلف العواصم الأوربية طالباً منهم الحصول على بيانات ومعلومات بعينها وشخصيات معينة، وكانت الردود تصله بعبارات ذات شفرة متفق عليها فيما بينهم.

وتقول الموسوعة إنه كانت هناك ثلاثة أنواع من الوثائق هى التى سمحت بتحديد معالم النشاط الذى قامت به هذه الجمعية السرية الذى ارتبط اسمها بفضيحة مدوية أدى إلى إغلاقها، ومنها:

وثائق الهجوم الذى شنته الجمعية على رجال الدين المعادين للأصولية؛ التقرير الذى كتبه الأب انطوناللى Antonelli لتبرير ترقية البابا بيوس العاشر إلى مصاف القديسين، وخطابات متبادلة بين بيوس العاشر والأسقف بنينى؛ والعديد من الوثائق التى قام البوليس الألمانى بالاستيلاء عليها أيام الحرب العالمية الأولى لدى أحد المحامين، وكان ممثلاً لهذه الجمعية بمدينة جاند البلجيكية.

وقد تم فحص فحوى كل هذه الوقائق كما قام خبراء الخطوط بالتأكد من مصداقيتها، ثم تم نشرها طوال عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٤ فى مجلة «حركة الأحداث والأفكار» الشهرية المعادية للأصولية، إلى جانب العديد من الخطابات التى عثر عليها عندما استولى البوليس الألمانى على هذه الوثائق. وكانت هذه الوثائق تورط كل من هولندا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا والعديد من البلدان.

وقراءة هذه الوثائق اليوم، بلغتها السرية الساذجة واتهاماتها الرخيصة تعطى الإحساس بحقارة لا يعتد بها. لكن لكى يتم تقويمها حقًا لابد من وضعها فى الإطار العام السائد آنذاك، ومعرفة الدور الذى لعبه الأسقف بنينى لمدة سنوات طويلة فى سكرتارية الدولة، والحماية التى كان ينعم بها، وكل ما يمكنه أن ينجم عن هذه الاتهامات المكتوية؛ كما يجب الإلمام بنفسية بعض العاملين فى الأوساط الكنسية حيث كانت الجرأة المغرضة للبعض تتزايد أمام الحيطة والحرص الذى كانت تثيره» (الموسوعة الكاثوليكية).

ولكي ندرك معنى هذه «الجرأة المفرضة» يكفى أن نطالع قائمة أسماء كبار رجال الكنيسة الذين تم اتهامهم، ويكفى أن نربط ذلك بما أورده إيميل بولا عن عمليات الإعدام التى تمت آنذاك فى معاقل الفاتيكان. ومهما ارتفعت الآراء دفاعاً عن هذه الجمعية أو دفاعاً عن الأصوليين لتبرأتهم من مثل هذه الأساليب، فإن الأوراق التى قام بنشرها عام ١٩٠٧ الأسقف مونتانينى Montanini مندوب الكرسى فى سفارة الفاتيكان بفرنسا، قد أوضحت كيف كان ذلك الدبلوماسى يقوم بنشاطات أوسع من تلك التى تتطلبها مهام وظيفته الرسمية من جمع معلومات وشائعات. وقد اضطر بعدها العديد من الأساقفة فى عدة بلدان فرنسية إلى تبرئة أنفسهم من التورط فى مثل هذه العمليات. الأمر الذى أدى بالأب فُوزِيهْ Fouset، أسقف مدينة روان، أن يبعث برسالة مفتوحة إلى البابا نشرها فى جريدة «بتى باريزيان» يقول فيها: «من المؤسف أن نرى العلمانيين يعتد بآرائهم، ويتم الوشاية بالأساقفة أو استبعاد البعض أو وضع البعض الآخر تحت المراقبة، ثم راح يعرب عن أمله «فى أن يتدخل البوليس الكنسى الخاضع لقداسة البابا. فهم رجال سلطة معترف بهم ويتبعون القواعد القانونية الكنسية».

كما أن هناك خطابا من الكاردينال دى ليه إلى هذه المنظمة السرية بتاريخ ٢٥/ ٢/ ١٩١٣ يؤكد أن البابا بيوس العاشر كان على دراية بمشروع الأسقف بنينى لإنشاء هذه الجمعية السرية «التى تضم جماعات مختلفة من الكاثوليك الذين يؤمنون بنفس المشاعر بالعقيدة التامة بلا قيد ولا شرط وفقاً لتوجيهات الكرسى الرسولى» وأن يكون لها مقار فى العديد من البلدان.

وهناك ثلاثة خطابات من نفس البابا بتواريخ ٥/ ٧/ ١٩١١ و ٨/ ٧/ ١٩١٢ و ٦/ ٧/ ١٩١٤ يحث فيها أعضاء هذه الجمعية السرية «على مواصلة عملهم الذى بدأوه بصورة طيبة، والذى قاموا خلاله بالجهد المطلوب خاصة فى محاربة أخطاء وحيل الحداثيين بأشكالها المختلفة... وذلك من أجل كنيسة الرب والكرسى الرسولى ضد أعدائهم القائمين بداخلها وخارجها» (الموسوعة الكاثوليكية).

وسرعان ما أدت هذه الفضيحة إلى ردود أفعال واسعة النطاق فى مختلف البلدان يهاجمون فيها تلك السلطة الخفية التى تتمتع بها الجمعية السرية خاصة وأن تطرفات هذه الجمعية «كانت تقلل من أهمية الحملة ضد أخطاء الحداثة»! وفى شهر أكتوبر عام ١٩١٤ قام الأسقف مينيو بتوجيه مذكرة للكاردينال فيراتا Ferrata سكرتير البابا بنوا الخامس عشر، يهاجم فيه «السلطة الخفية التى تحتمى ببعض الشخصيات باسم الكنيسة وتزعم أنها تفرض أفكار البابا ورغباته على الأساقفة وعلى القادة والأكليروس النظامى والمدنى. ووصف تصرفاتها بأنها غير مسئولة وسرية وسلطوية تحت ستار أصولى صاخب، غير عادل ومفتر... وإجمالاً إنها أداة هدم أساءت إلى الكنيسة فى الأوساط العلمية وأحبطت الهمم لدى الكاثوليك الباحثين ورجال الفكر وشباب الأكليروس وأضعفت سلطة العديد من الأساقفة».

وأيا كان مصدر هذا الخطاب، وسواء أكان الأسقف مينيو Minieux هو صاحب المبادرة أم أنه كتبها بإيعاز من البابا ذرا للرماد فى الأعين ودفاعاً عن تلك الوسائل الملتوية أو غير الكريمة التى لجأت لها السلطات البابوية، فإن البابا بنوا الخامس عشر قد أصدر خطابه الرسولى المعنون «آد بياتيسيمى» (فى أول نوفمبر ١٩١٤) ليعلن رسمياً تحريم نشاط هذه الجمعية السرية. وبدأ البابا بالطبع بتجديد الإدانة السابقة التى تم توجيهها «للحداثة وأخطائها البشعة»، مطالباً الكاثوليك بتفادى ميول الحداثة وكل ما ينجم عنها من أفكار دائمة البحث عن الجديد بلا حدود وغريبة على التراث».

وإلى جانب مطالبته بالالتزام بالسلطة الشرعية للكنيسة راح البابا ينتقد فى نفس هذا الخطاب موقف الأصوليين الذين يحاولون الإحلال محل سلطة الكنيسة الأم وخاصة سلطة البابا قائلاً: «لا يتعين على أى فرد أن ينصب نفسه سيداً فى الكنيسة بنشر كتب أو مجلات أو أى خطب عامة. فالجميع يعرفون إلى من أسند الله إدارة الكنيسة؛ فيجب أن تترك له الحرية

الكاملة ليتحدث متى وكيفما شاء.. أما فيما يتعلق بالمسائل التى يمكن مناقشة ما لها وما عليها، دون مراعاة للعقيدة أو للخضوع لها، لمجرد أن الكرسى الرسولى لم يقرر شيئاً بشأنها، فمحظور على أى شخص أن يعرب عن رأيه فيها أو أن يناقشها».

وكان البابا بنوا الخامس عشر يرمى إلى تهدأة الجو بعد فضيحة المنظمة السرية، موجها تحذيراته إلى تطرفات الكاثوليك الأصوليين وإلى كل الذين يحاولون المساس بسلطة «القداسة البابوية» أيًا كانوا.. وتم اتخاذ العديد من الإجراءات لإثبات أن الرغبة الأساسية هى غلق باب الريبة والتطرفات فى الكنيسة. وتم إغلاق المنظمة إلا أن الأسقف بنينى أعادها إلى النشاط عام ١٩١٥ بنفس أوضاعها المريبة. وفى عام ١٩٢١ تم نشر وثائق جديدة تدين هذا الجهاز الاستخبارى مما أدى إلى إغلاقه علنا لثبوت علاقات بين الأصولية الدينية وجماعة «الحركة الفرنسية» وما كان يتزعمه الأديب السياسى الفرنسى شارل موراس من أنصار حركة إحيائية للتيار الهللينى، وأفكار مناهضة للجمهورية، وأهداف سياسية قائمة على إعادة النظام الملكى، وغرس مفهوم «القومية الأصولية».

وأيًا كانت خبايا اللعبة الدائرة بين الأجهزة المختلفة فى صراعها على السلطة فإن ما يقوله الأب شارل ليدريه له مغزاه: «من المؤكد أنه ما إن تم إغلاق «الجمعية السرية» عام ١٩٢١ حتى تم تحويل بعض أهم العناصر شديدة الفاعلية لهذه المنظمة إلى جماعة «الحركة الفرنسية» (الأصولية). وتثبت الصراعات الدائرة بين الكنيسة والعلم أو بين الكنيسة وكل ما يمس كيانها فى صراعها من أجل الاستمرار فى الاستحواذ على السيادة والسلطة، إن الأصولية لم تكن مجرد ظاهرة تاريخية لفترة مًا، وإنما تعبر عن موقف لم يتغير مهما تغيرت المسميات... فكل البابوات أدانوا الحداثة منذ أوائل ظهورها، وتوارثوا الإدانة بصور متفاوتة من الشراسة وبصور متفاوتة من السرية أو العلانية.

ولا يمكن للباحث فى خضم هذه المعركة أن ينكر الدور الفعال للجانب البوليسى فى الصراع «الأصولى» ولا كل ما أحاط بفضيحة هذه المنظمة السرية البوليسية التابعة للفاتيكان. ويقول إيميل بولا إن هذه الأوراق «قد تم الاستيلاء عليها فى بلجيكا عام ١٩١٥ لصالح الاحتلال الألمانى لتستخدم سلاحاً ضد فرنسا، واستقر بها المطاف فى هولندا حيث استطاع أحد رجال الكنيسة الفرنسية المؤرخ فرناند موريه أن يطالعها ويستعين بها، إلا أنها قد اختفت بعد ذلك ـ وفقاً لما قيل. وقد خرج موريه من رحلته ببحث تم تداوله سرًا لكنه أدى إلى قيام الكرسى الرسولى بحل «جمعية بيوس» السرية، كما أصبح من المراجع الأساسية لكل ما كتب عن هذه الفضيحة» («الأصولية والكاثوليكية الأصولية»).

ويوضح نفس الباحث ـ إيميل بولا ـ فى كتابه عن «الكاثوليكية والديمقراطية والاشتراكية» الصلة التاريخية القائمة منذ مولد الاشتراكية حتى انتصار الفاشية والحرب الدائرة بكل الأبعاد السياسية والاجتماعية بين الأصولية الكاثوليكية والمجتمع الحديث ـ ولا يسع المجال هنا لتناول هذا الموضوع بالتفصيل إلا أن أهم ما يؤكد عليه هو ارتباط الأصولية بالكاثوليكية عامة، وفى كل من فرنسا والفاتيكان خاصة.

ومهما اختلفت الآراء التى تناولت تاريخ هذا الصراع الكنسى المتواصل فكلها تجمع على أن المجمع الفاتيكانى الثانى (١٩٦٥) كان بمثابة نقطة انطلاق جامحة للأصولية الكنسية ضد المجتمع الحديث، وذلك بعد أن وجدت الكاثوليكية نفسها فى بؤرة صراع مزدوج: الصراع ضد ما يعترى المجتمع المدنى من تغيير أدى إلى إفلات زمامه من يدها؛ والصراع ضد التيار المنبثق من داخلها، والذى أدى إلى تصدعات لم يعد من الممكن رأبها أو طمس معالمها.. بل ولا حتى التصدى لها ـ وذلك هو ما سيثبته التاريخ فى العقود القادمة، إن لم يكن فى السنوات القادمة.



آثار أزمة الحداثة (النصوص)

تشتمل عبارة «ما بعد الحداثة» ـ فى إطار هذا البحث ـ على معنيين أساسيين لا يجب الخلط بينهما، حتى وإن أدت العبارة إلى ذلك.

فمن ناحية نشير بها إلى تلك الفترة التى زاد فيها استخدام هذا المصطلح عند احتدام الأزمة فى أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ ومن ناحية أخرى نشير إلى ما دار ولايزال يدور منذ تلك الفترة حتى يومنا هذا ـ وإن كان الموقف فى إجماله لم يتغير، بمعنى: الكيان الكنسى والتحريف ومحاولات القلفطة لفرض التلاعب بأية وسيلة وبأى ثمن، من جانب؛ والمجتمع وتقدم البحث العلمى الكاشف والاكتشافات الأثرية المؤيدة لهذا الكشف وما نجم عن ذلك الموقف من إحباط بائس أدى إلى الإلحاد وإلى مزيد من الضياع والكفر بكل القيم من جانب آخر؛ أى إننا لا نعنى بها تلك المذاهب التى انهالت فى الآداب والفنون بعد الحداثة.

وسنتناول هذه الفترة من خلال ثلاثة محاور هى: الأناجيل، بدءًا من تاريخها حتى قَسَمَ معاداة الحداثة مروراً بوثائق قمران والانشقاق والهرقطة.

ولا نتناول تاريخ الأناجيل باقتضاب إلا لارتباطه الحميم بأزمة الحداثة والأصولية، ولكى نوضح كيف أنه قد أصبح من الثابت أنها ـ منذ البداية ـ قائمة على التحريف المعتمد، وعلى أخطاء جوهرية فى الترجمة تم فرضها

قهراً وتعتيماً، إلى أن فضح الدارسون أمرها. ويشير أندريه بول A. Paul فى بحث حول «العهد القديم والعهد الجديد» أن ما يطلق عليه الكتاب المقدس حالياً ظل حتى أواخر القرن الثانى عبارة عن مجموعات من النصوص وأنه لم يتم تمييز العهد القديم والعهد الجديد إلا فى مطلع القرن الثالث. وأن نفس تسمية العهد القديم والعهد الجديد قائمة على خطأ فى الترجمة إذ لم يكن هناك سوى عهد واحد أيام سيدنا إبراهيم وابنه اسماعيل، وهو عهد الختان الذى ألغاه بولس ليقيم بدلاً عنه بدعة التعميد... وأن كلمة Testament تعنى «وصية»، وكانت العبارة اللاتينية هى Novum Testamentum التى تمت بها ترجمة الكلمة اليونانية Diathéké وتعنى «العهد» وأهمية العهد معروفة. أى إنه تم ترجمة كلمة العهد إلى وصية لتثبيت أن هناك وصية قديمة ووصية جديدة. وإن كان اللعب بالعبارات غير واضح باللغة العربية إلا أن التحريف شديد الوضوح باللغات الأجنبية فالفرق شاسع بين Alliace و Testamentum، وتعنى فى المجال اللغوى وثائق أو تعليمات مكتوبة.

ويشير أندريه بول إلى أن التزييف الثانى كان «بإلصاق صفة Kanon أى «شرائع سماوية» و «قانون الحقيقة» و «قانون الإيمان» و «قانون الكنيسة» على هذه النصوص وتم تكريس هذه العبارة على النصوص الإنجيلية والكنسية فى مجمع لاوديسيه عام ٣٦٠ م». ثم يوضح كيف قام القديس جيروم (٣٣١ - ٤٢٠) بعمل أول ترجمة كاملة باللغة اللاتينية لهذه النصوص المتنوعة للعهدين.» وفى القرن الثالث عشر أطلق على هذا النص اسم «فولجات» Vulgate (أى نشر عام) وقام مجمع ترانط عام ١٥٤٦ بفرضها قانوناً واعتبارها الكتاب المقدس الوحيد الأصلى والمعتمد من المجمع. وذلك الأصل المحرف أصلاً، والذى تمت ترجمته بكل ما يتضمنه من تحريف، والذى قام به من أطلقت عليه صفة «القديس» جيروم هو الذى يعتبرونه النص المنزَّل الذى تصر الكنيسة منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا على فرضه

على العالم أجمع!

ونطالع فى موسوعة «اونيفر ساليس» تحت بند «الكتاب المقدس»: «ولقد تم استخدام كلمة Recueil (مصنف) لأن الكتاب المقدس ليس كتاباً مكتوباً دفعة واحدة وإنما هو عبارة عن مجموعة من الأعمال، متنوعة المجالات، يطلق عليها عادة عبارة كتب (أسفار) رغم قصرها أحياناً، وقد تمت كتابتها على أكثر من تسعة قرون، بلغتين أو ثلاث وعادة نقلاً عن موروثات شفهية مستقرة، بعد مراجعتها وتصويبها بناء على مقتضيات كتابات جديدة أو أحداث جديدة. أى إن الكتاب المقدس ينتمى إلى ما يطلق عليه بالعبارات التقنية «الأدب الثانوى» أو «الأدب الشعبى». وبفضل الاكتشافات الجديدة خاصة فى مغارات قمران بفلسطين فإننا ندرك اليوم أن الكتاب المقدس ليس مجرد تراكمات عبر الزمان وإنما هو نتيجة اختيارات من بين العديد من الأعمال التى لم يؤخذ بها وأطلق عليها صفة «مزور» Apocryphe. ورغم تبجيل الأتباع للكتاب المقدس إلا أن ذلك لا يمنع من أنه كتاب كتبه البشر على مر التاريخ. وهو عبارة عن خلاصة تجارب بشرية ودينية معاشة زماناً ومرتبطة ببعضها بعضاً. ويمكن القول بأن العهد الجديد هو انعكاس لمولد دين أراد لنفسه أن يكون عالميًا ويبحث منذ البداية عن الانتشار فى كل البلدان المعروفة آنذاك. ولا يمكن فهم الكتاب المقدس إلا بوضعه فى إطاره التاريخى فهو ليس بالفعل إلا مجموعة من الوثائق المعقدة والمتنوعة، إنه سجل تم تكوينه من عدة كتب محددة».

ويشير أندريه بول فى بحثه وهو بحث ضخم جماعى مكون من ستة أجزاء حول «العلوم الإنجيلية» عن تطور المسيحية عبر التاريخ، كيف «قام بولس فى كورنتيا عام ٥١ م بتقديم يسوع على انه المسيح، الممسوح، الذى أعلن عنه الأنبياء فى العهد القديم وخاصة سفر إسحاق»؛ ونفهم من هذا أن يسوع ليس بالشخص الذى كانت تقصده النبوءات القديمة. ثم يوضح المؤرخ

كيف أن رسائل بولس الثلاث عشرة هى الوثائق الوحيدة التى يمكن تحديد تاريخها تماماً فيما بين عام ٥١ و ٦٧ م ثم يتناول كيفية تطور النصوص وإدخال عبارة «يسوع الرب». وهو ما نخرج منه بأن بولس أيضاً هو أول من أله يسوع وتم تناقل هذه البدعة الأخرى إلى أن اعتمدها مجمع نيقيا الأول عام ٣٢٥ م. لذلك يجمع الباحثون حالياً على «أنه من الصعب أن نقول من هو المؤلف الحقيقى لكل إنجيل من الأناجيل لكن من المؤكد أن الأسماء المعروفة بها ليست هى التى كتبتها فلا الحوارى متى ولا يوحنا قد كتبا النصوص التى تحمل أسماءهم بوضعها الحالى. كما أن إنجيل متى نصه اليونانى ترجمة عن الأصل الأرامى وهو مكتوب لأغراض طقسية تسمح بتتبع كيفية صياغة فكرة عالمية مهمة المسيح.

بينما يتسم إنجيل لوقا بهدف تبشيرى. أما إنجيل يوحنا فمن المؤكد أنه تمت صياغته فى أواخر القرن الثانى ومطلع القرن الثالث». أليس من السخرية أن نطالع - على حد قول المؤرخ - إصرار الكرسى الرسولى على اعتبار مثل هذه النصوص أنها ملهمة ومنزلة؟!

ويورد أندريه بول «أنه فى عام ١٩٧٧ تم إحصاء عدد اللغات التى تم ترجمة الأناجيل إليها بألف وستمائة وواحد وثلاثين لغة، فى حين أنها لم تكن فى القرن التاسع عشر سوى واحد وسبعين فقط» ويدل هذا الرقم على الجهد الدؤوب المهول الذى تقوم به الكنيسة لفرض أساطيرها القائمة على الكذب، ورغم هذا: فلم ينتشر الإلحاد فى الغرب مثلما انتشر فى النصف الثانى من القرن العشرين، وخاصة بعد ذلك المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى الذى قام البابا بعده «بإصدار كتاب جديد للتعليم الدينى بترجمات معينة وتقطيع معين فى النصوص حتى يتفق شكله فى النهاية مع مطلب المجمع»!.

ويورد الكاتب بعض النماذج الحيوية من التحريف الذى تم فى الترجمة الأصلية وكان لها مغزاها فى تحريف العقيدة لتثبيت الفريات، ومنها مثلاً كل

كلمة fosse (لحد أو حفرة) فى المزمور السادس عشر ترجمت إلى corruption (فساد) الأمر الذى سمح فى القراءة المسيحية للفصل ١٣ من أعمال الرسل أن يروا فيها إشارة نبوءة لبعث يسوع، أو كما فى يوشع ٧: ١٤ ترجموا عبارة «امرأة شابة» إلى «عذراء» واستقوا منها العقيدة الإنجيلية لمولد يسوع العذرى»، كما ينتقده المؤلف.

وفى الثلاثين من شهر سبتمبر ١٩٤٣، أى بينما كانت معركة الحداثة والأصولية فى أوج احتدامها، قام البابا بيوس الثانى عشر بإصدار خطاب رسولى يؤكد فيه ما سبق لمجمع ترانت عام ١٥٤٦ تأكيده حول صحة الكتاب المقدس، وقد أضاف البابا «أن أصالة هذا الكتاب ليس من الناحية العلمية والترجمة فحسب وإنما من الناحية التشريعية أيضاً. وإن نص «الفولجات» خال تماماً من أية أخطاء فيما يتعلق بالعقيدة أو بالعادات والتقاليد» وهو نفس ما أقره مجمع الفاتيكان الثانى عام ١٩٦٥.

ولا يسع المجال هنا لتناول كل الذين عارضوا وكشفوا ما تم من تحريف للحقائق. فقد بدأ ذلك الخلاف من أيام الحواريين أنفسهم وهو ما وقع من مشادات بين بولس وبطرس ووصل إلى السب والاتهام ويؤكد على حد قول الأب جان دانييلو Jean Daniélou «أن السنوات الأولى للمسيحية عرفت الصراعات اللاهوتية والسياسية الشديدة الحدة»، وتواصلت عملية الكشف عبر مشوار طويل على مدى ألفى عام، استطاعت الأيادى العابثة أن تضلل عليه أو تخفيه بالتحايل حيناً وبالقمع والاغتيال أحياناً أخرى، حتى لم يعد من الممكن قلفطة ما ألمَّ بالبنيان الكنسى الغارق فى بحر الأكاذيب.

ومن أهم الأسماء التى لا يمكن إغفالها جيوم أوكهام G. Ockham (حوالى ١٣٠٠ ـ ١٣٤٩). وكان أول من أثبت مطلق سلطة الله وكيف أن هذه السلطة المطلقة لا حدود لها إلا عدم التناقض؛ كما أدان مطلق حق الكنيسة فى السلطة الدينية أو المدنية وأنه لا الكنيسة ولا البابا معصومان من الخطأ

وبالتالى ولا حتى المجامع بأنواعها! ومثلما هاجم الكنيسة فى جوهرها أوضح أنه من حق السلطة المدنية أن تستقل عن السلطة البابوية والكنسية. مما كان له أثره الواضح على كل من يان هاس Y. Huss (١٣٧٠ ـ ١٤١٥) وجون فيكليف J. Vickliff (١٣٢٠ ـ ١٣٨٤) ومارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦).

وهنا نورد إشارة خاطفة عن حياة يان هاس (١٣٧٠ ـ ١٤١٥) وكان يعمل رئيساً لجامعة براج، ونطالع فى «القاموس التاريخى للبابوية» أنه أدان هرطقة البابوية وتبنى آراء جون فيكليف، رجل اللاهوت البريطانى الذى كان يناهض البابوية، ويطالب بكنيسة بعيدة عن البذخ، ويرفض أسس العقيدة وخاصة إحلال جسد يسوع فى القربان. وقام مجمع كونستانس بالحكم على الاثنين بالهرطقة والموت حرقاً، إلا أن يان هاس استطاع أثناء محاكمته عام ١٤١٤ إثبات خطأ السلطة المطلقة للبابا، كما أثبت انحراف البابا يوحنا الثالث والعشرين، الذى ترأس البابوية الكاثوليكية من ١٤١٠ إلى ١٤١٥، اتهمه بالمتاجرة فى الأشياء الدينية والروحية والقتل والانحراف الجنسى (اللواط) وعلاقات الزنا مع زوجة أخيه، كما كان له طفلان غير شرعيين. وقد قام مجمع كونستانس بإدانة البابا وعزله عن منصبه يوم ٢٩ مايو ١٤١٥ . إلا أن ثبوت هذه التهم لم يمنعهم من حرق يان هاس.

وهنا لا يسعنا إلا أن نتساءل ما دامت كل هذه التهم قد ثبتت على البابا بخلاف التهم السياسية التى لم نشر إليها، وتم عزله عن البابوية فما معنى أن يتم إحراق يان هاس إلا من باب القمع والترويع لكى لا يتجرأ غيره على المساس بالذات الباباوية؟! وهو نفس الأسلوب الذى لايزال متبعاً حتى يومنا هذا.

ولا يمكن أيضاً إغفال كل من الأخوين جاك ولويس كايل وكتابهما «النقد المقدس» (١٦٣٤)، ولا الأب ريشار سيمون الذى يعتبرونه «أبو النقد الحديث» فهو الذى بدأ التفسير التاريخى بمعنى الكلمة، وجاهد ليوضح معانى النصوص عن طريق كافة المعطيات اللغوية والأثرية والتاريخية

والجغرافية المتاحة فى عصره. وأدت هذه المحاور الأربعة التى راح يحلل نصوص الأناجيل من خلالها: إلى أن حقيقة الكتاب المقدس أبعد ما تكون عن تلك الألوان الزاهية التى أضافها التفسير المجازى أو اللاهوتى على مر السنين». (جان هادوت: «الأخوان: كايل والأب ريشار سيمون»).

وتمتد القائمة عبر القرن التاسع الذى يزخر بأعمال أيكهورن Eckhorn، وإيوالد Ewald، ورويس Ruys، وجراف Graef، وويلهاوز Wilhausen، والعديدين غيرهم الذين أثبتوا جميعاً «أن كل المعطيات التراثية حول التواريخ وأصحاب النصوص الإنجيلية مدانة ومشكوك فى مصداقيتها»، مطالبين بإعادة النظر فى نصوص العهد القديم التى ليست قطعاً بذلك القدم الذى يزعمونه، وترتيبها التاريخى مخالف تماماً لذلك الترتيب التراثى. وامتدت الموجة العارمة إلى نصوص العهد الجديد ومنها بوير Bauer ومدرسة توبينج، وشتراوس، ورينان Renan، وفريد Wred، والعديدين غيرهم. «وهنا أيضاً كانت النتائج التى تم التوصل إليها قد أطاحت بكل المعطيات التقليدية: فلا التواريخ ولا المؤلفين قد صمدوا أمام العلم» (المرجع السابق).

وتقول موسوعة «أونيفر ساليس» فى باب «الإنجيل»: «إن الحداثة قد ولدت تحديداً من تطبيق مناهج النقد على النصوص المقدسة. وفى السنوات الأولى للقرن العشرين وعقب مؤتمر فريبور، اضطر الكثير من المفسرين الكاثوليك إلى تطبيق المناهج السائدة آنذاك. وقد توصلوا بالطبع إلى تبنى معظم ما توصل إليه النقاد الملاحدة أو البروتستانت وإلى استخدام مناهجهم بلا قيد أو شرط. الأمر الذى أدى إلى مشكلة عقائدية فى غاية الخطورة. فحتى القرن التاسع عشر كانت كل التفاسير تعتبر النص الإنجيلى نصًّا مقدساً، إلا أن تطبيق مناهج النقد الحديث قد أثبتت نقطتين: الكتاب المقدس يجب أن تتم دراسته مثله مثل أى كتاب عادى، ويخضع مثلها وبلا أية تحفظات لمناهج البحث العلمى؛ وأن التفسير الناجم عن ذلك البحث العلمى

لا يجب أن يخضع للرقابة الدينية أيًا كانت. والأكثر من ذلك أن التفسير التقليدى أيًا كان فهو مغرض ولأسباب معينة، أما التفسير النقدى فهو تفسير تاريخى، أى إن المفسر يضع نفسه فى الزمان والمكان الذى كتب فيه النص. ومن الواضح أنه كان من المحال على الكنيسة الكاثوليكية أن تقبل مثل هذه المبادئ وتمت إدانة الحداثة».

وبينما كانت الحداثة قد خلقت ضيقاً للكنيسة الكاثوليكية لم تخرج منه بعد، بل ولا نعتقد أنها ستخرج منه أبداً، بدأت تنتشر فى البروتستانتية حركة تفسيرية جديدة حوالى سنة ١٩٢٠ تحت عنوان «مدرسة تاريخ الأشكال» ويتزعمها الأب رودلف بولتمان R.Bultmann. وأول ما قام به بولتمان هو نزع أساطير المسيحية واستبعاد كل المعطيات الأسطورية اليهودية، والهللينية التى تراكمت عليها على مر القرون، بغية التوصل إلى جوهر المسيحية الحقة. إلا أن النتائج التى توصل إليها سرعان ما طرحت تساؤلاً له مغزاه: ترى ما جدوى أو قيمة ذلك الجوهر بعيداً عن كل ما أحاطه من تراكمات؟! ومن أخطر ما أثبته بولتمان هو أن معظم أقوال يسوع ـ إلا فيما ندر ـ لم يقولها وإنما وضعها كتبة الأناجيل على لسانه.

إلا أن أهم ما نجم عن أزمة الحداثة أو معركتها كما يقول جان هادوت J. Haddot: «إنه بالنسبة لبولتمان وللعديد من المفسرين المتمسكين بالدين أو الملاحدة فإن استخدام مناهج النقد التاريخى فى التفسير أصبح من المسلمات التى لا رجعة فيها... وعلى ما يبدو فلابد من الاعتراف بأن إدخال مناهج النقد فى التفسير يعد انتصاراً نهائيًا، ويخرج من ذلك بأن التفسير الحقيقى ـ أيًا كانت التوجيهات الدينية أو الفلسفية ـ هو التفسير النقدى».

أما أندريه بول، فيوضح فى كتابه «الواقع الإنجيلى» أن منتصف القرن العشرين قد عرف ثورة عارمة فى مجال نشر الإنجيل والدراسات المتعلقة به. وكيف أن هذه الثورة قد مست المسيحية الكاثوليكية والبروتستانتية، بل

واليهودية أيضاً، وذلك بفضل توسع علوم المعرفة وإدخالها فى التفسير اعتماداً على النقد الموضوعى.

وقد حاول البابا بيوس الثانى عظر امتصاص ردود أفعال الحداثة بتبنى موقفاً متفتحاً حتى وإن كان ذرا للرماد فى الأعين، ومدارة للاغتيالات والفضائح الناجمة عن المنظمة الدينية «جمعية بيوس» كما رأينا، فأصدر خطاباً رسوليًا عام ١٩٤٣ يسمح فيه بالدراسات الإنجيلية وأن تتم دراسة النصوص الأصلية العبرية والأرامية واليونانية، وكذلك دراسة ديانات الشرق القديم. وكان ذلك الخطاب بمثابة اعتراف البابا بعلوم التفسير الحديثة.» إلا أن أول نتيجة لهذا الخطاب الرسولى كانت أن الكتاب المقدس الرسمى للكاثوليك والوحيد الذى يعتبرونه «نصًا أصليًا» منذ مجمع ترانط (١٥٤٦) و«فولجات» القديس جيروم، قد انتزعا من المكانة التى يحتلانها ووضعا فى سلسلة النصوص التى يقال عنها قديمة. وانهالت الدراسات التى سرعان ما أطاحت بكل الخطب والمعطيات والمفاهيم التراثية، وسرعان ما أثارت ثغرات مذهلة وشروخا وأزمات مازالت باقية. وأصبح من الصعب على الأصولية أن تتصرف. كما أدت بقية الأحداث إلى إظهار متناقضات أخرى فى وضح النهار».

ونتيجة لقرارات المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى (١٩٦٢ - ١٩٦٥) تضافرت جهود الأصوليين من كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس لصد التيارات الناجمة عن أزمة الحداثة بما أنها أصبحت تمسهم جميعاً فى صلب العقيدة، وقاموا بإعداد طبعة مسكونية للكتاب المقدس تضم كل ما لا يمكن التنازل عنه مما يطلق عليها «الأصول». رغم كل ما اعتراها من كشف وإدانة. وظهرت طبعة العهد الجديد عام ١٩٧٣ وطبعة العهد القديم عام ١٩٧٥. إلا أن ظهور هذه الطبعة قد أدى إلى صحوة شديدة للأبحاث والدراسات الإنجيلية. وقامت كلية اللاهوت التابعة للمعهد العالى الكاثوليكى فى باريس بدور هام فى قيادة هذه الصحوة الجديدة.

وواصل هنرى كازيل H. Casell العمل الموسوعى لإصدار «ملحق القاموس الإنجيلى» الذى يعد من معالم إنتاج التاريخ الحديث لهذه الكلية، وقد انضم إليه فريق من تلامذة رودلف بولتمان. وأصدر كزافييه ليون ديفور X. L. Dufour كتابه الرئيسى فى ذلك المجال العلمى بعنوان: «الأناجيل وقصة يسوع» (١٩٦٣). كما كان النقد الإنجيلى قد دخل ضمن مقررات الكتب الجامعية بكتاب «مقدمة الكتاب المقدس» فى مجلدين كبيرين ١٩٥٧ و ١٩٥٩، وأعيد طبعه بتوسع من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧.

ورغم العداء الشديد من جانب أهم رجال الكرسى الرسولى فقد دخلت دراسة منهج «الشكل والمضمون» فى المعهد الإنجيلى بروما. إلا أنه كلما تقدمت علوم البحث والدراسة كلما وهنت الأساطير، ومع ذلك اجتاحت العلوم اللغوية الجديدة من بنيوية وسيمنطيقا وبنيوية مجال اللاهوت. وقام بوشان Beauchamp عالم اللغويات بإصدار كتابه المعنون «خلق وانفصال» القائم على التفسير البنيوى، وتبعه كل من شابرول Chabrol، ومارتن Martin بكتاب «قصة الأناجيل» (١٩٧٤). كما تم إصدار مجلة «اللغويات الإنجيلية»، وإقامة مركز جديد لتحليل الخطاب الدينى «كادير» CADIR الذى يصدر مجلة فصلية بعنوان «سيموطيقا الإنجيل».

ويوضح أندريه بول كيف ظهر تيار آخر من قبل المسيحيين الماركسيين الذى يقوم بقراءة تفسيرية مادية للكتاب المقدس، وقد لاقى نجاحاً واسعاً لدى «الحركة العمالية الكاثوليكية» و «شباب الطلبة المسيحيين». وانضمت علوم التحليل النفسى، ونجم عنه كتاب الدكتور دولتو «الإنجيل تحت مخاطر التحليل النفسى» عام ١٩٧٧، وكان من الكتب التى حققت مبيعات قياسية.

وأهم ما نجم عن كل هذه التيارات المتتالية لأزمة الحداثة هو إثارة قضيتين أساسيتين لا رجعة فيهما: مصداقية النص الإنجيلى وكيانه المعرفى؛ ومصداقية معنى ذلك النص وصياغته عبر الزمان.

وفى خضم هذه الأحداث بين المد والجذر، بين تيار العلوم الجارف ومحاولات التعتيم المستميتة، والإصرار الأكمة للحفاظ على «الأصول» وقع حدثان قد حسما الموقف رغم كل ما يبذل من جهود لإنقاذ الأساطير، وهما: اكتشاف مخطوطات قمران بالبحر الميت عام ١٩٤٧، وهى بقايا مكتبة من جماعة الأسينيين اليهود المنشقين آنذاك والذين اختفوا أيام حرب اليهود ضد روما.

وتضم هذه الوثائق كتبا إنجيلية بالعبرية واليونانية والآرامية وتعليقات، إلا أن أهم وأخطر ما أتت به هذه المخطوطات هو إثبات أن يسوع كان نبيًا من الأنبياء وليس بإله كما زعمت الأيادى المحرِّفة.. كما أن معظمها لم يشر إليه بالمرة!

أما الكشف الثانى فقد وقع بعده بعامين، أى سنة ١٩٤٩ وذلك باكتشاف نص كامل للنص القديم للترجمة الآرامية الفلسطينية للعهد القديم وهو ما يثبت أن «الفولجات» ليس هو النص الأصلى كما يزعمون، وهو ما كان له أثره الواضح فى إضفاء معالم جديدة على القرون الأولى للمسيحية، وخاصة كيفية تكوين ما أطلق عليه العهد القديم والعهد الجديد. وقد دخل اليهود طرفاً فى هذه الأبحاث باستيلائهم على أغلبية نصوص قمران بعد أن كان الفاتيكان هو المستحوذ الأول، وهى قصة تخرج تفاصيلها عن إطار هذا البحث. إلا أن الجملة التى يقولها أندريه بول لها مغزاها: «لم يعد هناك ما يدعو حتى ليعلن علم التفسير القديم عن إفلاسه» أى إن الكذب والإفلاس من الوضوح بحيث إنه ليس بحاجة إلى أن يتم الإعلان عنه!!

ولا نتناول هذه المخطوطات باقتضاب إلا لتوضيح ما آل إليه الوضع بعد أزمة الحداثة - أي من حيث ارتباطها المباشر.

ولكى نضرب مثالاً على معنى تقدم البحث العلمى وخاصة فى مجال الآثار واللغات الشرقية القديمة وحضاراتها، وانعكاس ذلك على الأناجيل، وبالتالى على الكيان الكنسى برمته، نشير أولاً إلى قصة النموذج البابلى

لسفر التكوين: فالمعروف والشائع - أو على الأقل فى المجالات المعنية المختلفة، كيف أعلن جورج سميث G. Smith، وكان من كبار علماء الآثار ومن أوائل المتخصصين فى اللغة المسمارية، فى الثالث من ديسمبر عام ١٨٧٢ أثناء الجلسة العمومية للجمعية اللندنية للآثار الإنجيلية، «أنه قد عثر وقرأ فى أحد الألواح التى تم اكتشافها حديثاً، نصًا للطوفان يشابه تماماً ما هو وارد فى سفر التكوين، وأن هذا الكشف نص سبَّاق، وأنه يجب أن يكون المرء ساذجاً أو عنيداً عناداً مرضيًا لإنكار هذا التشابه الصارخ»!.

وكان هذا التصريح بعد خمسين عاماً من التعتيم والصمت ومحاولات التسويف والتناسى. ويستند جورج سميث فى تأكيده هذا إلى حقيقة أن أقدم نص للعهد القديم يرجع إلى أقل من ألف عام قبل الميلاد، بينما النص البابلى يرجع إلى عام ١٧٥٠ ق. م! وهذا النص الخاص بالطوفان هو جزء من أسطورة جلجاميش. وقد أكد جورج سميث آنذاك أن النص الذى فك طلاسمه ليس نصًا أصلياً وإنما له نص سابق متوارث مأخوذ عنه!

وتوالت الأبحاث حول أسطورة جلجاميش وما بها من تشابه صارخ بسفر التكوين والطوفان بكل تفاصيلها، ومنها أعمال العالم الدانمركى جورجن لاسو J. Lasso، التى تم نشرها عام ١٩٥٦، ثم أعمال العالم البريطانى ويلفريد لامبير W. Lambert الذى عثر على ألواح أخرى مكملة لنفس الأسطورة القديمة فى مخازن المتحف البريطانى، وبذلك وصل عدد أبيات الأسطورة إلى ثمانمائة بيت من الشعر، وأخيراً أبحاث العالم الفرنسى بوتيرو وكتابه المعنون: «أسطورة جلجاميش» (١٩٩٤)، وكان قبلها قد أصدر كتابا بعنوان: «مولد الله» (١٩٨٦)، وآخر بعنوان: «بين النهرين؛ النص والمنطق والآلهة» (١٩٨٧)، وثالثها: «عندما خلقت الآلهة الإنسان. أسطورة بابلية» (١٩٨٩). كما قام بجمع أبحاثه العلمية المتفرقة حول هذا الموضوع وضمنها فى كتاب بعنوان: «معرفة تمهيدية بالشرق القديم» (١٩٩٢). وكلها أبحاث

تثبت الموروث المتوارث الذى نهل منه كتبة الأناجيل.

وإذا كانت مثل هذه المعلومة الجزئية والخاصة بأحد أسفار العهد القديم قد لاقت من الحرب والتعتيم وعدم النشر لمدة خمسين عاماً قبل أن تصبح من المعطيات الدارجة المتداولة بين المختصين وبين المثقفين، فما بالنا بأبحاث تطيح بأركان العقيدة نفسها وبأركان الكيان الكنسى برمته؟!

وذلك هو الدائر حالياً بعد «أزمة الحداثة»، أو بعد النجاح فى محاصرتها شكلاً آنذاك كما يقولون فيما يتعلق بوثائق مخطوطات قمران التى تم العثور عليها عام ١٩٤٧. ونقول «محاصرتها شكلاً» لأن التصدعات قائمة أكثر من ذى قبل، ولأن التقدم العلمى فى استمرار متواصل، ولأن الحقائق لابد وأن تظهر مهما طال زمن إخفائها. فالحق من الله عز وجل، والحق هو الله.

وتمثل وثائق البحر الميت أو «مخطوطات قمران» فضيحة أخرى من فضائح صراع الكنيسة «الأصولية» ضد العلم وضد الحقائق حفاظاً على أكاذيبها. ولا يسع المجال هنا لتناول قصة هذه المخطوطات بالتفصيل، والتى تصادف أن تتواكب مع تقسيم فلسطين المحتلة وإنشاء دولة إسرائيل. إلا أن الثابت هو التسابق بين علماء اليهود والكاثوليك والأمريكان للاستحواذ على هذه الوثائق والتعتيم عليها فور التأكد من أهميتها. إذ أعلن ويليام أولبرايت W. Uibright فى الولايات المتحدة فى ١٥ مارس ١٩٤٨: «أنها تمثل أكبر وأهم كشف أثرى من المخطوطات فى العصر الحديث». (مجلة «استوار» التاريخية العلمية (عدد ديسمبر ١٩٩٢). وذلك لأنها تتعلق بفترة ما قبل المسيح مباشرة وبالقرنين الأولين، أى بتلك الفترة التى نشأ فيها يسوع والتى انفصلت فيها المسيحية عن اليهودية وتكونت خلالها معظم الملامح التى تم نسجها، والتى تعرف بها المسيحية بدايات الحالية من تأليه وتثليث إلى غير ذلك.

وأول ما خرج به العلماء من الفحص المبدئى لهذه المخطوطات هو أنها

وضعت فى كهوف قمران لحمايتها عند مقدم جيش الرومان بقيادة فسبازيان فى صيف ٦٨، وأنها تنقسم إلى ثلاث مجموعات تقريباً: نصوص إنجيلية، ونصوص سرية، ونصوص غير معروفة الفحوى حتى ذلك الوقت. وتكمن أهمية المجموعة الأولى فى ارتباطها بأسفار الأناجيل وفى أنها نفس نصوصها وإنما بأسماء سابقة للأسماء الحالية التى يقال إنها صاغتها إلهاماً؛ والمجموعة الثانية تنتمى إلى تلك المجموعة التى يطلق عليها سرية أو مزورة، أى إنها تنتمى للأناجيل التى لا تعترف بها الكنيسة وتحتفظ بها بعيداً عن متناول الأيدى؛ أما أهمية المجموعة الثالثة فتكمن فى كل ما تأتى به من معطيات جديدة متعلقة بحياة يسوع وجماعة الأسينيين، وكلها معطيات تناقض ما أقامته الكنيسة من عقيدة وأساطير.

وبعد توزيع المخطوطات على فرق من العلماء ولا نقول شيئاً عن استحواذ الكاثوليك برئاسة الأب دى فو De Vaux رئيس المدرسة الإنجيلية بالقدس والتابعة للفاتيكان وفرض سياج من السرية حولها، فلم ينضم اليهود إلا بعد ذلك بكثير إلا أن ثلاثة من العلماء الأمريكان قد قاموا بنشر ما أطلقوا عليها «بردية القانون» عام ١٩٥١. وكانت تتضمن قانون الجماعة تسبقه بعض التعاليم حول روح الخير وروح الشر اللذين يسيطران على البشرية، وروح الحق لأبناء النور، بينما روح الانحراف لأبناء الظلمات. وكانت التعاليم الخاصة بقانونهم تماثل ما أشار إليه فيلون السكندرى بشأن جماعة الأسينيين وقانونهم، وكذلك لدى فلافيوس جوزيف، وكلاهما من الفلاسفة اليونان الذين يعتد بهم آباء الكنيسة. كما كان يلين القديم قد أشار إلى مقر الأسينيين فى شمال عين جدى وهو المكان المطابق لقمران.

ومنذ عام ١٩٥٠ بدأ العالم الفرنسى أندريه دوبون - سومير يدافع بالأدلة والبراهين عما خرج به من مخطوطات البحر الميت من أن يسوع عاش بين هذه الجماعة فى تلك الفترة التى لا تذكر الأناجيل عنها أى شىء، وأنه مجرد نبى من الأنبياء. وما إن مضى قرابة عشر سنوات حتى أصبح كتابه

المعنون «مخطوطات الأسينيين المكتشفة قرب البحر الميت» (١٩٦٠) من المراجع التى لا يمكن دحضها.

ولم تكن قضية حياة يسوع بين هذه الجماعة بجديدة. فقد تحدث عنها الملك فريدريك الثانى فى خطابه إلى الفيلسوف الفرنسى دالمبير فى ١٧/ ١٠/ ١٧٧٠ قائلاً: «إن يسوع كان أسينيا صرفاً»، بينما قال الأب أرنست رينان: «إن المسيحية عبارة عن أسينية قد نجحت بشكل موسع» وكان زميله الاشتراكى بيير لرو P. Leroux قد كتب قائلاً: «يسوع كان أكبر وآخر الأسينيين»، وإن كانت هذه العبارات قد قيلت بصورة استدلالية فى أواخر القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أى فى فترة تيارات العصرية والحداثة، وتم احتواؤها قبل الانتشار، فإن مخطوطات قمران بكل ما تتضمنه من معلومات ثابتة تطرح سؤالاً محرجاً فيما يتعلق بالعقيدة المسيحية بالصورة التى فرضتها بها الكنيسة وبنفس حياة يسوع.

ومن الصعب حصر كل ما تمت كتابته حول هذه الوثائق، إلا أن أخطر المعلومات التى أصبح من المحال طمس معالمها، تلك التى تتحدث عن «سيد العدالة» الذى قاطع اليهودية الرسمية وعبادة المعبد وتم اضطهاده على أنه «شخص كافر». وسيد العدالة هذا الذى عاش بين الأسينيين قد حكم عليه بالموت وتم صلبه، أو كما تقول العبارة القديمة: «تم تعليقه حيًا على الخشبة» وهو ما أورده جون الليجرو J. Allegro فى بحثه حول هذه المخطوطات: «شعب مخطوطات البحر الميت» (١٩٥٨) كما تذخر هذه المخطوطات بفكرة نهاية العالم وانتظارها الوشيك. الأمر الذى يوضح المصدر الذى أُخذت عنه عملية «صلب السيد المسيح» ودفنه وما إلى ذلك من جهة، ويؤكد النص القرآنى من جهة أخرى إذ يقول: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ (١٥٧: النساء)

ومثلما تضافرت جهود الكنيسة لمحاصرة أعمال علماء الحداثة، تضافرت الجهود بصورة أعنف لمنع نشر أية معلومات - بقدر الإمكان - عن

هذه الوثائق فلايزال الكثير منها لم يتم الإعلان عنه، ومنها ما نشره العالم البريطانى جون الليجرو عام ١٩٧٠ بعنوان: «البطل المقدس والصليب» الذى أوضح فيه خرافة هذه الأسطورة. وفى عام ١٩٧٩ أتبعه بكتاب آخر بعنوان: «مخطوطات البحر الميت والأسطورة المسيحية» مؤكداً «أن كل الذين لا ينشرون نتائج أبحاثهم يصمتون لخطورتها على أركان العقيدة برمتها».

وبمناسبة مرور أربعين عاماً على هذه الاكتشافات تم عمل مؤتمر فى جامعة أوكسفورد ودعى إليه كل الباحثين الذين يعملون على فك طلاسم هذه المخطوطات، ولم يحضر سوى عالمين: كروس وشترجنل! واكتشف العاملون بذهول أنه منذ عام ١٩٦٠ كان بعض زملائهم من المدرسة الإنجيلية قد أقاموا بعض القوائم لمقارنة الاكتشافات الجديدة بما هو موجود إلا أنهم منعوا من نشرها! ومازالت السلطات الفاتيكانية تحارب نشر الحقائق الجديدة فى محاولة مستميتة لمحاصرتها، أو لطمس أصداء اكتشافها.

وأخطر ما نجم عن كل ما تقدم هو ذلك الانقسام أو تلك الانقسامات التى ألمت بالكنيسة. وإن كان الانشقاق يواكب خطاها منذ بداية مشوارها. ونورد فيما يلى عدة نماذج خاطفة لأهم الانقسامات لتوضيح أهميتها ومداها، وأنها ليست مجرد اختلافات يمكن التغاضى عنها. ونطالع فى «القاموس التاريخى للبابوية»: «كيف عانت القرون الأولى من التضارب العقائدى واللاهوتى المهول والذى لم يتمكن الرأى «الأصولى» من الاستتباب إلا تدريجيًّا. وأدت بعض هذه الانقسامات الأولى إلى تكوين جماعات بأسرها» ولا يسع المجال هنا لتناولها بالتفصيل وإنما نشير اقتضاباً إلى الانقسام البيزنطى وهو أول انقسام تاريخى فى القرن الحادى عشر والذى أدى إلى انفصال الغرب الرومانى عن الشرق البيزنطى، والكنيسة اللاتينية عن الكنيسة اليونانية، والذى لاتزال أصداؤه حتى يومنا هذا. وهو ما حاول البابا يوحنا الثالث والعشرون (١٩٥٨ - ١٩٦٣) احتواءه بالحركة المسكونية

ومحاولة لَمّ شمل الكنائس. وكان هذا النزاع قائماً أساساً حول اختلافهم لمضمون الروح القدس أهو مساو لله وللمسيح أم لا، ومنها خلافات أقل شأناً من قبيل تبتل الرهبان والالتزام باللحية أم حلقها، واستخدام الخميرة فى خبز المناولة أم لا... إلخ.

تعد حركة عيد الفصح «من المعارك التى امتدت من القرن الثانى - أيام تشكيل العقيدة المسيحية - حتى القرن الثامن، وتعكس المحاولات المستميتة من جانب الكنيسة للاستقلال عن العادات والتقاليد اليهودية» كما نطالع فى «القاموس التاريخى للبابوية». وهو خلاف فى تحديد العيد فى يوم الأحد بدلاً من يوم السبت من جهة، ولتحديده وفقاً للتقويم الجريجورى والشهر الشمسى، وليس وفقاً للتقويم اليهودى والشهر القمرى. علماً بأن هذا التحديد بيوم الأحد يناقض ما هو مكتوب فى الأناجيل بشأن وفاة السيد المسيح وبقائه مدفوناً ثلاثة أيام ويجعل مدة بقائه فى القبر (كما يقولون) يوماً واحداً.

ولا تزال الكنائس مختلفة حول الاحتفال بهذا العيد الذى يمثل جزءاً أساسيًا من العقيدة، مثلما لاتزال تختلف حول تاريخ مولده. ولم تنته العداوة شكلاً بين الكنيستين إلا عقب المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى حيث تبادل الرئيسان «رفع الإدانات المتبادلة» دون أن يصل إلى أبعد من ذلك حول الكاثوليكية والكنيسة العالمية.

ثم الانقسام الكبير للغرب فى القرن الخامس عشر وثورة الإصلاح التى قام بها لوثر ضد تصرفات البابا وخاصة ضد صكوك الغفران لبناء كاتدرائية القديس بطرس، وأدت إلى مولد الكنيسة البروتستانتية، ثم حركة الإصلاح البريطانية ومولد الكنيسة الإنجليكانية، والذى استقلت فيه السلطة الملكية عن السلطة الكنسية وتبعيتها لروما. ووصل هذا الخلاف ذروته عندما قامت الكنيسة الإنجليكانية بترسيم الراهبات فى السلك الكهنوتى كالرهبان فى

١١/ ١١/ ١٩٩٢. وهو ما يعارضه البابا يوحنا بولس الثانى بعناد وإصرار.

ومنها الانقسام الناجم عن قرار مجمع الفاتيكان الأول بفرض معصومية البابا من الخطأ، والذى رأى فيه البعض فرضاً للدكتاتورية المقنّعة والسماح بالإفراط فى السلطة المطلقة. بينما سانده الكاثوليك المؤيدون لمزيد من التعصب والقمع الاستبدادى.

وهناك انقسامات الدول الاشتراكية، وإصرارها على قيام كنائس محلية بعيدة عن سيطرة روما. وكذلك مطالبة كنيسة الصين بالاستقلال الاقتصادى والإدارى، والتبشيرى. وسرعان ما تصدى الكرسى الرسولى بكل عنف وأصدر البابا بياناً بإدانته لهذه الحركة فى ١٧/ ٣/ ١٩٥٥ ضد أسقف نانكين الذى دعى إلى عقد سينودس لكل رجال الكنيسة فى المقاطعة وأقروا فيه «التعايش السلمى» بين الكنيسة الكاثوليكية والصين. ونطالع فى «القاموس التاريخى للبابوية» عن «أن إحصائية أجريت فى مطلع عام ١٩٥٥ أوضحت طرد ٧٩ أسقفاً وسبعة آلاف من رجال التبشير، واعتقال ثلاثة أساقفة و ١٩٨ راهباً ينتمون إلى ٥٤ أبريشية من ضمن ١٤٣ أبرشية منتشرة فى الصين، إلى جانب وفاة ٤ أساقفة و ١٥٦ راهباً.

وقام البابا بيوس الثانى عشر بالتصدى بعنف لتلك الحركة القومية، وتبعه خلفاؤه من البابوات. ويشير القاموس إلى أنه لايزال ليومنا هذا ٢٩ ولاية رسولية واكسرخسية و ٢٠ أسقفية بلا رئيس.

أما الانقسام الراهن فى الكنيسة الفرنسية فيرجع إلى مجمع الفاتيكان المسكونى الثانى (١٩٦٥) وموقف الأسقف الفرنسى مارسيل لوفيفر الذى عارض بشدة قرارات هذا المجمع، التى اعتبرها «خروجاً عن الأصولية المتبعة» أى إن موقفه كان أصوليًا أكثر من الأصوليين! وأهم ما أدانه فى هذه القرارات: قرار حرية العقيدة، وقرار علاقات الكنيسة مع الديانات الأخرى، كما عارض قرار إضفاء مسئوليات البابا العليا . التى يتوارثها «بالقدرة

الإلهية». على فريق من الأساقفة المعاونين له!. واعتبر الأسقف لوفيفر هذه القرارات من قبيل الحداثة والبروتستانتية الجديدة. أما أكثر النقاط التى أدانها واعتبرها «بمثابة فضيحة لا سابقة لها فى تاريخ الكنيسة» فهى زيارة البابا يوحنا بولس الثانى للمعبد اليهودى فى روما عام ١٩٨٦، وكذلك الاجتماع الذى دعى إليه يوحنا بولس الثانى للقاء بين الأديان والصلاة الجماعية فى أسيز عام ١٩٨٧، قائلاً: «إن الكرسى الرسولى للقديس بطرس أصبح يجلس عليه أعداء المسيح». إلا أن لجنة العقيدة الخاصة بالأساقفة قد أدانته فى أول يوليو ١٩٨٨ وحرمته، وأعلن البابا يوحنا بولس الثانى فى خطاب التنحى الذى أقال فيه الأسقف لوفيفر: «إن الكرسى الرسولى قد صبر عليه طويلاً وإلى أبعد حدود الممكن» إلا أن وفاة الأسقف لوفيفر عام ١٩٩١ لم تضع حدًا لهذا الانقسام الحاد فى الكنيسة الفرنسية التى أصبحت تضم بين أعضائها «أكثر من عشرين ألفاً من رجال اللاهوت الأصوليين» الذين يعارضون موقف الفاتيكان.

إلا أن هذا الخط الممتد من الانقسامات يشير من ناحية أخرى إلى مدى سلطة البابا التى أدت إلى ابتداع عبارة للإشارة إليها هى النزعة البابوية.

فالنزعة الباباوية papisme كلمة تم استخدامها منذ ثورة الإصلاح وبصورة مجازية للدلالة على الخضوع التام للبابا كرئيس أعلى للكنيسة، والذى يتمتع بالأولوية التشريعية، وبالمعصومية من الخطأ، وهو ما يرمز إلى السلطة الدنيوية والسلطة الدينية. ويبدأ صراع الباباوات من أجل الحفاظ على السلطتين منذ أول تاريخ الباباوية كما نطالع فى «القاموس التاريخى للباباوية»: ذلك لأن «بطرس لم يؤسس ولم يقد أية جماعة مسيحية فى روما ومع ذلك فإن إقامته بها ووفاته بها أيضاً عادة ما يعترف بها كوقائع تاريخية. ولا توجد هناك أية معلومات موثوق فيها حول قادة الكنيسة الرومية خلال القرنين الأولين. وقد انتقلت الإدارة الجماعية للكنيسة إلى أسقفية سلطوية

فردية إلا أن هذا الأسلوب قد تأخر فى الظهور فى روما أكثر من البلدان الأخرى. فلم يلتفت أساقفة روما إلى السيطرة على الكنائس المجاورة خارج إيطاليا قبل القرن الثالث. والاستناد إلى قصة بطرس كمؤسس للكنيسة هو الذريعة التى أخذ بها لتصبح روما مركزاً للكنيسة الغربية وبعد ذلك بقليل لتصبح مركزاً أيضاً للكنيسة الشرقية.

«وتمخض التفكير اللاهوتى لتبرير إقامة يسوع للباباوية بمتى ١٦: ١٨ - ١٩، ويوحنا ٢١: ١٥ - ١٧، علماً بأن كلمات يسوع هنا ليست لها أية أصالة تاريخية. وإن كان لابد من الاعتراف بمكانة بطرس فى فقرات الأناجيل إلا أن مجمل هذه الآيات لا يسمح بأن نقر بأنه قد عُهد إليه بإدارة الكنيسة العالمية. ولا يمكن التحدث عن الباباوية بمعنى الكلمة قبل القرن الثالث. وكان البابا ليون الأول الذى رأس الكنيسة من ٤٤٠ - ٤٦١، هو الذى فرض أحقية أسقف روما ووراثته لسلطة بطرس وأولوية السلطة التشريعية والسلطة الدينية للكنيسة العالمية إلا أن الكنيسة الشرقية اعترضت».

اى إنها سلطة مختلقة ومسلوبة وتواصل الصراع بين الباباوات والملوك والأباطرة حتى قامت الثورة الفرنسية وتم الاستيلاء على ممتلكات الكرسى الرسولى التى أخذت تتزايد من القرن الثامن حتى السادس عشر، إلى أن تم تسوية الموقف والحد من التدخلات السياسية للبابا بتوحيد إيطاليا، وتحديد معالم دولة الفاتيكان عام ١٩٢٩ بموجب اتفاقيات «لاتران» بين الحكومة الإيطالية والبابا بيوس الحادى عشر.

ولا يسع المجال هنا لتناول تاريخ الباباوية وارتباطه الحميم بالصراع على السلطة المدنية والدينية فالتاريخ والمراجع تغص بوقائع وتفاصيل أبعد ما تكون عن الدين لكننا عرجنا إليها لتوضيح مدى التشبث بالسلطة الدنيوية حتى صارت عبارة الاتهام بالهرطقة مثلاً ومتبادلة بين الفريقين!

وهنا لابد من الإشارة إلى كلمة هرطقة هذه (Hérésie) والتى

استخدمتها الكنيسة لصد كل الذين حاولوا كشف التحريف منذ أولى خطواته. ومن أهم الأبحاث التى قام بها علماء الحداثة البحث الذى أعده وبوير W. Bauer حول هذه الكلمة عام ١٩٤٣، والذى أوضح فيه أن أول من قام باستخدام هذه العبارة هو جوستان المفسر اليونانى الذى مات عام ١٦٥م، وكان يتهم بها الذين كانوا يحيدون عن تعاليم الكنيسة، وأن الهرطقة تعنى تحريف هذه التعاليم، وخاصة تحريف العقيدة الأساسية. وقد أوضح بوير أن مثل هذه الأطروحة تفترض أن تكون هناك فى ذلك الوقت مسيحية مستتبة واضحة المعالم وأن من ينشق عنها أو يناقضها يمكن اتهامه بالهرطقة، إلا أن المسيحية - عند استخدام رجال الكنيسة لمحاربة من يتصدون لتحريفهم - لم تكن قد اكتملت معالمها الحالية، ففى القرن الثانى أو فى منتصفه تحديداً، لم يكن السيد المسيح قد تم تأليهه (وهو ما أقره مجمع نيقية الأول عام ٣٢٥م)، ولم يكن الثالوث قد اكتمل تشكيله بمساواة الروح القدس لله وللسيد المسيح (وهو ما تم إقراره عام ٣٨١م فى مجمع القسطنطينية).

واتسع عدد الباحثين الذين راحوا يدرسون الوثائق القديمة التى اتهمتها الكنيسة بالهرطقة والتى كان عقاب أصحابها السحل أو القتل أو الحرمان والسجن. ونجم عن هذه الأبحاث الجديدة «فهماً مغايراً للصراعات الدائرة آنذاك ولخطورة تلك» الهرطقات «على الكنيسة والعقيدة، لأنها تمس جذور التاريخ المسيحى وتطرح التساؤلات بصورة مباشرة وأساسية حول العلاقة بين العقيدة والفكر اللاهوتى والتاريخ» (القاموس التاريخى للبابوية).

ولننتقل إلى النقطة التالية، الخاصة بالقَسَمِ الذى فرضته الكنيسة لنوضح كيف تقوم بمحاصرة من يتصدون لها.

فعقب مجمع ترانت (١٥٦٤) الذى أقر الكرسى الرسولى من خلاله فرض «أصالة الأناجيل» الكاثوليكية وحدها، وتوارث الخطيئة الأولى، واعتبار التراث الشفهى للكنيسة مكملاً للعقيدة المنزَّلة - دون أن يحدد ماهية ذلك التراث، كما

فرض الأسرار السبعة، إضفاء لمزيد من السلطة على الأساقفة، ثم فرض عقاب اللعنة والحرمان على كل من يخالف ذلك، واستصدر صيغة للقسم بالولاء التزاماً بهذه القرارات لكل رجال الأكليروس. وفى عام ١٨٧٧ تم استكمال هذه الصيغة لتشتمل على معاداة العصرية والالتزام بقرارات مجمع الفاتيكان المسكونى الأول. وفى عام ١٩١٠ تم تعديل القسم ليشتمل معاداة الحداثة!

ولم تتمكن اللجنة التحضيرية لمجمع الفاتيكان من إيجاد صيغة تجمع فيها البيانات الثلاثة، إلا أن لجنة عقيدة الإيمان (محاكم التفتيش سابقاً) قد نشرت صيغة للقسم عام ١٩٦٧ تجمع مضمون القسمين الأولين وتتضمن رفض الحداثة وصيغة أخرى خاصة بالولاء للكنيسة. ويقول نص القسم:

«أقر أنا.... بإيمان لا يتزحزح بأننى أعتقد وأمارس كل ما ورد برمز عقيدة الإيمان فى مجمله أو على حدة، وهو: أننى أومن بإله واحد، الأب القدير، خالق السماء والأرض، والكون المرئى واللامرئى، وأومن برب واحد يسوع المسيح الابن الوحيد لله، مولود من الأب قبل كل القرون: إنه الله، مولود من الله، ونور مولود من نور، إله حقيقى مولود من إله حقيقى، مولود وليس مخلوق، ومن نفس طبيعة الأب؛ وتم عمل كل شىء منه. وبالنسبة لنا نحن البشر ومن أجل خلاصنا نزل من السماء؛ وعن طريق الروح القدس اتخذ جسداً من السيدة العذراء مريم وصار بشراً، وصلب من أجلنا أيام بونس بيلاطوس، وتعذب بالصلب ووضع فى القبر. وبُعث ثالث يوم، وفقاً للنصوص المقدسة، وصعد إلى السماء، وهو جالس عن يمين الأب. وسيعود فى المجد، ليحاكم الأحياء والأموات؛ ولن ينتهى حكمه. أومن بالروح القدس، الذى هو رب ويمنح الحياة؛ وهو من الأب والابن؛ ومع الأب والابن يحصل على نفس العبادة ونفس المجد؛ وقد تحدث عن طريق الأنبياء. أومن بالكنيسة واحدة، مقدسة، كاثوليكية رسولية. وأعترف بتعميد واحد من أجل غفران الخطيئة. أنتظر بعث الأموات وحياة العالم القادم. آمين.

«وبالإيمان لا يتزحزح، أومن أيضاً بكل ما هو موجود أو منقول بكلمة

الله، وبكل ما تقترحه الكنيسة ليتم تصديقه على أنه منزَّل، سواء أكان رأياً رسميًا أو عن طريق رئيسى الكنيسة سواء أكان محليًا أو عالميًا.

«واعتنق بنفس الصرامة كل ما يتعلق بعقيدة الإيمان أو الأخلاق التى تقترحها نفس هذه العقيدة وأعتبرها حقيقية وبصورة نهائية.

«وباحترام دينى إرادى وفكرى أنضم إلى المذاهب التى يعلنها بابا روما أو مجمع الأساقفة التابع له حينما يمارسون القيادة الأصلية حتى عندما لا يعلنونها بقرار نهائى».

أى إن الشخص الذى يؤدى هذا القسم لا يعترف بعقيدة الإيمان فحسب، وبكل ما اعتراها من تعديل وتبديل وتحريف حتى ذلك الوقت، وإنما يقر - كما تنص آخر فقرة - بتقبله قبولاً تامًا فكريًا وإراديًا لكل المذاهب التى تقوم الكنيسة بتعليمها سواء أكان قد صدر بها قرار أم لا. وذلك لمواصلة غرس الدور القيادى لبابا روما ممثلاً ليسوع، وإقراراً بوجود الروح القدس كمنصر مساعد لنقل الإيمان وإقراراً للسيادة المطلقة للكاثوليكية.

وبينما كان قسم عقيدة الإيمان شرطاً ليحصل الشخص على وظيفة فى الكنيسة فى الحياة العامة. وينص قسم الولاء على ما يلى: وفقاً لما يرد فى نفس الجزء من قاموس البابوية (١٩٩٤)، وقد عمل بهذا القَسم اعتباراً من أول مارس ١٩٨٩:

«أقر أنا .... المتقدم لشغل وظيفة....... أن أظل دائماً على صلة بالكنيسة الكاثوليكية سواء أكان فى حديثى أم فى تصرفاتى، وأن أقوم بمهامى المسئول عنها حيال الكنيسة العالمية والخاصة بهمة متناهية، وأن أمارس وظيفتى وفقاً للمواصفات القانونية.

«وعند ممارستى المهمة المسندة إلىّ باسم الكنيسة سأحافظ على وديعة الإيمان بكلها وسأنقلها كما هى وسأكون مثلاً لها؛ كما سأتفادى أية عقيدة

مخالفة لها . وسأتبع وأنشر الالتزام العام لكل الكنيسة، وسأراعى كل القوانين الكنسية، وخاصة كل تلك التى تتضمنها مدونة القانون الكنسى.

«كما سأتبع بالتزام مسيحى كل ما أعلنه الرعاة المقدسون على أنهم العلماء الأصليون وأساتذة العقيدة والإيمان، كما سأتبع كل ما ينصون عليه كمديرين للكنيسة؛ وإلى جانب ذلك سأقدم مساعدات بإخلاص للأساقفة المحليين حتى يتم العمل الرسولى الذى أمارسه باسم الكنيسة فى مشاركة تامة مع الكنيسة.

«ليعاوننى الرب وكذلك أناجيل الله المقدسة التى ألمسها بيدىَّ».

وكلها مجرد نماذج على سبيل المثال تكشف عن بعض خبايا عبارتى الحداثة والأصولية من خلال النصوص التى تفرضها الكنيسة فى محاولتها المتتالية لاحتواء الأزمات التى تهز كيانها .



آثار أزمة الحداثة (المؤسسات)

نتناول فى هذا الجزء الثانى من مرحلة ما بعد الحداثة موضوع المؤسسات، سواء تلك المعادية للكرسى الرسولى وأهمها الماسونية، أو تلك التى يستعين بها، وما أكثر عددها.... بالإضافة إلى الجانب الاجتماعى ـ السياسى لذلك الكيان الكنسى المتشبث بقيادة العالم حتى الثمالة، أو: حتى الضياع!!

وهنا لابد من توضيح أنه بعد أن كانت للكرسى الرسولى مؤسساته الخاصة به، بدأ منذ مطلع القرن العشرين يعمل على التوغل فى المنظمات الدولية العامة، حتى تمكنه السيطرة من أعلى، ومنذ منتصف القرن تقريباً ضاعف من عدد المنظمات الشعبية والعمالية وخاصة الشبابية حتى يمكنه السيطرة من القاعدة أيضاً، لتمتد إحكامه فى حركة مطبقة على المجتمعات من أعلى ومن أسفل فى آن واحد.....

الماسونية:

الماسونية من المنظمات الشديدة الارتباط بالصراع الكنسى وأزمة المعاصرة والحداثة، خاصة منذ أيام عصر التنوير. ورغم المحاولات الأخيرة لإيجاد نوع من التقارب بين الكرسى الرسولى ومؤسسة الماسونية إلا أن ذلك لا يمنع ـ كما نطالع فى "القاموس التاريخى للباباوية" ـ "أنه فيما بين ١٧٣٠ حتى ١٩٦٠ بصفة خاصة كانت فترة مواجهة تتصف بالعنف الوحشى

أحياناً.... فالصراع ضد الماسونية صراع لا ينفصل بالطبع عن الصراع الشرس الذى قادته الكنيسة الرومية ضد التحررية".

ففى أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر انتهى تطور الماسونية بنّاءة الكاتدرائيات لتتحول إلى ماسونية تأملية، ولم يعد المنجل والبرجل ومثلث الزاوية القائمة إلا رموزاً، بينما احتلت البورجوازية والأرستقراطية أماكن البنائين فى المحافل. وأدى إنشاء محفل لندن عام ١٧١٧ المرتبط بالعصرية وقيام الراعى اندرسن بصياغة دستورها إلى تغيير جوهرى. وإذا كانت التعليمات القديمة تنص على أن يتبنى الماسونيون ديانة البلد الذى أنشئ فيه المحفل، فإن الدستور الجديد راح ينص على الالتزام بالقيم الأخلاقية والشرف والأمانة وليس بالدين.

وسرعان ما أصدر البابا كليمون الثانى عشر خطابه الرسولى بإدانة هذه المنظمة والتهديد بحرمان أعضائها مطالباً لجان محاكم التفتيش بالتصدى لهم أيا كانت رتبهم أو مكانتهم الاجتماعية. ويؤكد المؤرخ بنيملى J. F. Beminsli فى كتابه عن "la Franc - Maçonnnerie et l' Eglise Catholique". "أن البابا كليمون الثانى عشر قد أدان الماسونية لأغراض سياسية بحتة تمشياً مع بعض الحكومات الأخرى".... ويخرج بنيملى بأن الأغراض الدينية تكمن أساساً فى الاجتماعات الشديدة السرية لهذه المنظمة، وأصل منشأها البروتستانتى، مما يجعلها خطرة على "أمن الدولة"أيًا كانت، كما كان البابا يحارب إقامة محفل فى ايطاليا لكى لا يدخل غير الكاثوليك والمعارضين اليعاقبة. لذلك نصت الوثيقة الصادرة عن الكرسى الرسولى ولجنة محاكم التفتيش "بتحريم الانتماء إلى الماسونية أو الاستعلام عنها أو مساعدة أتباعها، ومن يخالف ذلك تكون عقوبته الموت"!

ومن اللافت للنظر ألا يتم الإعلان عن الخطابين الرسوليين بشأن تحريم الماسونية على البرلمان الفرنسى. ويشير المؤرخ الإسبانى بنيملى إلى

وجود ألفين من رجال اللاهوت فى منظمة الماسونية آنذلك. كما كانت المحافل الفرنسية عشية الثورة الفرنسية أغلبها من الكاثوليك. علما بأن الماسونية قائمة على العقلانية. ولعل ذلك هو ما أدى بالأب بارويل إلى تأكيد "أن الثورة الفرنسية نجمت عن مؤامرة ثلاثية المنبت: الفلاسفة، والماسونيين، واليعاقبة".

وتوضح متابعة الماسونية فى القرن التاسع عشر التطور الشديد الذى تم فى محافلها والذى أدى إلى الانقسام بين أعضائها ليصبح هناك ما يعرف بالماسونية التأملية والماسونية التحررية ذات الطابع السياسى كما فى فرنسا التى ألغت من قوانينها المحفلية ضرورة الإيمان بخلود الروح أو الاعتقاد بوجود الله، وذلك فى المؤتمر العام المنعقد عام ١٨٧٧. الأمر الذى سمح بدخول أعضاء ملاحدة أو يهود وخاصة بروتستانت. وبمولد الماسونية العلمانية لم يعد التدخل فى الشئون السياسية أو الاجتماعية أمرا يتطلب الحيطة والسرية بل لم يخفف أعضاؤها "إعلان الحرب الشعواء ضد كنيسة روما التى تمثل تجسد الاستبداد الأعمى والتعصب الإجرامى والتحيزّ المشين" فى نظر الماسونية التحررية التى أصبحت تمثل أغلبية المحافل فى البلدان اللاتينية بما فيها إيطاليا... وقد كانت المحافل الماسونية تعمل حثيثاً وبلا هوادة على غرس العلمانية التامة فى المجتمع الفرنسى... وإن كانت المحافل بلا استثناء تعرب أو تعلن عن عدائها للباباوية.

ويوضح جان بيير فياليه J-p. Vialet فى بحثه عن "الماسونية" كيف أن كافة الخطب الرسولية للقرن التاسع عشر وخاصة النصف الثانى منه تشترك فى سمة واحدة هى: إدانة الماسونية والعصرية والحداثة والاشتراكية والشيوعية والعقلانية..... كما تتسم هذه الخطب الرسولية بنفس الحجج والذرائع والاتهامات: كالسرية وخطورتها على أمن الدولة، والأهداف السياسية والدينية التى لا تقل خطورة على أمن الدولة وكيان الكرسى الرسولى. لكن ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى بدأ الموقف يتغيَّر.

ويقول فياليه: "لا شك أن الثورة البلشفية كان لها أثرها فى إقناع بعض الأطراف: فالكنيسة الكاثوليكية والماسونية سيخسران كل شىء إذا ما استمر فى عدائهما الأخوى".

وكان المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى ملتقى أو تقارب حقيقى، بين هؤلاء "الإخوة الأعداء"!! ونطالع فى "القاموس التاريخى للباباوية": "أن قرارات المجمع الفاتيكانى الثانى هى التى سمحت بهذا التقارب فالبيان الخاص "بالكرامة الإنسانية" أكد على الكرامة وعلى حرية كل الناس فى البحث عن الحقيقة. والحوار الذى يطالب به البيان المسمى "كنيسته" يتضمن الاعتراف بالطرف الآخر، ويثق فيه، ويرفض أى صراع مهين. وأخيراً فإن بيان "فرحة وآمال "يقر بأن الكنيسة مسئولة جزئيًا عن تطور الإلحاد"...

وتتوالى التطورات التى لها مغزاها، منذ أعلن مؤتمر الأساقفة المنعقد فى الدول الإسكندنافية عام ١٩٦٦ عن إمكانية الانتماء المزدوج، اى أن يكون الفرد كاثوليكيًا منتمياً للماسونية... كما تم رفع عقوبة الموت من لوائح الفاتيكان فيما يتعلق بالماسونيين. ويشير جان بيير فياليه إلى أن القانون الكنسى الجديد الصادر عام ١٩٨٣ لا يتضمن أية إشارة ضد الماسونية بل ولا يرد ذكرها إطلاقاً.

وفى عام ١٩٨٧ قام المسئولون فى كل من "خدمة عدم الإيمان - الإيمان" و"معهد الدراسات والأبحاث الماسونية" بتنظيم مؤتمر تاريخى عام حول العلاقات بين الكنيسة الكاثوليكية والماسونية.... ترى هلى يسمح المجال هنا بإضافة ذلك التعليق الغربى الساخر المرير بأن الغاية تبرر الوسيلة؟ وأن محاربة الشيوعية كبديل منافس للرأسمالية قد جعل الكنيسة تتحالف مع ألد أعدائها؟! وبذلك لم يعد بغريب أن نطالع فى المراجع والجرائد والمجلات الفرنسية كيف كانت حكومة فرانسوا ميتران كلها "أعضاء ماسونيين"، وما خفى كان أعظم.

عمـل الـرب

تم إنشـاء منظمـة أوبوس داى Opus Dei (عـمل الرب) فى الثـانـى من أكتوبر عـام ١٩٢٨ فى إسـبانيا، وهى مـؤسـسـة كنيسـة كاثوليكيـة ترمى إلى السـيطرة على المجتمع من القـاعدة لنشـر الإنجيل فى العـالم بإقـامـة لاهوت دنيوى، بدلاً من اللاهوت الكنسى أو الخاص برجال الأكليروس، اعتمـاداً على رجال دين متخصصين ودنويين وعلمانيين أى غير مدرجين فى الكيان الكنسى الرسمى. ونطالع فى القـامـوس التـاريخى للباباوية: "أن التنظيم يضم الرجال والنساء من كافة الطبقات ومن كافة الوظائف والأعمال كما يقبل فى عضويته غير الكاثوليك بل وغير المسيحيين. وهى أول مرة يتم فيها قبولهم كمعاونين"!

وهى من المنظمـات الرئيسـيـة التى يعتمد عليهـا الفـاتيكان إلى جانب منظمـة "الصليب المقـدس" وتعـد منظمـة "عـمل الرب" أداة حـاسـمـة فى يد الكرسى الرسـولى لأن لهـا فروعـا فى جميع أنحـاء العـالم، وتعمل من خلال الكنائس المحلية من أجل إقامة الكنيسـة الكاثوليكيـة العالمية، وذلك "بالتدخل من خلال العمل المهنى وتمجيده والتوغل فى قلب كافة الطبقات الاجتماعية"، اعتماداً على الشباب بصفة خاصة.

وفى التـاسع من شهر أبريل عـام ١٩٩٠ قام البـابا يوحنا بولس الثـانى بإضفـاء صـفـة القـديسين على الأسـقف إسكر يفـادى بالاجيـر E. de Balaguer مؤسس المنظمـة "التى تتـفق أهدافهـا ومـا قـرره المجـمـع الفـاتيكانى المسكونى الثانى من توصيل الإنجيل لكافة البشر".

ويذكر "قـامـوس تاريخ البـابـاويـة" أن الإدارة الدينية تضم ٧٥٠٠٤ مـدنيين و١٤٢٣ راهبـاً و٣٤٩ من كبار العلماء، ولها أفرع فى ٨٧ دولة". وغنى عن القول أن هـذه المؤسـسـة توصف فى الصحافة الغربية "بالمافيا المقـدسة"، "وبالماسونية الكاثوليكيـة" و"الكنيسـة الموازية"، أى الموازية للكنيسـة الأم، و"الكنيسـة داخل الكنيسة" أو "جمعية الصليبيين الجدد" إلخ...

ولم تخرج هذه المسميات جزافا وإنما للدور الذى تلعبه سياسيًا والتدخلات التى لا نهاية لها. وتورد مجلة "استوار" (ديسمبر ١٩٩٢) مقالاً عن الوضع السائد فى إسبانيا بعد عزل الملك ألفونس الثالث عشر فى مطلع سنة ١٩٣١ وكيف تحولت البلاد إلى مظاهرات عنيفة ضد رجال الكنيسة وقاموا بحرق الأديرة واغتيال الرهبان، وكيف اندلعت الحرب الأهلية بعد عام ١٩٣٦.

وما إن انتهت الحرب حتى انتشرت المنظمة ثانية فى كل من إسبانيا وامتدت منها إلى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وفى الستينيات امتدت إلى استراليا. ومنذ انهيار الأنظمة الاشتراكية، وهى تبحث لنفسها عن توسعات جديدة...

وتورد المجلة ارتباط هذه المنظمة بفضيحة ماتيزا فى إسبانيا عام ١٩٦٩، وكيف استطاعت إحدى الشركات التجارية الإسبانية الاستيلاء على الملايين من العملات، وشارك فيها العديد من رجال منظمة "عمل الرب" هذه... وفى عام ١٩٧٣ وقعت فضيحة اغتيال سياسية اضطر بعدها كل رجال "عمل الرب" إلى الانسحاب من مناصبهم الوزارية... وما قامت به هذه المنظمة من جهود لإغلاق جريدة "مادريد" ونفى رئيس تحريرها كارلوسيرر يعد جزءاً ضئيلاً من تدخلاتها. (وقد أفردت مجلة "جولياس" عدداً بأسره فى صيف ١٩٩٢ (٣٠٠ صفحة) حول الفضائح السياسية والاقتصادية والدينية لهذه المنظمة فى أهم بلدان العالم، وكلها فضائح بالمستندات، وإن كان أهم ما يخرج به القارىء هو إدراك معنى عبارة البابا يوحنا بولس الثانى فى خطابه الرسولى المعنون "رسالة الفادى" أو "يسوع فادى البشر" الصادر عام ١٩٩١: "**إن الكرسى الرسولى يسعى إلى التدخل لدى حكام الشعوب والمسئولين عن مختلف المحافل الدولية أو الانضمام إليهم بمحاورتهم أو إخضاعهم لمصلحة المصالحة**"...

ومن الواضح، بكل أسف، أنه لا عدد ولا حصر لمختلف أنواع الصراعات

التى يقودها الفاتيكان من أجل تنصير العالم تحت لواء كاثوليكية روما ... ومن الواضح أيضاً أنه لا تنقصه "الوسائل" لإخضاع حكام الشعوب والمسئولين عنها ... ولعل ذلك هو ما يفسر سفريات البابا التى ضرب بها رقماً قياسيًا لا سابقة له فى تاريخ البابوية.

وتشير كريستين دى مونكلو Ch. de Montclos فى كتابها عن "سفريات البابا يوحنا بولس الثانى، وأبعادها الاجتماعية والسياسية" إلى أهمية هذه التنقلات فى قضية تنصير أو إعادة تنصير العالم التى يتولاها بصورة تفوق أى مجال آخر. ولقد ضرب هذا البابا رقماً قياسيًا فى عدد رحلاته إذ قام بإحدى وستين رحلة فيما بين ١٩٧٩ و١٩٩٣، منها ست وخمسون خارج إيطاليا. وكلها تهدف كما تقول الكاتبة "**إلى تدعيم الكنائس المحلية وتوضيح أهميتها فى بناء الكنيسة العالمية" أو كما يقول عنها البابا نفسه "إنها فرص للتبشير المتحرك... خاصة وأن الوسائل الإعلامية تساعد على ذلك**" (خطابه فى ١٩٨٠/٦/٢٨ أمام الإدارة البابوية). وتضيف الباحثة: "ولا داعى للتأكيد على أنه أثناء هذه الرحلات يحتل لقاء البابا مع الأساقفة المحليين مكانة أساسية إلى جانب لقاءاته الأخرى مع الرهبان ورجال الدين والراهبات ودارسى اللاهوت، وكلها لقاءات الهدف منها تدعيم حيوية الكنائس المحلية وتقوية روح انتمائهم للكنيسة العالمية... كما أن البعد المسكونى (توحيد الكنائس) يحتل بالطبع جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الرعوية للبابا" ولا تخلو هذه اللقاءات من تعليقات مريرة، خاصة من ناحية تكاليفها كما تقول كريستين دى مونكلو، إن رحلته إلى فرنسا كلفت الكرسى الرسولى أربعة ملايين فرنك عام ١٩٨٦، بينما رحلته إلى الولايات المتحدة فى العام التالى، سنة ١٩٨٧ قد تكلفت عشرين مليوناً من الدولارات! وتنصب الانتقادات بشأن هذه التكاليف الباهظة من ناحية أنها مبالغ تضيع هباء وأنه من الأفيد الاستعانة بها فى مشاريع اجتماعية"، ولا تمثل الجماهير الغفيرة التى تصل

إلى الملايين فى بعض البلدان، والتى تحتشد لمشاهدة يوحنا بولس الثانى عن قرب، "لا تمثل هذه الملايين دلالة على التدين فأكثر هؤلاء الأشخاص يعتبرها نزهة أو من قبيل التغيير".

الكرسى الرسولى والمنظمات الدولية

يقيم الكرسى الرسولى كحكومة مركزية وسلطة عليا للكنيسة العالمية علاقات متداخلة مع العديد من المنظمات الدولية. والمقصود بالمنظمات الدولية هنا هى المنظمات بين الحكومات، الدائمة، ذات السيادة والمستقلة عن الدول التى تكونها، ويوضح ماشلون فى بحثه عن «البابا بيوس الثانى عشر والدولة» تلك المكانة التى يحتلها البابا فى هذه المنظات قائلاً: «القول بأن البابا يلعب دوراً فعالاً فى الدبلوماسية المتعددة الأطراف التى تعطيها منظمة الأمم المتحدة إطاراً مميزاً يعد قولاً بسيطًا بالنسبة لما يدور فى الواقع».

وإذا كان الكرسى الرسولى ينعم منذ اتفاقيات لاتران (١٩٢٩) بمكانة دولية تضمن له استقلاليته، فذلك لايعنى أن الباباوات لم تكن لهم تدخلاتهم وصراعاتهم التى تزخر بها الوثائق التاريخية. إلا أن هذه المكانة الجديدة - كدولة ذات سيادة - سمحت للفاتيكان بمزيد من التدخل والتحكم الرسمى فى المؤسسات والمنظمات الدولية والمحلية، الحكومية وغير الحكومية بغية إحكام مزيد من السيطرة على المجتمعات المحلية والعالمية لفرض السيادة الكاثوليكية.

ويوضح ج.ب. ماشلون J.P. Machelon كيف كان اهتمام الكرسى الرسولى بهذه المنظمات منذ مطلع القرن العشرين، وخاصة المنظمات العمالية منها «كالمنظمة الدولية لحماية العمال»، التى حصل على عضويتها منذ عام ١٩٠٠ وخاصة «منظمة العمل الدولية» (oit) التى تتفق أهدافها والمذاهب الاجتماعى للكنيسة وفقاً لما حدده البابا ليون الثالث عشر فى خطابه الرسولى المعنون «أشياء حديثة» الصادر فى ١٥ مايو ١٨٩١ وهاجم فيه العصرية والتحررية والاتجاهات الاشتراكية. وهو مذهب قائم على أن

يستمر الوضع الرأسمالى ـ العبيدى مع إضفاء شىء من «الرحمة المسيحية على الأوضاع العمالية».

وقد عارض الكرسى الرسولى هيئة الأمم للارتياب فى ميولها الاشتراكية أو الماسونية، وما أن تولى بيوس الثانى عشر رئاسة دولة الفاتيكان حتى راح يعرب عن إنشاء منظمة تحترم قانون الله والكنيسة. وكانت توجيهاته بخصوص ميثاق الأمم المتحدة هى التى أخذت فى الاعتبار ـ كما يوضح ماشلون «لإقامة ما يشبه الحكومة العالمية القادرة على فرض قراراتها على جميع الدول» على حد تعبير البابا فى رسالته المذاعة بمناسبة أعياد الميلاد عام ١٩٤٤.

ولايسع المجال هنا لتناول كافة المنظمات التى يشارك فيها الكرسى الرسولى، ويكفى الإشارة إلى زيارة البابا يوحنا بولس الثانى لمنظمة الأمم المتحدة فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٧٩، ثم كيف استشهد بميثاقها فى إحدى خطبه الرسولية فى يناير عام ١٩٨٠. كما قام نفس البابا بزيارة أهم المنظمات التابعة لهيئة الأمم المتحدة كمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية، ثم اليونسكو وغيرها... ولا يكتفى ماشلون بسرد المنظمات، وإنما يوضح إسهامات الكرسى الرسولى فى نشاطاتها، وذلك بفضل عضويته الكاملة فى أغلبها ومنها المنظمات الصناعية، أو التجارية، أو الاقتصادية كاتحاد البريد العالمى، والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومنظمة اتفاقيات الأقمار الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمجلس العالمى للقمح، والمعهد الدولى لتوحيد الحقوق الخاصة، واللجنة العالمية للطب والصيدلة العسكرية، وصندوق النقد الدولى.. إلخ.

ويختتم ماشلون هذه القائمة الطويلة ـ التى لها مغزاها فى مدى اتساع إمكانية السيطرة ـ بذكرعضويات الكرسى الرسولى فى المنظمات الدولية غير الحكومية المتعددة كالصليب الأحمر، أو الجمعيات ذات الطابع الفنى،

والثقافى، والاجتماعى، والعلمى، والدينى. وكلها، كما توضح الكثير من المراجع، تعمل مواكبة مع البعثات التبشيرية. ويشير «الكتاب السنوى للمنظمات الدولية» إلى أن الكرسى الرسولى عضو فى أكثر من مائة من هذه المنظمات!

ومن المعروف أنه يحق للفاتيكان أن يعقد مع هذه المنظمات اتفاقيات ثنائية دون الرجوع إلى الحكومات التابعة لها. ونطالع تحت عنوان «الاتفاقيات البابوية» مايلى: «ولايمكن فصل سياسة الاتفاقيات البابوية بمعزل عن مضمون مبادئ المجامع حول حماية السلام وبناء جماعة الأمم التى تدير وجود الكنيسة فى المجتمع الدولى، ولا دور المسيحيين فى التعاون فى المؤسسات الدولية، حتى وإن كانت بالطبع الفقرة ٧٦ من الخطاب الرسولى «فرحة وآمال» تزودنا بالتوجيهات الأساسية حول علاقات الكنيسة والجماعة السياسية» (القاموس التاريخى للبابوية).

ونطالع فى موسوعة بورداس (الفلسفات القديمة والديانات) كيف تزعم ليون الثالث عشر الذى امتدت رئاسته ٢٥ عاماً (١٨٧٨ ـ ١٩٠٣) حركة الإحياء الدينى لمواجهة موجة الإلحاد الناجمة عن أزمة الحداثة، اعتماداً على تجنيد المدنيين للعمل على نشر الدعوى الكاثوليكية إلى جانب رجال الدين، وكذلك الاستعانة بالعمال كمبشرين ـ ومن الطريف أن حركة العمال المبشرين أو الرهبان العمال هذه حينما ازدادت فى فرنسا وأرادت الاستقلال عن روما تصدى لها الفاتيكان واقتلعها، مثلما يتصدى حالياً لحركة لاهوت التحرر بأمريكا الجنوبية لاقتلاعها.

وواصل الكرسى الرسولى استحداث المنظمات التى تسمح بتجمع جماهيرى ـ كما تشير بورداس، مثل منظمة الشباب الكاثوليكية، والجماعة العمالية الكاثوليكية، والشباب الزراعى الكاثوليكى، والشباب الطلابى الكاثوليكى، والشباب المستقل الكاثوليكى، والشباب البحرى الكاثوليكى. وذلك بالإضافة إلى بعض الحركات والأنشطة مثل حركة الكشافة للبنين وأخرى

للبنات، والمتقاعدون القدامى، ورحالة التجارة الكاثوليكية، ورابطة القلب المقدس، والرابطة الكاثوليكية النسائية، والجهاد الدينى القربانى، وجمعيات السيدة العذراء، وفيلق مريم، وحركة السلام الرومانى.. إلخ.

المذهب الاجتماعى:

التعرض للمذهب الاجتماعى للكنيسة الفاتيكانية لا يمثل خروجاً عن هذا البحث المتعلق بالحداثة والأصولية وإنما يمثل محوراً أساسيا من المجالات التى راحت تخوضها الكنيسة فى صراعها المستميت من أجل السيطرة وإقامة الكنيسة العالمية التى تزعم فرضها، رغم كل ما تعرضت له من كشف أدى إلى شروخ عميقة فى كيانها نتيجة لأبحاث علماء الحداثة.

ومفهوم المذهب الاجتماعى للكنيسة ـ كما نطالعه فى "القاموس التاريخى للبابوية" هو اهتمام البابا بتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما فى ذلك الأسرة، وذلك على المستوى القومى والعالمى... وقد بدأ الاهتمام بالجانب الاجتماعى فى الخطب الرسولية منذ أواخر القرن التاسع عشر. وكانت الكنيسة قديماً تمنع التعرض للعمل والسخرة على أنهما نتيجة مباشرة لارتباط الإنسان بالخطيئة الأولى وأنه يكفِّر عن ذنبه هذا بكل ما يعانيه من ظلم وعدم تكافؤ... إلا أن صمت الكنيسة الطويل حول هذه الأوضاع المخزية للرأسمالية هى التى أدت إلى ظهور الاشتراكية، وإفلات الطبقة العاملة من قبضة الكنيسة، مع تراكم التطورات الناجمة عن عصر التنوير والثورة الفرنسية وتقدم التقنيات ومفاهيم العصرية والنسبية والتحررية".

وقد أدى هذا الصمت الفاضح الممتد عبر القرون بالإضافة إلى كل المتغيرات المتضافرة إلى تبديل موقف الكنيسة حتى وإن كان على حساب ما فرضته من عقائد، وأصدر البابا ليون الثالث عشر (١٨١٠ ـ ١٩٠٣) أول خطاب رسولى فى تاريخ البابوية يهتم بالناحية الاجتماعية الاقتصادية فى ١٥ مايو ١٨٩١ بعنوان "أشياء جديدة" وتحته العنوان الفرعى: "حول وضع

العمال" وراح البابا يهاجم فيه تطرف نسق قائم على أولوية رأس المال والكسب، إلا أنه أدان فى نفس هذا الخطاب كل من الاشتراكية ونظرية صراع الطبقات! وراح يتغنى البابا بالأخلاقيات وبالمصالحة بين الطبقات عن طريق "استخدام مسيحى للثروات" موضحاً أنه ستقوم الكنيسة بحماية العمال من أية تطرفات من قبل أصحاب رءوس الأموال... وهو أول خطاب يكشف ارتباط الكنيسة بالرأسمالية وأول إعلان صريح معادٍ للاشتراكية كمذهب عملت الكنيسة على محاربته من أول ظهوره حتى استتبابه كنظام اقتصادى عالمى قادر على إيجاد ما عجزت عنه الرأسمالية من حلول للطبقة العاملة.

ورغم إدانة هذا الخطاب الرسولى لكل مساوئ الرأسمالية وانعكاس ذلك على الأوضاع المشينة للطبقة العاملة إلا أنه لم يتعرض لنفس المؤسسة أو لنفس النسق فى حد ذاته. وتوارث البابوات هذا الخطاب التوجيهى وراحوا يؤكدون خطوطه الرئيسية فى كل تاريخ احتفالى، بمناسبة مرور عشرين عاماً وخمسين عاماً، وآخرها البابا يوحنا بولس الثانى الذى أصدر خطابه الرسولى وبنفس العنوان بمناسبة مرور مائة عام. وإن كانت الخطب المتتالية تتضمن بعض الإضافات، وفقاً لما يستجد من أمور، كمحاربة النقابات العمالية، والنظم السياسية الشمولية والشيوعية الملحدة.

وقد ازداد اهتمام الكنيسة بالوضع الاجتماعى بعد المجمع الفاتيكانى المسكونى عام ١٩٦٥ إذ أعلن بولس السادس فى خطابه ٢٦ مارس ١٩٦٧ إلى فرض رؤية الكنيسة "إلى أبعد من ثنائية («رأس المال العمل») لمدها فى رؤية شاملة إلى العالم أجمع، وهى رؤية تتضمن كل ملامح الأنشطة الإنسانية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والدينية... وطالب المسيحيين بالاهتمام عمليًا بالمشاكل الجديدة مثل الإسكان والتخطيط والهجرة ووضع المرأة والبيئة والتيارات الفكرية الجديدة وخاصة تلك الناجمة عن تقدم العلوم الإنسانية وانتشارها" (القاموس التاريخى للباباوية).

وهى نفس المحاور التى انعكست على الخطب الرسولية للبابا يوحنا بولس الثانى، الذى اهتم فى الخطاب الذى احتفل فيه بمرور مائة عام على "المذهب الاجتماعى" للكنيسة. "وأشاد فيه بانهيار الأنظمة الاشتراكية وحث فيه الأتباع على تطبيق رؤية مسيحية للاقتصاد فى مواجهة النموذج الرأسمالى الذى أصبح من الآن هو الوحيد الباقى فى الساحة وإن كان يعانى من مصاعب جمة". ومن المعروف أن الخطاب الرسولى المعنون "أشياء جديدة" الصادر فى ١٥ مايو ١٨٩١ هو الخطاب الرسولى الوحيد الذى يتم الاحتفال به بشكل دورى. وبذلك بدأ ما يطلق عليه "اللاهوت الاجتماعى" للفاتيكان وكأنه يطرح نظاماً بديلاً عن الاشتراكية إلا أن التحالف الرأسمالى الدينى القائم منذ قرون يؤكد التلاعب بالألفاظ. أما كازانوفا فيشير فى المرجع السالف الذكر إلى أن هناك عددا كبيرا من رجال الكنيسة يطالب بتبنى النظام الاشتراكى كنظام اقتصادى - اجتماعى مع استبعاد ما به من إلحاد.

البابوية والماركسية:

«منذ صدر أول اتهام من الكرسى الرسولى لليسار من البابا بيوس التاسع فى ١٨٤٦/١١/٩ حتى إدانة البابا يوحنا بولس الثانى فى خطابه الرسولى الصادر فى ١٩٩١/٥/١، أى على مدى قرن ونصف تقريباً والكنيسة لم تكف بلا هوادة عن إدانة مخاطر ومساوئ العقيدة الناجمة عن أفكار كارل ماركس"! ذلك هو ما يقوله بوضوح الباحث جان لوك شابو J.L. Chabot فى كتابه عن "العقيدة الاجتماعية للكنيسة" الصادر عام ١٩٩٢. وهو الكتاب الذى أصدره بعد كتابه الشامل عن "تاريخ الفكر السياسى" (فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ١٩٨٨)، ومن العبارات التى لها مغزاها بموضوعنا فى هذا البحث، يقول شابو:

"إن الانهيار الفعلى والموضوعى المذهل لمعظم الأنظمة الشيوعية فيما بين ١٩٨٩ و١٩٩١ قد قوبل من العديد من المراقبين على أنه تأكيد ونتيجة

لذلك الصراع الصامت الذى قاده رئيس الكرسى الرسولى". وإن لم يكن مضمون هذه العبارة بجديد، فما أكثر المراجع، بل وما أكثر الجرائد والمجلات التى راحت تؤكد وتثبت كيفية تنفيذ ذلك المخطط الداهية، ومنها من أورد أرقام الملايين من الدولارات التى تم إنفاقها فى سبيل تحقيقه... إلا أن ما يمتاز به جان لوك شابو هو استشهاده بالتفصيل بأهم الخطب الرسولية التى صدرت فى هذا الصدد وخاصة بعد تكوين الاتحاد السوفيتى، حتى الخطاب الأخير للبابا يوحنا بولس الثانى.

ولم يغفل إضافة كشف بكل الخطب الرسولية المتعلقة بإدانة الشيرعية على مدى رئاسة سبع باباوات بما فى ذلك المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى، وعددها جميعا ٣٥ خطاباً. وكل هذه النصوص الملزمة لكل الملوك والرؤساء المرتبطين بالكرسى الرسولى، تدين الماركسية بكل المسميات الممكنة فيما بين الماركسية، والاشتراكية، والبلشفية، والشيوعية، والشيوعية الليلينية... الخ.

ويوضح جان لوك شابو كيف بدأ البابا بيوس التاسع يدين "ذلك المذهب المقيت المسمى الشيوعية" عام ١٨٤٦ قبل أن يقوم كارل ماركس وفريدريك إنجلز بإعلان "بيان الحزب الشيوعى" عام ١٨٤٨؛ إلا أن البابا كان يهدف إلى إدانة ومحاصرة هذه المبادئ المناوئة لكيانه الكنسى قبل انبثاقها وانتشارها أكثر مما كانت عليه.

وحينما واصل البابا بيوس الحادى عشر مسيرة الإدانة، وراح يتهم الشيوعية والاشتراكية فى مارس عام ١٩٣٧، كانت هناك ثورتان قد تم تحقيقهما: الثورة البلشفية والثورة المكسيكية. وقد جعل لينين من موسكو المركز الجديد للاشتراكية العالمية بدلاً من برلين والحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى. وقبل ذلك الخطاب بخمسة أيام كان نفس البابا يهاجم أخطاء ومساوئ النظام الألمانى والنازية، مثلما تم هجوم مساوئ العصرية وإدانتها.

ولا يسع المجال هنا لتناول كل هذه النصوص الخمسة والثلاثين،

وجميعها تشترك فى الخطوط العامة من حيث إن الشيوعية نظام خطير، قائم على المادية الجدلية والتاريخية، وإنها تزعم تقديم الحلول للمشاكل الاجتماعية، وإنها نسق يتنافى مع العقل والمنطق ويرمى إلى قلب النظام الاجتماعى الراسخ، وانها صراع مع سبق الإصرار للمساس بكل ما هو إلهى... إلخ. وكلها نصوص جديرة بالقراءة والتحليل لنرى كيف يتم وضع الخطط، وكيف يتم توارثها وتنفيذها، وكيف لا يعدم ذلك الكرسى الرسولى الوسيلة ـ أيًا كانت ـ حتى يصل إلى غرضه وصون كيانه الذى يحاول الحفاظ عليه منذ قرابة ألفى عام. لكن الشروخ تزداد عمقاً، والكذب يزداد انكشافاً.

وهنا نورد استشهادين لارتباطهما الواضح بموضوع هذا البحث. إذ "لم يكف البابا بيوس الحادى عشر عن إدانة التعارض غير الحقيقى بين الأيديولوجيتين ليوضح كيف أن الاشتراكية نجمت تاريخيًا عن الليبرالية "على حد قول شابو، إذ يقول البابا: "إن العمال كانوا قد استعدوا لمثل هذه الدعاية عن طريق التخلى عن الدين والأخلاق الذى دفعهم إليه الاقتصاد التحررى. ولا غرابة أن نرى ذلك فى عالم انحسرت عنه المسيحية وانتشرت فيه الأخطاء الشيوعية". ويؤكد شابو "أن انتقاد الماركسية منذ قرنين لم يكن إلا ملمحاً لرفض رؤية الإنسان والعالم الذى جرى العرف على تسميته "عصرى" والذى يتعارض تماماً وكلية مع المسيحية". وفى رسالة إذاعية للبابا نفسه بمناسبة عيد الميلاد عام ١٩٤٩ قال فيها مواصلاً إداناته: "وبدلاً من وضعه الحقيقى كإنسان أصله من الله ومصيره إليه، أقاموا صورة زائفة لإنسان مستقل دينيًا، ومشرّع بلا أية رقابة، وغير مسئول تجاه أمثاله من البشر وتجاه المجتمع، ولا أى مصير آخر له بعيداً عن هذه الأرض، ولا أى هدف سوى الاستمتاع، ولا أى قانون سوى الأمر الواقع، وإرواء رغباته غير المنضبطة"!

وهى نفس الفكرة التى تناولها البابا يوحنا بولس الثانى عام ١٩٩١

حينما راح يحلل الخطأ الإنساني للاشتراكية قائلاً: "إن الإلحاد الذى يتحدثون عنه شديد الارتباط بعقلانية فلاسفة التنوير التى ترى الواقع الإنسانى والاجتماعى بطريقة ميكانيكية. وهم بذلك ينكرون الحدس الأعلى لعظمة الإنسان الحقيقية، وتصغيره لعالم الأشياء وتصعيد التناقض الذى يشعر به فى قلبه بين الرغبة فى إكمال الخيرات وعجزه عن الحصول عليها، وخاصة حاجته إلى الذى ينجم عن ذلك" ـ والخلاص بالطبع فى يد رجال الكهنوت! أما تحسين الأوضاع فعليه أن ينتظرها فى العالم الآخر كما تقول المؤسسة الكنسية.

ومثلما تمت محاربة الاشتراكية والشيوعية قامت الكنيسة بمحاربة ذلك التيار الجديد الناجم عنها فى أمريكا اللاتينية، وهو: لاهوت التحرر. والتحرر المقصود هنا هو التحرر من سيطرة الفاتيكان ورجاله. وهو ما يتناوله روجيه جارودى، المفكر الماركسى[1]، بوضوح لا لبس فيه من خلال تجربة الأسقف هلدر كامارا من أجل التحرر من "لاهوت السيطرة". وهو ما يكشفه بالتفصيل والمستندات فى كتابه عن "الأصوليات"، ليوضح تضافر جهود الكرسى الرسولى والسياسة الأمريكية وخاصة جهاز المخابرات الأمريكية لمحاصرة الكنيسة الشعبية فى بلدان أمريكا اللاتينية، وذلك من قبيل قرار للإدانة ضد لاهوت التحرر الصادر عن لجنة عقيدة الإيمان (محاكم التفتيش سابقاً) فى ١٩٨٤/١١/٢٣، وقرار سانتافى الصادر فى ١٩٨٥/٢/٧ حيث أعرب رجال ريجان والمخابرات المركزية الأمريكية عن ضرورة "أن تبدأ السياسة الأمريكية فى مواجهة لاهوت التحرر". موضحاً كيف جاهد ذلك التيار المتعصب فى روما لاستعادة كل القيادات المركزية فى قبضته، والسيطرة على الجامعات والمعاهد اللاهوتية والتحكم فى العاملين فيها وحرمان كل من يخرج عن

(١) بدأ جارودى يتراجع عن الإسلام منذ أوائل التسعينات وهو ما يبدو فى كتابه "أصوليات" ثم أعلن ارتداده عن الإسلام ليبشر بالمسيحية فى كتابه المعنون "نحو حرب دينية؟" الصادر عام ١٩٩٥ وليواصل تدعيم الاشتراكية التى لم يتخل عنها منذ بداية مشواره الفكرى.

الخط الفاتيكانى "الأصولى"، وبالتالى وضع الأبحاث والدراسات تحت الوصاية وحرق المراجع التى تناقض التيار الرسمى. وبذلك يرى جارودى "أنها تزيد من مواقفها الأصولية المتعصبة بالعودة إلى الماضى والرغبة فى فرض قانونها قهراً على الصعيد الاجتماعى، بالتذرع بلغة شعبية ضد اختيار الشعوب الفقيرة، وفى الصعيد السياسى، بالعودة إلى المركزية السلطوية؛ وفى الصعيد الثقافى، بفرض مفهوم غربى للعقيدة والإيمان".

ثم يوضح جارودى كيف قامت الكنيسة الباباوية بمحاصرة لاهوت التحرر بإيقاعات متتالية خاصة فى عقد الثمانينيات، وكانت الكنائس المحلية شديدة الاحتجاج على تدخلات الكرسى الرسولى فى شئونها، ومنها "بيان مدينة كولونى" بألمانيا الصادر فى ٢٧ يناير ١٩٨٩ وقد وقّع عليه مائة واثنان وسبعون من علماء اللاهوت من مختلف الكليات اللاهوتية بألمانيا والنمسا وسويسرا وهولندا.

وفى منتصف القرن العشرين أيضاً وخاصة فيما بين ١٩٤٤ و١٩٥٤، بينما لاهوت التحرر يتكون فى بلدان أمريكا اللاتينية ويزداد انتشاراً ازدهر فى فرنسا تيار آخر مماثل يعرف باسم "الرهبان ـ العمال". وهى محاولة لتحقيق وجود جديد للكنيسة بعيداً عن السلطة البابوية وبذخها الفاحش، حيث كان القس يتقاسم نفس حياة العمال بضنكها وبؤسها ويعايش مشاكلهم.

إلا أن المقارنة كانت جد خطرة على الكيان الفاتيكانى. وعلى الرغم من "وجود العديد من الكاثوليك فى الحكومات والإدارات والمؤسسات المحلية الأوربية، أى على الرغم من ذلك الوجود القوى للكنيسة، لم يكن من الممكن عدم ملاحظة أزمة واضحة فى تجنيد أو استمالة أعضاء جدد لكادر الرهبنة الرسمى "على حد قول أندريا ريكاردى فى كتابه عن "سلطة البابوية، من بيوس الثانى عشر إلى بولس السادس"، خاصة وأن نفس الظاهرة امتدت إلى إيطاليا.

وفى نفس هذه الفترة بدأت عمليات تحرر البلدان من الاستعمار، وكان

على الكنيسة أن تستعد بمبشرين لهذا الوضع الجديد "كما يوضح ريكاردى، وتوالت الإجراءات القمعية لبيوس الثانى عشر التى راح يدعمها بخطابه عام ١٩٥٧ حول الأساقفة والبعثات التبشيرية Fidei Donum الذى طالب فيه "بانتماء جديد تبشيرى من كافة أعضاء الكنيسة بكل تدرجاتها مؤكداً على أهمية الكنائس المحلية لمواجهة أخطار انحرافات بعض هذه الكنائس فى مواجهة القوميات، والشيوعية، والإسلام وتأثير مادية المجتمع الاستهلاكى الغربى"[١] وهى من المرات القليلة التى يأتى فيها ذكر الإسلام بهذا الوضوح.

الإجراءات القمعية:

من أوضح الأمثلة على الإجراءات القمعية للأصولية الكنسية التى يوردها روجيه جارودى، فيما يتعلق باليهود والنازية، ما صدر من قوانين لقتل حرية الرأى وخاصة حرية البحث التاريخى. وذلك بالنسبة للفقرة التى أضيفت للبند ٢٤ لقانون حرية الصحافة الصادر عام ١٨٨١. إذ نصت الإضافة على "معاقبة كل من يعترض على وقوع جريمة أو عدة جرائم ضد الإنسانية كما هى موضحة بالبند رقم ٦ للمحكمة العسكرية الدولية الملحقة باتفاقية لندن فى ١٩٤٥/٨/٨، بالعقوبات المنصوص عليها".

وبهذه الإضافة ـ كما يقول جارودى ـ "أصبحت الحقيقة التاريخية الرسمية مقدسة ولا يمكن المساس بها، ولا يمكن لأى فرد أن يعترض أو يدين نتائج محكمة نورنبرج التى تحولت بذلك" إلى معيار معصوم من الخطأ، وإقرار نهائى لحقيقة تاريخ الحرب العالمية الثانية. ولم تحظ أى محكمة عبر التاريخ أو فى كل الشعوب بمثل هذه الحصانة" التى حصلت عليها هذه المحكمة.

وهذه المحكمة الاستثنائية كانت بمثابة الفصل الأخير من فصول الحرب العالمية الثانية. وقد أعلن روبرت جاكسن، المدعى العام للولايات المتحدة، أثناء جلسة ٢٦ يوليو عام ١٩٤٦ قائلاً: "مازال الحلفاء من الناحية التقنية فى حالة حرب مع ألمانيا. وهذه المحاكمة، بصفتها محكمة عسكرية،

فهى تمثل استمرارا للجهود الحربية للحلفاء". وهو نفسه الذى أعلن أن عدد ضحايا اليهود ستة ملايين شخص. وكان قانون هذه المحكمة ينص على مايلى: "المادة ١٩: لن تلتزم المحكمة بالقوانين التقنية الخاصة بإدارة الأدلة. وإنما ستتبنى وتطبق إجراء سريعاً بقدر الإمكان - ويستخدم النص الإنجليزى كلمة "عاجلاً" - وغير تقليدى، كما ستقر أى وسيلة تراها ذات قيمة مقنعة. وتنص المادة ٢١: أن المحكمة لن تطلب إحضار دليل الوقائع ذات الشهرة العامة، وإنما ستعتبرها مسلَّم بها. كما ستعتبر أيضاً الوثائق والتقارير الرسمية لحكومات الأمم المتحدة كأدلة أصلية".

ويوضح جارودى كيف أن كل هذا التلاعب "الرسمى" بالقوانين والصياغات لم يكن إلا لتمرير الرقم المبالغ فيه لضحايا اليهود فى أفران الغاز. إذ يؤكد أن رقم الأربعة ملايين من الضحايا - الذى قاله السوفييت - رقم مبالغ فيه ولا يمت إلى الواقع بأية صلة - فى حين قد رفع الأمريكان الرقم إلى ستة ملايين. بينما الأبحاث التاريخية الحديثة تؤكد أن رقم الضحايا لم يصل إلى المليون. ويؤكد جارودى أن عدد الباحثين الذين راحوا يراجعون هذه الأرقام قد تزايد خاصة بعد المقال الذى نشرته جريدة "لوموند" فى ١٩٩٠/٧/١٩ وفى ١٩٩٠/٧/٢٣ والذى أشارت فيه الجريدة إلى ذلك التلاعب بالأرقام وبالوثائق والقوانين إلا أن عمليات التعتيم على انتشارها هى السائدة.

وبذلك أصبحت القوانين التى أضيفت لتمرير قرارات محكمة نورنبرج قيمة معيارية لتحديد الخطوط التى لا يمكن تخطيها فى البحث التاريخى، أو مناقشة هذه الأبحاث وطبعها، أو نشرها فى الصحافة.

ويستند جارودى وغيره من الباحثين إلى أن رفع رقم الضحايا بهذه الصورة المبالغ فيها - وهو ما يصل إلى أكثر من ستة أضعاف الواقع، كان من أجل الدعاية التى قام بها اليهود الصهاينة ومن هم وراءهم لتهيأة الجو العام

العالمى للإسراع بإقامة الكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة. بل إن هناك من يشكك فى وقوع هذه المجزرة النازية من أساسها(1)!

ولم نستشهد بهذه الواقعة الثابتة تاريخيًا إلا لارتباطها بالكرسى الرسولى وصراعه ضد الحداثة، وقيامه بمخالفات يصعب التعبير عن جسامتها فى حق هذه النصوص التى يدافع عنها، وفى حق الشعوب التى يصر على ترأسها. فموقف الفاتيكان من قضية اليهود قديماً وحديثاً بحاجة إلى وقفة لنرى كيف أن الأهواء والأغراض والمصالح هى التى تتحكم وليس الدفاع عن "الأصول" المزعومة.

فاتهام الكنيسة اليهود بقتل السيد المسيح - كما يقولون - طوال ألفى عام معروف وليس بحاجة إلى إثبات، وتذكير الكنيسة لأتباعها بذلك فى كل قداس أحد معروف أيضاً. إلا أن المتغيرات الناجمة عن الحرب العالمية، والعمل على إنشاء كيان صهيونى فى فلسطين المحتلة قد قوبل باعتراض شديد من الكرسى الرسولى. وكان قد تقبّل فرض الحماية البريطانية على فلسطين عام ١٩١٩ بصعوبة "لأنها لم تكن قوى كاثوليكية" كما يقول المؤرخ فيليب لوفيلان. وأيام التقسيم" فى أواخر ١٩٤٧، كان الكرسى الرسولى يحبذ أن تكون فلسطين دولة عربية ذات سيادة تحصل فيها الجماعة الكاثوليكية على مميزات يتفق فيها بدلاً من تقسيمة تخضعها لدولة يهودية". لكن البابا بيوس الثانى عشر قد أقر ذلك التقسيم واشترط فى خطابه الصادر فى ١٩٤٨/١٠/٢٤ أن يكون لمدينة القدس وضع منفصل فى قضية "التقسيم"، إلا أنه أثناء انعقاد المجمع الفاتيكانى المسكونى الثانى قام البابا بولس السادس عام ١٩٦٤ بزيارة الأراضى المقدسة. وفى ١٩٦٥/١٠/٢٨ أصدر المجمع بيانه

---

(١) وقد تناول جارودى هذه القضية وأكذوبة الملايين الستة التى تفضح التحالف الصهيونى الغربى لاحتلال فلسطين واغتصابها من أهلها، ذلك المخطط الذى تم تنفيذه بتواطؤ بعض الملوك والرؤساء العرب والمسلمين.. وقد أورد أهم التفاصيل والخبايا فى كتابه الأخير المعنون: "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" الصادر مطلع عام ١٩٩٦ عن دار نشر ساميشدات.

الشهير الذى برأ اليهود من قتل المسيح وحمّل وزر مقتله على جميع البشر!! وبعد الاحتجاجات التى ارتفعت آنذاك، عاد وحمّله على المسيحيين وحدهم!! ويالها من ضغوط وياله من تلاعب.

وفى نفس ذلك البيان الذى برأ اليهود المعنون "زماننا هذا" نطالع الفقرة التالية التى تقول إضافة إلى التبرئة: "والأكثر من ذلك، أن الكنيسة التى تستنكر كل أشكال الاضطهاد ضد الناس جميعاً أيًا كانوا، لا تنسى تراثها المشترك مع اليهود. لذلك، تأثراً منها - لا بالأسباب السياسية - وإنما بالسبب الدينى للحب الإنجيلى، فهى تأسف على العدوات والاضطهادات وكافة مظاهر معاداة السامية التى قادتها ضد اليهود أيًا كانت الفترات التى وقعت فيها وأيًا كان مرتكبوها!!

وازدادت العلاقات تقارباً بين الكرسى الرسولى والكيان الصهيونى لفلسطين المحتلة، ففى عام ١٩٦٩ قام كل من جولدا مائير وموشيه ديان وإسحاق شامير وشيمون بيريز بزيارة الفاتيكان زيارة رسمية، وإن لم تسفر الزيارة "رسميًا" وقتها عن شىء إلا أن البابا يوحنا بولس قد قام عام ١٩٨٦ بزيارة طوّاف الحاخام الأكبر فى معبد روما اليهودى! وبعدها بعدة أعوام، أى فى عام ١٩٩٢ تم إقامة علاقات دائمة بين الكرسى الرسولى واليهود! وفى مطلع عام ١٩٩٣ قام كبير حاخامات القدس بزيارة الفاتيكان، وفى الثلاثين من شهر ديسمبر عام ١٩٩٣ تم توقيع الاتفاق بين الكرسى الرسولى والكيان الصهيونى المحتل لفلسطين، والذى بموجبه تقام علاقات بين الطرفين ويعترف الكرسى الرسولى "بأمر الواقع" أى الاعتراف "بدولة إسرائيل" وبالقدس عاصمة أبدية لها.

وينص البند الثانى من هذه الاتفاقية المخزية للكاثوليك على ما يلى: "ينتهز الكرسى الرسولى هذه المناسبة ليعيد إدانته للكراهية والاضطهاد وكل مظاهر معاداة السامية الأخرى التى وجهها ضد الشعب اليهودى وضد أى

يهودى، أيًا كان، وأيًا كانت الظروف التى وقع فيها، وأيًا كان الشخص الذى اقترفها. ويأسف الكرسى الرسولى خاصة على الهجمات الموجهة ضد اليهود وتدنيس المعابد والمقابر اليهودية، وهى أفعال تهين ذكرى ضحايا محارق اليهود، وخاصة حينما تتم فى الأماكن ذاتها التى شهدت عليها"!!

ولن نقول يالهول الذلّ والمهانة التى ينضح بها مثل هذا النص، ولكن سنقول لمن يتمسكون "بالأصول المنزلة" ـ كما يقولون ـ يالهول ابتعاد عبارات هذه الاتفاقية عما قاله السيد المسيح لحواريه: "... إنكم أنتم الذين تبعتمونى فى التجديد متى جلس ابن الإنسان على كرسى مجده تجلسون أنتم أيضاً على اثنى عشر كرسيًا تدينون أسباط إسرائيل الاثنى عشر..."! (متى ١٩:٢٨) أى إن إدانة إسرائيل باسباطها مفترض أنها ممتدة حتى يوم القيامة كما يقول السيد المسيح! وهى ليست الإدانة الصريحة الوحيدة فى الأناجيل". فقد لعنهم السيد المسيح وهو القائل: "ولكن هذا الشعب الذى لا يفهم الناموس هو ملعون" (يوحنا ٧ : ٤٩)؛ "لو كنتم أولاد إبراهيم لكنتم تعملون أعمال إبراهيم" (يوحنا ٨ : ٣٩)؛ "أنتم من أب هو إبليس وشهوات أبيكم تريدون أن تعملوا... وأما أنا فلأنى أقول الحق لستم تؤمنون" (يوحنا ٧ : ٤٤ ـ ٤٥) وبعد أن كررها مرتين قال: "الذى من الله يسمع كلام الله لذلك أنتم لستم تسمعون لأنكم لستم من الله" (يوحنا ٧ : ٤٧). فما كان من اليهود إلا أن قالوا له: فى الخطايا ولدت أنت بجملتك وأنت تعلمنا فأخرجوه خارجاً" (يوحنا ٩ : ٣٤).

ولم يكتف اليهود بإخراج يسوع، وإنما كما نطالع فى أعمال الرسل، على حد قول بولس، مؤسس المسيحية التى يلتزم بها الفاتيكان إذ يقول بوضوح: "أيها الرجال الإسرائيليون اسمعوا هذه الأقوال يسوع الناصرى رجل تبرهن لكم... أخذتموه... وبأيادى آثمة صلبتموه وقتلتموه" (٢:٢٢ ـ ٢٣)؛ وقال أيضاً: "... إله آبائنا مجّد فتاه يسوع الذى أسلمتموه أنتم وأنكرتموه أمام وجه بيلاطس" (٣:١٣)؛ وقال أيضاً: "رئيس الحياة قتلتموه" (٣:١٥)...

والعديد غيرها من الآيات التى مازالت واردة فى الأناجيل المتداولة.

ولا نعتقد أن هذا التغيير الرهيب فى موقف الفاتيكان من اليهود ناجم عن "السبب الدينى للحب الإنجيلى" كما تقول وثيقة مجمع الفاتيكان الثانى، وإنما هى نتيجة لذلك الذى استبعدته الوثيقة، أى "لأسباب سياسية" بحتة... تلك الأسباب التى مهما تنوعت على مر الزمان فقد راح ضحيتها ـ منذ بدأ التحريف حتى يومنا هذا ـ ملايين من البشر... ملايين من الأتباع "المنشقين" وملايين من غير الأتباع فى مختلف القارات... ولا يسع المجال هنا لتناول هذه المجازر ولا هذه الدماء التى سالت أو أسالتها الأيادى المتعصبة فى معركتها الضارية ضد أى محاولة كاشفة لآثامها بزعم الحفاظ على "الأصول" و "الأصولية"، وإنما سنشير باقتضاب إلى الموقف السياسى للكرسى الرسولى الذى أدى إلى هذا التغيير الفاضح المتناقض مع "الأصول" ومع العقيدة المسيحية برمتها. وهى الواقعة المعروفة فى التاريخ والمراجع باسم "صمت بيوس الثانى عشر" ـ وما أكثر المراجع التى تناولت هذا الصمت، منها على سبيل المثال سكانولينى Scatolini: الوثائق السرية للدبلوماسية الفاتيكانية" (١٩٤٨ ـ ج٢)؛ فالكونى Falconi: صمت بيوس الثانى عشر أمام التاريخ" (١٩٦٥)ك مورلى Murly: "دبلوماسية الفاتيكان واليهود أيام المحرقة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣" (١٩٨٠)، وجاك نوبيكور Nobecourt: وكتابه عن "النائب الرسولى والتاريخ" (١٩٦٤) ويتناول نفس الصمت أيضاً، ذلك الصمت الذى أثار العديد من التساؤلات التى ظلت وقتها بلا إجابة، حتى ظهور الوثائق التى راحت تبدد الصمت. وهى وثائق فى نفس قيمة مخطوطات قمران وإن كانت على صعيد آخر..

ويتلخص الموضوع لا فى عدم إدانة الكرسى الرسولى للحروب بعامة وخاصة الحرب العالمية الأولى والثانية، وهى إدانة لم تصدر حتى يومنا هذا، ولا لأى حرب من الحروب، وإنما تواطؤ البابا بيوس الثانى عشر أيام النازى، وصمته على اعتقال وترحيل ستين ألفاً من يهود النمسا، عبر إيطاليا إلى

بولندا طعاماً للمحارق، حيث معسكرات الغاز؛ وصمته على اعتقال آلاف اليهود الإيطاليين الذين تم ترحيلهم يوم السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٤٣، وكان العدد المطلوب فى قوائم النازى ستة آلاف. وحاول البابا دفع الفدية بالعملات الذهبية عن عدد آخر من اليهود الإيطاليين. والصمت المقصود أو المتهم به البابا بيوس الثانى عشر هو صمته على مجازر اليهود وتواطؤه فيها بالسكوت على موت أبناء جلدته. وقد قام المؤلف المسرحى الألمانى رولف هوفهوت بتناول هذا الموضوع فى مسرحية بعنوان: "النائب الرسولى" قدمت فى برلين عام ١٩٦٣ ثم جابت مسارح أوروبا إدانةً لذلك الصمت الذى دفع الكرسى الرسولى ثمنه بالخروج عن دينه بكل الموازين وكل النواميس. ورغم هذا كله لايزال يجاهد لفرض هذه المسيحية ـ التى حاد عنها ـ على العالم أجمع!

ولم نذكر شيئاً عن تلميحات بعض المراجع التى تناولت قضية ذلك الصمت بأن الكرسى الرسولى هو الذى أعطى إذن بداية تلك المجزرة التى قام بها النازى.



الوضع الراهن

نتناول فى هذا الجزء من البحث "الوضع الراهن" نتيجة لأزمة الحداثة لتوضيح أنها لم تكن مجرد أزمة عابرة تمت محاصرتها لاقتلاعها أو لطمس معالمها، وإنما هى لا تزال مستمرة متفاقمة فى كشفها حتى الانفجار أو الانهيار كما يقولون. لذلك سنشير إلى بعض أهم نتائج أبحاث علماء الحداثة فيما يتعلق بالنصوص الإنجيلية، وبموقف الكنيسة من بعض أهم القضايا، وهى المجتمع، تحريم الزواج، والعلم.

النصوص الإنجيلية:

ترددت بعض العبارات طوال هذا البحث فيما يتعلق بالنصوص الإنجيلية وأهمها عبارات التحريف، والتناقض. وقد توصل علماء اللغويات والتفسير إلى هذا القرار بفضل تقدم دراسة نشأة اللغات وتطورها، وكل ما قاموا به من دراسات تحليلية أوضحت ـ أو بمعنى أدق: أثبتت أن هذه النصوص أو ما يطلق عليه "الكتاب المقدس" لم يكتب قطعاً فى الأزمنة التى تزعمها الكنيسة ولم يكتبها الأشخاص التى تعرف هذه النصوص بأسمائهم استناداً إلى التركيبات اللغوية وإلى مقارنة الوقائع الواردة فيها بالتاريخ. وانتهوا بالقطع إلى أنها ليست نصوصاً منزلة وأنه قد عبث بها على مر الزمان: ومن هنا فقدت هذه النصوص مصداقيتها، واهتز يقين الأتباع،

وانفتح الباب للإلحاد على مصراعيه... وإلا لما جرأ كاتبو بيان "فرحة وآمال" الصادر عن المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥) أن يعربوا عن مسئولية الكنيسة عن تطور الإلحاد ـ ولو مسئولية بسيطة!!!!

ونوجز فيما يلى بعض التناقضات التى كشفت عنها هذه الدراسات فيما يتعلق بالعهد الجديد وأناجيله الأربعة، فإن كانت منزّلة فعلاً لما تضاربت فى سرد الحدث الواحد أو لما أغفلت بعضها أهم الدعائم العقائدية، وذلك من قبيل صعود يسوع إلى السماء بجسده، فلا متى ولا يوحنا يذكران شيئاً عن ذلك الحدث. بينما يضعه لوقا فى نفس يوم البعث فى إنجيله، وفى أعمال الرسل وضعه بعد البعث بأربعين يوماً! أما مرقس فيذكر الصعود دون تحديد موعده وكأنه حدث لا قيمة له. وبذلك يبدو صعود السيد المسيح إلى السماء لا سند له يعتد به فى هذه الأناجيل...... وتتضارب الأناجيل حتى فى تحديد مولد يسوع. فبينما لا يذكر بولس شيئاً عن مولده أو طفولته يقول متى إنه ولد قبل وفاة هيرود، يقول لوقا قبل وفاة هيرود وأثناء عمل أول حصر للتعداد الذى أمر به قيصر أغسطس فى "كل المسكونة" وكان كويرينوس حاكماً لسوريا. إلا أن التاريخ المدنى المعاش يقول إن هيرود مات عام ٤ قبل الميلاد، وكويرونيوس وصل سوريا عام ٦ ميلادية أى بعد وفاة هيرود بعشر سنوات!

وتتضارب الأناجيل فى تحديد اليوم كذلك وليس السنة فقط، إذ يحتفل به الغرب فى ٢٥ ديسمبر والكنيسة الشرقية فى ٧ يناير ـ بينما يقول القرآن الكريم عن السيدة مريم أثناء الوضع ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ (٢٥ مريم) أى أن البلح قد طاب وصلح جنيه وموسم البلح فى الصيف، وهو يقينا موعد ميلاد السيد المسيح. كما تتضارب فى تحديد نسب يسوع إذ يقول كل من متى ولوقا إنه من نسل داود، وذكر الأول اثنين وأربعين اسماً لنسبه، بينما ذكر الثانى سبعا وسبعين من إبراهيم ليسوع..... ويقول العلم إنه لا يمكن أن يكون من نسل داود لأن ذريته انقطعت بموت زروبابل،

كما أن جعله من نسل داود يتنافى مع فكرة النسب الإلهى وأنه ابن الله أو الله نفسه كما يزعمون!!! كما أن جعله من نسب داود يلغى فكرة ميلاده العذرى...

ويوضح العلماء أن ختان يسوع الإله - إن كان إلهاً كما يزعمون - يعنى تحالف الله مع نفسه فالختان رمز للتحالف مع الله! كما تتناقض حول فكرة مريم العذراء أمّ الله، فأمّ الله ليست بحاجة إلى أن تتطهر من مولد الإله، بل يقول لوقا "ولما تمت أيام تطهيرها حسب شريعة موسى صعدوا به إلى أورشليم... (٢:٢٢)، وذلك فى نص الإنجيل العربى، أى إن السيدة مريم وحدها هى التى كانت تقضى أو قضيت فترة التطهير من رجس الولادة، بينما نطالع فى النص الفرنسى أن مريم ويوسف النجار قد قضيا فترة التطهير:

“et lorsque furent accomplis les jours pour leur purification, selon la loi de Moise, ils l’emmenérent á Jérusalem....”

وكأن مولد يسوع قد أصاب والده بالرجس المستوجب التطهر!

كما تتناقض الأناجيل فى تحديد مكان مولده فى بيت لحم باليهودية أم فى الناصرة بالجليل - علماً بأن الجليل لا يأتى منها أنبياء كما يقول النص؟! فالنصوص القديمة تشير إلى أن المسيح القادم من نسب داود ببيت لحم.....

وتتضارب الأناجيل فى تحديد أخوة يسوع: والنصوص صريحة، ومنها على سبيل المثال: "أليس هذا هو النجار ابن مريم وأخو يعقوب ويوسى ويهوذا. أو ليس أخواته ههنا عندنا" (مرقس ٦ : ٣) "وكان الجمع جالس حوله فقالوا له: هو ذا أمك وإخوتك خارجاً يطلبونك" (مرقس ٣ : ٣٢)؛ "لأن إخوته أيضاً لم يكونوا مؤمنين به" (يوحنا ٧ : ٥)؛ "هؤلاء كلهم يواظبون بنفس واحدة على الصلاة والطِلبّة مع النساء ومريم أم يسوع ومع إخوته" (أعمال الرسل ١ : ١٤)؛ "ولكنى لم أر غيره من الرسل إلا يعقوب أخا الرب" (رسالة بولس إلى أهل غلاطية ١ : ١٩)، بينما التراث الكنسى يرفض الاعتراف بهذه الأخوة لأنهم ينفون ألوهيته. بل لقد توصل العلماء إلى كلمة التحريف الأساسية هنا

التى تلاعب بها ذلك التراث عند ترجمة الكلمة اليونانية **adelphoi** التى تعنى بوضوح شديد "أخوة" إلى كلمة **anepsoi** وتعنى أبناء عمومة".

وتثير مشكلة أخوة يسوع بالنسبة للكنيسة قضية عذرية مريم قبل وبعد مولده كما تثير قضية "ألوهية" هؤلاء الإخوة والأخوات... لذلك كان من الأسهل للكنيسة أن تتناقض مع النصوص وتغفل وجودهم!

أما عقدة الخطيئة الأولى التى صاغها القديس إيرينى عام ١٥٤م، والتى نسج عليها التراث ما نسج، ومنها تضحية يسوع بنفسه فداء للبشر، وهو ما يستند إليه البابا لتنصير العالم، فيقول جاك دوكين **j. Duquesne**: "إن يسوع لم يذكر أبداً أى شىء بالنسبة للخطيئة الأولى... بل إن ما قاله يخالف فكرة الذنب الجماعى المتوارث كالسيل من جيل إلى جيل" ("يسوع"). كما تم فرض عقيدة الوجود المادى للمسيح فى الافخارستيا عام ٨٣١م، وأعيد فرضها فى مجمع لاتران الرابع عام ١٢١٥ على أنها حقيقة فعلية على الأتباع الإيمان بها!

وهناك تناقض فيما يتعلق بتعميد يسوع، وفى رؤية الحمامة الهابطة من السماء لحظة تعميده، وحول شق السماء وتحدث الرب إليه، وتناقض حول رسالة يسوع، وفى معنى تجربة الصحراء وقضائه أربعين يوماً حيث قام الشيطان باختباره، فكيف يخضع الله لإغراء الشيطان واختباره؟! وتناقض فى تحديد التبشير الذى قام به يسوع، إذ إن أناجيل متى ومرقس ولوقا تقول: إنه بدأ فى الجليل، بينما يوحنا يقول إنه بدأ صبيحة تعميده.... وهناك تناقض فى أسماء الحواريين، فما من إنجيل يعطى نفس الأسماء ولا نفس العدد: فيوحنا لم يذكر أبداً عدد الاثنى عشر، وأسقط اسم متى وسيمون - ومتى هو صاحب أحد الأناجيل المعتمدة، فكيف يسقطه يوحنا؟! ويذكر ناتنيال بينما تغفله الأناجيل الثلاثة الأخرى... ومن أحصى أسماء الحواريين فى الأناجيل لوجدها أربعة عشر وليس اثنى عشر!

ونفس التناقض نجده فى سرد المعجزات التى أتى بها يسوع، ومنها معجزات لا ترد سوى فى إنجيل واحد رغم أهميتها، من قبيل بعث ابن أرملة نعيم الذى لم يذكره سوى لوقا، وبعث لازار الذى لا يرد سوى فى إنجيل يوحنا، والذى لا يزال يسبب الحرج للمفسرين اليوم حتى الكاثوليك منهم "على حد قول الأب ليون دينور ("قراءات فى إنجيل يوحنا")؛ بل يتناقض التفسير فى المعجزة الواحدة من قبيل عرس قانا ودلالة تحويل المياه إلى نبيذ... وبخلاف التباين فى عدد المعجزات التى يصل عددها إلى قرابة الأربعين معجزة، يقص منها متى اثنتين وعشرين معجزة، ويصف مرقص تسع عشرة منها، ونجد أربع عشرة لدى لوقا وسبعا عند يوحنا. ومن المعجزات السبع التى ذكرها يوحنا ست منها توجد لدى الأخيرين.

أما عن صيغة المبالغة فى سرد هذه المعجزات فيقول جاك دوكين: "كان الكتبة يضيفون لهذه المعجزات أو يبالغون فى سردها، مثال شفاء الأعمى، والشخص المصاب بالمس الشيطانى عند مرقس يتحول إلى شفاء أعميين ومجذومين عند متى؛ والأربعة آلاف الذين أطعموا خبزاً فى الصحراء لدى أحدهما تحول الرقم إلى خمسة آلاف لدى الآخر، بينما تحول رقم السلات المملوءة خبزاً من سبع إلى اثنتى عشرة مما يوضح أن عملية الإضافة التى تمت هنا تتم فى أماكن أخرى (المرجع السابق).

ونفس التناقض يلاحظه العلماء فى الأمثال، التى يصل عددها إلى خمسين مثلاً لا يذكر منها يوحنا سوى خمسة ولا ترد لدى الآخرين... كما تتناقض فى تفسيرها، وفى التبشير بالملكوت وفى تعليم الصلاة، التى لا يذكرها سوى كل من متى ولوقا... كما تتناقض فى سرد تصرفات يسوع وفى التزامه بالشرع اليهودى، فمن ناحية يقول يسوع: "لا تظنوا أنى جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء. ما جئت لأنقض بل لأكمل" (متى ٥ : ١٧)، ومن ناحية أخرى وفى نفس الإصحاح الخامس نراه ينقض هذا الناموس فى الآيات من

٢١ إلى ٤٨ إذ يبتدر الحاضرين قائلاً: "قد سمعتم أنه قيل للقدماء... وأما أنا فأقول لكم إن..."! وبمثل هذا الأسلوب يضع يسوع نفسه فوق الشرع.... كما يختلف موقفه عن شرع موسى فى مساعدة المنبوذين وفى العديد من المواقف...

وتتضارب الأناجيل حول يسوع وتحركاته ما بين الجليل ويهوذا وقد أوضح جيرالد ميساديه ذلك بالخرائط التى أرفقها فى كتابه "الرجل الذى أصبح إلهاً" فبينما يقول كل من متى ومرقس ولوقا: إنه لم يذهب إلى القدس إلا مرة واحدة ليموت بها يؤكد يوحنا أنه ذهب إليها خمس مرات.

ويوضح ليون ديفور (المرجع السابق) أن سعف النخيل الذى يشير إليه يوحنا وكانت الجماهير تلوح به يثير مشكلة، لأن القدس آنذاك لم يكن بها نخيل... كما أن الأناجيل الأخرى توضح أن الجماهير كانت تضع معاطفها على الطريق الذى كان على يسوع أن يسلكه متجهاً إلى القدس، وقد اكتفى متى بتحديد أنها كانت تقطع الأغصان من الأشجار، بينما قال مرقس إنها كانت تقطع بعض الأعشاب من الحقول!! ثم يضيف ليون ديفور قائلاً: "إن استخدام سعف النخيل - إن صح - يؤكد وجود مكان قريب به نخيل، وأنه تم طلب هذا السعف من هناك من أجل هذه المناسبة، وذلك يلغى "تلقائية" تجمع الجماهير المشار إليها فى النص الإنجيلى!

كما تتناقض الأناجيل فى تحديد واقعة المعبد وقلب يسوع للموائد وطرده للتجار. وهنا يشير جاك دوكين إلى أن يوحنا يضع هذه الواقعة بعد عرس قانا وبالرجوع إلى تاريخ إنشاء المعبد يتضح أن يسوع كان فى الرابعة والثلاثين من عمره عند حدوث تلك الواقعة! بينما تذكرها الأناجيل الأخرى بعد دخول يسوع القدس.

وما أكثر ما كتبه العلماء والمفسرون حول عبارة "ابن الإنسان" التى ترد فى الأناجيل ٩٢ مرة منها ٩٠ على لسان يسوع! وقد أجمعوا على أن كل هذه

الأقوال لا يمكن ليسوع أن يكون قائلها. ولا نود الدخول هنا فى متاهات تفاصيلها اللغوية أو اللاهوتية لنواصل سرد بعض من كل ذلك التناقض الذى أشار إليه علماء الحداثة فى الأناجيل.

وهناك التناقض حول يهوذا وتسليمه ليسوع، وغسل يسوع لأقدام الحواريين التى لا يذكرها سوى يوحنا، وهو الذى أغفل ذكر تقاسم الخبز والنبيذ الذى أدى إلى بدعة إقامة الإفخارستيا، وهى من الأركان الأساسية للعقيدة. ونفس تفاصيل العشاء الأخير لا ترد كلها فى الأناجيل الأربعة حتى راح البعض يؤكد أن بولس هو الذى أقام هذه العقيدة الإفخارستية! كما تتناقض الأناجيل حول تاريخ العشاء الأخير وهو ما أدى إلى أحد الانقسامات الأساسية فى الكنيسة.

ونفس التناقض نراه فى تحديد وفاة يسوع إذ يقول مرقس ويوحنا: إنه مات يوم الجمعة فى مارس ـ إبريل وهو ما ينجم عنه من التقويم تاريخان: إما فى نيسان عام ٣٠ أو فى عام ٣٣، أو إنه مات فى ٣ أبريل عام ٣٣ عند اقترابه من الأربعين من عمره، أو مات فى ٧ أبريل فى السادسة والثلاثين من عمره!

أما فيما يتعلق بالقضية ومحاكمة يسوع فأهم ما أثير فيها أن يسوع لم يذهب إلى الموت "طواعية وتضحية بنفسه فداء للبشر"، وأن النصوص الخاصة بهذه الواقعة تغص بالإدلة المخالفة لكل ما نسجه التراث بدءًا من تناقض طلبه للأتباع الحصول على سيوف (لوقا ٢٢ : ٣٥ ـ ٣٨) حتى تردد يسوع وطلبه من الله أن يبعد عنه العذاب... وينتقد المؤرخ شارل جينيوبير فى كتابه المعنون "يسوع" (١٩٦٩) كل ذلك المشهد فى الأناجيل بأن كل شهوده كانوا نياماً فكيف لهم أن يروا ويسمعوا ويحكموا على ما وقع؟!. كما ينتقدون تضارب الأناجيل فى وصف من ذهبوا للقبض على يسوع، وتناقضها فى عددهم إذ يقول يوحنا إنهم كانوا فيلقاً من ستمائة من اليهود والرقم مضحك

لمجرد تصور من المطلوب القبض عليه: إنسان أعزل وعشرة رفاق يحملون سيفين! إضافة إلى كل التفاصيل الأخرى التى لا يستقيم منها شيئا، بما فى ذلك لحظة صلبه وعدد من صلبوا حوله، والعبارات التى قالها يسوع، والأشخاص الذين شهدوا ذلك، وخاصة تضارب تفاصيل ما بعد الموت فبينما لم يقل يوحنا شيئا قال مرقس: إن ستارة المعبد تمزقت، بينما أضاف متى أن الأرض انشقت والأموات خرجت بأكفانها تتجول فى المدينة هلعاً - وهى واقعة إن صحّت، على رأى النقاد - ما اختلف أحد فى وصفها!

ولا تقف الخلافات والتناقضات عند ذلك الحد وإنما تمتد إلى من حضروا عملية الدفن، وحول الكفن نفسه، وحول حراسة القبر، وحول المقبرة الفارغة التى لا يقول عنها بولس أى شىء، وتناقض حول ظهور السيد المسيح، وفى عدد مرات ظهوره إلى مالا نهاية من الاختلافات والمتناقضات، فما على القارئ إلا أن يقارن الأناجيل تباعاً أو أن يقارن وصف هذا الجزء الأخير من حياة السيد المسيح كما تصفها الأناجيل الأربعة، فى قراءة متتالية حتى يدرك كيف كان علماء الحداثة على حق فى كل ما أثبتوه من اتهامات وإدانات لصانعى التراث منذ تزييف نصوص المؤرخين ومنها المؤرخ اليهودى فلافيوس جوزيف المولود عام ٣٧ ميلادية، لتتطابق مع الأسطورة، حتى يومنا هذا. وقد أوضحنا الكثير من هذه الآيات فى كتابنا المعنون "تنصير العالم". ومن أهم ما يستند إليه علماء الحداثة لإثبات أن هذه النصوص غير منزلة وأن من الاختلاف الواضح فى الأسلوب الذى لم يكن مستخدماً أو معروفاً آنذاك حتى فى نفس اللغات المنقولة إليها عن الأصول المفقودة، والاختلاف الغريب بين الأناجيل بكل ما بها من نضارب يخالف الأحداث التاريخية المعاشة، إضافة إلى مقارنة عدد الآيات الكاشف وحده. فإنجيل متى الذى يتضمن ١٠٦٨ آية توجد منها ٦٠٠ آية متشابهة لدى إنجيل مرقس. وفى إنجيل لوقا البالغ ١١٤٩ آية تتشابه منها ٣٥٠ آية مع إنجيل مرقس، وإنجيلا متى ولوقا متشابهان فى

٢٣٥ . أما إنجيل يوحنا فيجزم الجميع على أنه تمت صياغته لإثبات ألوهية يسوع ونسبه الإلهى، وهو ما يتناقض مع محاولة جعله من نسب داود ليكون هو المسيح المنتظر ـ كما يقولون فى الأناجيل الأخرى...

"والأدهى من ذلك ـ كما يقول دوكين ـ أن كل الأناجيل الأربعة لا تذكر شيئاً عن الكنيسة وإقامتها وأن الجملة الشهيرة الملصقة ليسوع" وأنا أقول لك أيضاً أنت بطرس وعلى هذه الصخرة أبنى كنيستى" (متى ١٦ : ١٨) عبارة مشكوك فيها لصيغتها اللغوية ومضمونها"، وذلك لأن عبارات يسوع فيما يتعلق بالتبشير ـ وهو الدور الذى تتزعمه المؤسسة الكنسية الحالية لنفسها ـ عبارات شديدة الوضوح وتختلف كلية عن بذخ الثروات الفاحشة التى تنعم بها، إذ يقول: "وأوصاهم أن لا يحملوا شيئاً للطريق غير عصا فقط. لا مزوداً ولا خبزاً ولا نحاساً فى المنطقة. بل يكونوا مشدودين بنعال ولا يلبسون ثوبين"! ذلك هو المظهر الذى طالب به يسوع وأوصى به أتباعه ـ وما أبعد هذا التقشف والكفاف عن البذخ الذى تعجز الكلمات عن وصفه.

المجتمـــع:

يمثل المجتمع بعامة والطبقة العاملة بخاصة مشكلة من المشاكل الأساسية التى تواجهها الكنيسة لازدواجية موقفها. فهى ازدواجية متعددة الجنبات كما يتناولها العديد من المفسرين، وعلى الأخص فى النصف الثانى من هذا القرن، بعد محاولة التعتيم على أزمة الحداثة "والزج بهذا المصطلح بموافقة البابا إلى مجال الحياة الفكرية والنشاط العام" على حد قول إيمل بولا (المرجع السابق).

وأوضح سمة فى هذه الازدواجية هى أن الكنيسة تتشدق بعبارة الديمقراطية فى الوقت الذى لا يمكنها فيه أن تقبل نظاماً يضع السلطة فى أيدى الشعب وليس فى "أيدى الله" (ثيوقراطية) أى فى أيديها... وهو ما جعل حرية الدين والعقيدة فى نظر البابا بيوس الحادى عشر بمثابة "حرية

الضياع" استناداً - كما يقول - إلى "حق الكنيسة فى أن تعلم الجنس البشرى وتسن له القوانين وأن تحكم الشعوب" وهو ما يعنى أن الكرسى الرسولى لا يمكنه التخلى عن السلطة ولا قبول فكرة انفصال الكنيسة عن الدولة، وأدان الاشتراكية لأنها تلغى الملكية الفردية "التى أقامها الله" كما أكد ذلك البابا ليون الثالث عشر بزعم "أنه لا يمكن أن نترك للإنسان حرية الاختيار بين الخير والشر".

لذلك تتلاعب الكنيسة بالنصوص وفقاً لمصالحها ووفقاً لما تود فرضه على المجتمع، والنصوص التى تستند إليها فى هذا المجال، منذ أولى خطواتها السلطوية، نصوص تفرض الحفاظ على نظام العبودية والسلطة المطلقة، ومنها: "والعبيد أن يخضعوا لسادتهم ويرضوهم فى كل شىء غير مناقضين غير مختلسين بل مقدمين كل أمانة صالحة لكى يزيّنوا تعليم مخلصنا الله فى كل شىء" (رسالة بولس إلى تيطس ٢ : ٩ ـ ١٠)؛ "فاخضعوا لكل ترتيب بشرى من أجل الرب إن كان للملك فكمن هو فوق الكل. أو للولاة فكمرسلين..." (رسالة بطرس الأولى ٢ : ١٣ ـ ١٤)؛ "ذكرهم أن يخضعوا للرياسات والسلاطين ويطيعوا مستعدين لكل عمل صالح" (رسالة بولس إلى تيطس ٢ : ١)؛ "جميع الذين هم عبيد تحت نير فليحسبوا سادتهم مستحقين كل إكرام لئلا يفترى على اسم الله وتعليمه. والذين لهم سادة مؤمنون لا يستهينوا بهم لأنهم إخوة بل ليخدموهم أكثر..." (رسالة بولس الأولى إلى تيموثاوس ٦ : ١ ـ ٢)، «لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة» (رسالة بولس الأولى إلى أهل رومية). وكلها نصوص تصر على فرض العبودية والخضوع والتبعية للسادة والسلاطين والملوك والحكام والعمل على خدمتهم بصورة أفضل باستمرار... وهى نصوص تتنافى بالتالى مع أية محاولة للتحرر والاستقلال. لذلك تواصل هذا الخط الطبقى الفارض للخضوع والعبودية منذ القرون الأولى حتى يومنا هذا. ومن أكثر النصوص الدالة على استمرار هذا الموقف أثناء احتدام أزمة الحداثة ما كتبه البابا بيوس العاشر فى شهر

فبراير عام ١٩٠٦ قائلاً: "إن الكنيسة بطبيعتها مجتمع غير متساو، فهى تتضمن فئتين من الناس: الرعاة والقطيع، والسيادة وحدها هى التى تحرك وتقود... أما الجمهور فواجبه هو أن يتألم، وأن يُقاد وأن يتبع بخضوع أوامر الذين يقودونه" (الخطاب الرسولى المعنون: Vehementer).. إلا أن هذا الموقف الذى استمر لقرون طويلة، رغم الهزات العنيفة التى تعرضت لها الكنيسة طواله أصبح يرفضه عدد متزايد من الكاثوليك، وهذا الرفض ليس بغريب على التحولات التى طرأت على العالم منذ القرن التاسع عشر بصورة جذرية لم يألفها منذ الإمبراطورية الرومانية" (كازانوفا، المرجع السابق).

وهو ما نجمت عنه "أزمة الطاعة" التى كثيراً ما أشار إليها البابا قائلاً: "لقد أصبحت الطاعة تدان باستمرار على أنها نقيض لتطور الإنسان... وعلى أنها تمثل استمرار العلاقات الاجتماعية فى الأزمنة الحديثة". إلا أن الأمر لم يكن مجرد أزمة طاعة أو عدم طاعة، وإنما الشعور بالقهر والمغالطة، فبينما المؤسسة الكنسية تنعم بثروات وبذخ يصعب وصفه تطالب الأتباع بالخضوع والعبودية وتحمل الفاقة لأنها "مشيئة الله"... لذلك ازداد العمل على تغيير النسق الاجتماعى من خلال العديد من المحاولات، وأهمها - فى العصر الحديث - تجربة الرهبان - العمال التى تم اقتلاعها كما رأينا، ولاهوت التحرر الجارى اقتلاعه فى أمريكا اللاتينية. وهو ما يفسر الموقف الذى اتخذته الكنيسة من الأنظمة الاجتماعية الاشتراكية والشيوعية إذا اعتبرت الماركسية "كأكبر خطر يتهدد الإنسانية الحالية" على حد قول الأب ستيلميه عام ١٩٦٤ أثناء مناقشة كيفية محاربة اليسار فى المجمع الفاتيكانى الثانى، بينما زايد عليه الأب باربييرى قائلاً: "إنه خطر أسوأ فى عواقبه من القنبلة الذرية"... ومن الواضح أن ضرورة اقتلاع اليسار لم يكن لاستبعاده الدين عن السياسة وإنما لإلغائه الوجود الكنسى برمته.

ومهما جاهدت الكنيسة فى محاولتها للحد من تفاقم هذه الأزمة، فكل

ما تطرحه من حلول قائم على فكرة حماية الملكية الفردية، "لأن الأغلبية العظمى من رجال الكنيسة مرتبطون بالرأسمالية وبالبنية السلطوية للكنيسة" (كازانوفا - المرجع السابق)، وهو نفس ما يؤكده هنرى مارك بونيه بوضوح سياسى اجتماعى شديد فى كتابه المعنون "البابوية المعاصرة" (١٩٧١) ولعل ذلك يفسر استخدام الكنيسة للعلمانيين، فهى لا تستعين بهم فى عمليات التبشير فحسب وإنما "ليكونوا أجهزة استشعار للأساقفة فى عالم ملىء بالصراعات النقابية والاجتماعية والسياسية التى لا يعرفها الرعاة والتى يصعب على رجال الأكليروس التوغل فيها دون إثارة ردود أفعال معادية للكنيسة" كما يشير كازانوفا (المرجع السابق).

بل ذلك ما دعى الكرسى الرسولى - كأعلى سلطة دينية فى الغرب - إلى التحالف مع الولايات المتحدة كأعلى سلطة سياسية مدنية فى الغرب، من أجل القضاء على البلدان الاشتراكية والنظام اليسارى برمته، رغم العداء المستحكم بين السلطتين المدنية والدينية، ورغم الصراع بينهما منذ محاولة الكنيسة الاستحواذ والتفرد بالسلطتين فى القرون الأولى للمسيحية حتى يومنا هذا ... لكنه تحالف الأعداء فى مواجهة الخصم المشترك...

وهذا التشبث من أجل التفرد بالسلطة لحكم العالم قد دفع العديد من الآباء إلى محاولة التصدى لهذا الانحراف عن الدين، متهمين البابوية بالدكتاتورية والتسلط الأعمى، ومنها كتاب الأب ريك دفيليه فى أبرشية بويزنجن بهولندا المعنون: "آخر الدكتاتورات. مرافعة من أجل كنيسة بلا بابا" الصادر عام ١٩٩٣ ...

وترجع الموجة الحديثة للتصدى للباباوية إلى المجتمع المسكونى الفاتيكانى الأول عام ١٨٧٠ إذ إنه يمثل ذروة المسيرة التى قطعتها الكنيسة لتصل إلى "حكم فردى مركزى مطلق ومستقل". كما يوضحه مارك - بونيه بإسهاب (المرجع المذكور). فقد اقر هذا المجمع معصومية البابا من الخطأ

وجعل ـ بناء عليها ـ قبول الكاثوليكى لأى قرار يسنُّه البابا قبولاً إجباريًا، لأن معصوميته أصبحت من ضمن بنود الإيمان!! وياله من إيمان يتم ليُّه وتطويعه وفقاً للحاجة والأغراض...

تحريم الزواج

تعد قضية تحريم الزواج على رجال الكنيسة الكاثوليكية وفرض التبتل من القضايا التى ظل المختصون يحاربونها منذ تم فرض التبتل على الأكليروس فى روما عام ١٦٨ ميلادية حتى يتفرغوا لخدمة الكنيسة. ويبدو أن هذا القانون قد أهمل بحيث أعيد فرضه فى مجمع بافيا بإيطاليا عام ١٠٢٢، وهو من الموضوعات التى جعلت فلاسفة العلوم الإنسانية يطالبون عام ١٥٠٩ بمسيحية أكثر قرباً من النصوص الإنجيلية. بل وما أشد المنازعات التى دارت بشأن التبتل بين الكنائس المنشقة. ورغم هذا كله يصر الكرسى الرسولى على موقفه علماً بأن النصوص فى الأناجيل صريحة لا مواربة فيها، ومنها:

يقول بولس الرسول الذى يعد مؤسس المسيحية الحالية فى رسالته الأولى إلى أهل كورنتوس: "وأما من جهة الأمور التى كتبتم لى عنها فحسن للرجل ألا يمس امرأة. ولكن لسبب الزنا ليكن لكل واحد امرأته وليكن لكل واحدة رجلها" (٧ : ١). وبعد ذلك ببضعة آيات نطالع: "ولكن أقول لغير المتزوجين وللأرامل إنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا ولكن إن لم يضبطوا أنفسهم فليتزوجوا لأن التزوج أصلح من التحرق" (٧ : ٨ ـ ٩). وعبارة "حسن" لا تستوجب التحريم خاصة وأن بقية الآيات تطالب بالزواج لعدم الانحراف.

أما فى رسالته الأولى إلى أهل تيموثاوس فيقول: "فيجب أن يكون الأسقف بلا لوم بعل امرأة واحدة صاحياً عاقلاً محتشماً، مضيفاً للغرباء، صالحاً للتعليم، غير مدمن للخمر، ولا طامعاً فى الربح القبيح، بل حليماً غير مخاصم ولا محبًا للمال" (٣ : ٢ ـ ٣) أى أن يتزوج الأسقف حتى يكون بلا لوم وتتصدر هذه النصيحة كل قائمة الخصال الحميدة المطلوبة أو المفترضة فى

الأسقف. وهو نفس ما تم فرضه أو إباحته لكل التدرج الوظيفى الكنسى بدليل أنه أباحه حتى للشمامسة، إذ يقول بعد ذلك بعدة آيات فى نفس الرسالة ونفس الإصحاح: "ليكن الشمامسة كل بعل امرأة واحدة مدبرين أولادهم وبيوتهم حسنا" (٣ : ١٢).

بل لقد اعتبر عدم الزواج أو النهى عنه من تعاليم الشياطين، إذ قال: "ولكن الروح يقول صريحاً إنه فى الأزمنة الأخيرة يرتد قوم عن الإيمان تابعين أرواحاً مضلَّة وتعاليم شياطين فى رياء، أقول: كاذبة موسومة ضمائرهم مانعين عن الزواج وآمرين أن يمتنع عن أطعمة قد خلقها الله لتتناول بالشكر من المؤمنين وعارفى الحق" (٤ : ١ ـ ٣). ويقول بولس فى رسالته إلى تيطس: "من أجل ذلك تركتك فى كريت لكى تكمل ترتيب الأمور الناقصة وتقيم فى كل مدينة شيوخاً كما أوصيتك. إن كان أحد بلا لوم بعل امرأة واحدة له أولاد مؤمنون ليسوا فى شكاية الخلاعة ولا متمردين؛ لأنه يجب أن يكون الأسقف بلا لوم كوكيل لله ملازماً للكلمة الصادقة" (١ : ٥ ـ ٨).

ورغم ذلك الوضوح يصر المتحكمون فى الكرسى الرسولى على فرض التبتل رغم كل ما نجم عنه من انحراف تدمى له الأجُبنُ... وفى عام ١٩٩٣ وأثناء انعقاد المؤتمر فى مدينة فريبور بجنوب ألمانيا حول وقف العمل بقانون التبتل، طالب المؤتمرون ألا تكون العزوبية شرطاً للقبول فى الكادر الكنسى، إلا أن الفاتيكان قد رفض طلبهم بإصرار.

وما أكثر ما كتبه العلماء والمختصون فى كل أزمة من الأزمات التى اعترت الكنيسة فى مشوارها الطويل مع التحريف حول فرض التبتل، وخاصة حول عواقبه وأهمها الشذوذ الذى أصاب أكثر من ٨٠٪ من رجال الأكليروس كما تقول الكثير من المراجع بل والمقالات الصحفية! ومن أواخر ما صدر كتاب الأسقف أوجين دروريمان Eu. Drewermann المعنون "موظفو الله"

الصادر بالألمانية عام ١٩٨٩ وصدرت ترجمته الفرنسية عام ١٩٩٣، ويقع فى ٧٥٠ صفحة، تغص بالحقائق المهينة التى يتناولها درويرمان بكل إنسانية وصراحة علمية، فهو طبيب نفسى إلى جانب كونه أسقف شديد التمسك بمسيحيته. وقد أفردت مجلة "جولياس" عددها الصادر فى شتاء ١٩٩٣ حول هذا الكتاب، وكل ما يثيره الكاتب من قضايا عن الشذوذ الجنسى فى الكنيسة نتيجة لقانون فرض التبتل.

ولا يقتصر نقده على الجانب الجنسى وحده، وإنما يتناول العديد من القضايا المرتبطة أو الناجمة عنه، وأهمها هجر رجال الأكليروس للكنيسة، والعدد المتناقص لتعميد الأطفال، وإهمال الممارسة الدينية خاصة حضور قداس الأحد، وكلها ممارسات فى تناقص متواصل، ولدى الشباب بصورة ملحوظة، إذ أصبح من الطبيعى أن يدير ظهره للكنيسة بعد كل ما اعتراها، وبعد كل ما تعرضت له من كشف وإدانة. كما ينتقد البذخ الذى تنفرد به الكنيسة نتيجة "لضريبة العبادة" التى تستقطعها من المنبع مثلها مثل الضرائب العامة على الأموال والمرتبات والأجور وأية دخول، مشيراً إلى أن ضرائب عام ١٩٩١ التى جمعتها الكنيسة فى ألمانيا بلغت ١٧ مليار من الماركات الألمانية، تقسم مناصفة بين الكنيسة الكاثوليكية والبروستانتية، علماً بأن الكنائس الكاثوليكية فى ألمانيا أقل عدداً بكثير. وذلك بخلاف المساعدات والإعانات الأخرى التى تحصل عليها. ثم يوضح كيف تصبح هذه الأموال وسيلة للضغط على الأتباع.

والمشكلة الكبرى فى نظر درويرمان هى الصعوبة الفائقة التى تجدها الكنيسة الكاثوليكية فى الاعتراف بأخطائها... مؤكداً أنه "لن يكون من الممكن إصلاح الكنيسة إلا عندما تكف عن محاولتها إدارة العالم، وإلا عندما يفهم الأساقفة أن الشعب لا يعيش بهم، وإنما هم الذين يعيشون من الشعب، وأنه يتعين على الكنيسة أن تعود إلى البساطة والتقشف الذى طالب به يسوع فى

الإصحاح السادس من إنجيل مرقس"...

إلا أن ما جناه الأب درويرمان من كتابه هذا هو نفس ما جناه كل من تجرأ وقال كلمة حق فى مواجهة الطغيان على مدى ألفى عام من التحريف... فقد تمت إقالته من منصبه وحرمانه من الكنيسة والدين ـ وذلك رغم العدد المتناقص فى رجال الكهنوت الذى أشار إليه بإحصائيات تنذر بأزمات جديدة "فقد يأتى اليوم الذى لا تجد فيه الكنائس من يقوم بشعائرها"...

وليست حالة الأب أوجين درويرمان هى الوحيدة من نوعها، فالكرسى الرسولى ولجانه المتعددة وخاصة لجنة محاكم التفتيش مازالت تعمل بنفس الأساليب التى أقرتها سلسلة متواصلة من البابوات، من قبيل جريجوار التاسع (١١٧٠ ـ ١٢٤١) الذى أصدر خطاباً رسوليًا يقر فيه عقوبة الحرق أحياءً للمنشقين، ومن بعده بعدة أعوام قام البابا إينوسنت الرابع (١١٩٠ ـ ١٢٥٤) بإقرار مبدأ التعذيب للحصول على الاعترافات عام ١٢٤٤. فمازال الكرسى الرسولى يتصدى للأبحاث العلمية العامة وفى كليات اللاهوت بخاصة، كما يتحكم فى عمليات النشر الكاشفة للتحريف، وهو القائم للآن بالنسبة لوثائق قمران وغيرها...

العلـــــم:

لن نتناول بتوسع فى هذه الجزئية تاريخ الكنيسة فى محاربتها العلم والعلماء فى كافة المجالات حتى لا يتم الكشف عما حرفته الكنيسة، ويكفى أن نذكر كمثال العالم الإيطالى جاليليو (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢) مكتشف قانون تساوى ديمومة الترددات الصغرى للبندول، وقوانين سقوط الأجسام (١٦٠٢) ومبدأ ثبات وقانون تكوين السرعات، كما أنه شيد أحد أوائل التلسكوبات، واخترع النظارة المعظمة التى تحمل اسمه (١٦٠٩) والتى اكتشف بفضلهما بقع الشمس وبروز سطح القمر وأجرام جوبيتر وأوجه فينوس، وأقر مبدأ كوبرنيكس حول نسق العالم والمجموعة الشمسية، إلا أن كل ما أتى به من

اكتشافات يناقض مقولة الأرض المسطحة الثابتة عديمة الحركة كما ترد فى "الكتاب المقدس" وأدانته لجنة محاكم التفتيش... وكيف برأه الفاتيكان أخيراً بعد أن صار مثلاً على مدى تحكم ومغالطة وجبروت تلك الأيادى العابثة... وهو مجرد مثل من آلاف الأمثلة.

لكننا سنتناول باقتضاب أهم ما يكشف عنه تقدم اللغويات والدراسات المقارنة.

فلقد أدى تقدم العلوم إلى القطع بأن نشأة الكون وتاريخ ظهور الإنسان على الأرض والطوفان وشجرة نَسَب يسوع كما هى واردة بالأناجيل لا تصمد للعلم ولا تستقيم مع العقل.... كما أثبتت أن المسيحية الحالية قائمة على شهادات بشرية متعددة وغير مباشرة، فلا واحدة منها يمكن اعتبارها "شهود عيان" لحياة يسوع، وأن عدم أصالة هذه الأناجيل حسمت إلى غير رجعة.

ويكفى متابعة كيفية تكوينها لندرك مدى بعدها عن التنزيل وعن أية أصالة... إذ يقول أ. تريكو A. Tricot فى تعليقاته بترجمته للعهد الجديد (١٩٦٠): "جرى العرف مبكراً، منذ مطلع القرن الثانى أن يقال "الإنجيل" إشارة إلى الكتب التى كان القديس جوستان يطلق عليها "يوميات الحواريين". بينما يوضح أ. كولمان O. Culmann فى كتابه "العهد الجديد" (١٩٦٧): "لابد من مراعاة أن احتياجات التبشير وتعليم الديانة هى التى قادت الجماعة الأولى إلى تثبيت التراث بشأن حياة يسوع وليس الاهتمام بتدوين سيرته الذاتية". وشاء المحرفون أن تصبح هذه "اليوميات" كتبًا منزلة!

وقد أقر أكثر من مائة مفسر للعهد الجديد مجتمعين، من الكاثوليك والبروستانت، عند قيامهم بالترجمة الجماعية الحديثة الصادرة عام ١٩٧٢ Traduction oeuménique de la Bile, Nouveau Testament بأن "أناجيل العهد الجديد تكونت شفهياً أثناء تبشير أتباع يسوع ومبشرين آخرين، وتم الحفاظ على هذه المواد التى سنجدها فى نهاية المطاف بالأناجيل، عن طريق

التبشير والطقوس والتعليم وتجميع مبكر لبعض الاعترافات وبعض عبارات ليسوع، وقصة آلامه، ولجوء كتبة الأناجيل إلى مختلف الأشكال المكتوبة ومعطيات التراث الشفهى لصياغة نصوص تتفق ومختلف الأوساط وتفى باحتياجات الكنائس، وتعبِّر عن تأمل حول الكتاب وتصوب الأخطاء وترد بمناسبتها على أدلة الأعداء. وهكذا قام كتبة الأناجيل بجمع وكتابة ما حصلوا عليه من التراث الشفهى وفقاً لوجهة نظرهم الخاصة"!؟

والغريب أن يصر المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى على اعتبار نفس هذه النصوص وحياً منزّلاً: "إن الكنيسة الأم المقدسة اعتبرت وتصر بأكبر ثبات على اعتبار أن هذه الأناجيل الأربعة، التى تؤكد أصالتها التاريخية بلا أى تردد، تحتوى بأمانة على ما قام به فعلاً يسوع، ابن الله، أثناء حياته بين البشر، وما قام بتعليمه من أجل خلاصهم حتى اليوم الذى رُفع فيه إلى السماء... إن المؤلفين المقدسين قد ألفوا الأناجيل الأربعة بحيث تعطينا دائماً عن يسوع الأشياء الحقيقية والصادقة".

والأدهى من ذلك أن يواصل البابا يوحنا بولس فى كل خطبه الرسولية اعتبار هذه الأناجيل مقدسة منزَّلة ويجاهد لفرضها على الأتباع وعلى العالم بأسره رغم ما تعرضت له من كشف وإدانة!؟

وما أكثر ما كتب من تحليل لغوى حول المشهد الشهير الذى يصفه متى (٢٧ ـ ٥٣): "وإذا حجاب الهيكل قد انشق إلى اثنين من فوق إلى أسفل. والأرض تزلزلت والصخور تشققت. والقبور تفتحت وقام كثير من أجساد القديسين الراقدين. وخرجوا من القبور بعد قيامته ودخلوا المدينة المقدسة وظهروا لكثيرين" ومتى هو الوحيد الذى وصف هذا المشهد الذى لا يمكن لأحد أن يغفله، إن كان وقع فعلاً، لغويًا ومنطقيًا وتاريخيًا يفرض تساؤلاً بسيطاً فكيف يمكن لهؤلاء القديسين أن يقوموا أو يبعثوا "أثناء موت يسوع" ليلة السبت كما يقول متى، ولم يخرجوا من قبورهم إلا بعد بعث يسوع،

صبيحة السبت ـ وفقاً لنفس المصدر؟ فمن ناحية، يتساءل القارئ ما الذى فعله هؤلاء الأموات بأكفانهم فى الفترة ما بين موت يسوع وبعثه؟ هل ظلوا فى انتظار بعثه حتى ينطلقوا ويجوبوا المدينة؟!

وإن كان هذا التساؤل الساذج ليس كل ما يدين هذه الآيات التى تؤدى إلى تناقض آخر يتعلق بفترة بقاء يسوع فى القبر كما قالوا على لسانه وحددوها بثلاثة أيام وثلاث ليال مثلما بقى يونس فى بطن الحوت والثابت يقيناً أن يسوع لم يبق هذه المدة وفقاً للتحليل العلمى للنصوص...

ولن نذكر شيئاً عما أثبته علماء الحداثة من رجال الكهنوت أو من العلمانيين حول اختلافات جوهرية من قبيل ما أوضحه الأب روجيه **Roguet** من اختلاف وقوع عيد الفصح زمانيًا بالنسبة لعشاء يسوع مع الحواريين فى الأناجيل. إذ أن يوحنا يصفه قبل عيد الفصح بينما يصفه الآخرون أثناء العيد نفسه، كل ما ينجم عن هذا التذبذب من تساؤلات، ولا عن ملاحظة عدم وجود ذكر الإفخارستيا فى إنجيل يوحنا ويعنى "تحول القربان أو الخبز إلى جسد المسيح فعلاً" كما تفرضه الكنيسة، ولا عما أوضحه الأب روجيه أيضاً من خلط بشأن ظهور يسوع بعد بعثه ولا اختلاف عدد النساء اللائى أتين إلى المقبرة فيوحنا لا يذكر سوى مريم المجدلية إلا أنه يجعلها تتحدث بصيغة الجمع! ولا تناقض قصة ظهور يسوع لبولس، ولا ما يلاحظه الأب كانتجيسر **Kanengieser** فى كتابه "الإيمان بالبعث وبعث الإيمان" (١٩٧٤) من أن بولس هو الشاهد الوحيد على بعث يسوع وكيف أنه لا يذكر شيئاً عن لقائه الشخصى مع من بُعث، بينما يضع لوقا هذا الظهور فى يهوذا ويصفه متى فى الجليل؛ ولن نتوقف عند التناقض فى صعود يسوع الذى لا يذكره سوى اثنين من كتبة الأناجيل: مرقس ولوقا... إذ يقول الأول إنه "... ارتفع إلى السماء وجلس عن يمين الله (١٦ : ١٩)، مع إقرار الكافة بأن هذه الفقرة فى الأناجيل مضافة لاحقاً، بينما يتناقض لوقا فيما بين إنجيله (٢٤ : ٥١) وما يقوله فى أعمال الرسل (١ : ٢ ـ ٣).

ولا يسع المجال هنا لعرض كل ما تغص به كتابات علماء العصرية والحداثة، بل كل ما يتضمن به أعمال كل من قبلهم أو بعدهم حول مكونات العقيدة وكيفية نسجها، لكنا سنتوقف عند تحريف أساس دوناً عن أى تحريف آخر، وهو ما يتعلق بآيات الفراقليط بإنجيل يوحنا لأهميته القصوى فى سبب تحريف العقيدة المسيحية.

وإنجيل يوحنا هو الوحيد الذى يفرد أربعة إصحاحات للعشاء الأخير وخطبة توديع يسوع لحوارييه، واهتمامه بتحديد من سيأتى ليواصل الرسالة من بعده... وما أكثر ما أثارته هذه العبارة من أبحاث كاشفة تتهم الأيادى العابثة، وكم من قس أسلم بسبب تأكده من معناها بمراجعة النصوص وفهم معنى التحريف الذى تم. ولم يكن القس انسلم تورميدا الذى أسلم فى القرن الخامس عشر أول ولا آخر أولئك الذين انسحبوا إنقاذاً لضمائرهم فى صمت أو يعلنون سبب ابتعادهم فى مراجع ثابتة شاهدة على الأحداث، ولم يكن الأسقف بنيامين كلدانى أيضاً الذى أسلم فى مطلع القرن العشرين أول ولا آخر المحتجين، الذين ضاهوا النصوص السريانية واللاتينية واليونانية ليدركوا مدى التلاعب بالأصول...

ويعد ما تناوله الأسقف بنيامين كلدانى **B. Keldani**، الذى اتخذ اسم عبد الأحد داود، فى كتابه المعنون "محمد فى الإنجيل" من أدق الأبحاث اللغوية التى تناولت تحريف الكلمة من "بريكليتوس" التى تعنى أحمد وهو ما يتفق مع ما جاء فى إنجيل برنابا، إلى "براكليت" التى ترجموها حيناً بالمواسى وحيناً آخر بالروح القدس.

وقد أوضح عبد الأحد داود أو بنيامين كلدانى كيف تم تحريف الكلمة لاستبعاد النبوة المذكورة فى الكتاب المقدس عن سيدنا محمد ﷺ. إذ يقول فى ذلك الكتاب: "**أتحدى بجسارة كافة الباحثين الضالعين فى اللغة اليونانية القديمة أن يعارضونى عندما أعلن أن مترجمى النص السريانى واللاتينى**

قاموا بأخطاء فادحة فى ترجمتهم... وأن إنكار النبوة والتبشير عن رسالة محمد يعد إنكاراً أساسيًا لكل الرسالة الإلهية برمتها، ولكافة الرسل الذين بشروا بها. وذلك لأن كافة الأنبياء مجتمعين لم يتموا العمل العملاق الذى قام به نبى مكة بمفرده فى فترة وجيزة ليست إلا ثلاثة وعشرين عاماً هى فترة رسالة النبوة".

وتقول الآيات التى وردت بها عبارة الفراقليط فى إنجيل يوحنا: "إن كنتم تحبوننى فاحفظوا وصاياى. وأنا أطلب من الأب فيعطيكم معزياً آخر ليمكث معكم إلى الأبد.. وأما المعزى الروح القدس الذى سيرسله الأب باسمى فهو يعلمكم كل شىء ويذكركم بكل ما قلته لكم" (١٤ : ١٦ و٢٦)؛ "ومتى جاء المعزى الذى سأرسله أنا إليكم من الأب روح الحق الذى من عند الأب ينبثق فهو يشهد لى" (١٥ : ٢٦)؛ لكنى أقول لكم الحق إنه خير لكم أن انطلق لأنه إن لم انطلق لا يأتيكم المعزى. ولكن أن أذهب أرسله إليكم ومتى جاء ذاك يبكّت العالم على خطية وعلى بر وعلى دينونة... وأما متى جاء روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل ما يسمع يتكلم به ويخبركم بأمور آتية (١٦ : ٧ ـ ٨ و ١٣).

وكلمة "معزى" هى تحريف آخر أو تغيير لكلمة "الفراقليط" وقد أوضحنا ذلك تفصيلاً[1] لكننا سنتوقف هنا عند تفسير موريس بوكاى، فهو طبيب جراح أى إن الاعتماد على العلم هو أساس تكوينه الفكرى. وقد طالع فى "قاموس العهد الجديد" حول كلمة الفراقليط إن عبارة يوحنا تنطبق على الروح القدس وفى رسالته الأولى تنطبق على يسوع. كلمة "فرقليط" كانت عبارة مستخدمة باستمرار لدى اليهود الهللينيين فى القرن الأول بمعنى شفيع، مدافع... والروح القدس كما يقول يسوع سيرسله الأب وتكون مهمته مساندة الابن فى دور المواساة الذى قام به أثناء حياته البشرية لصالح أتباعه.

(١) فى البحث المعنون "محاصرة وابادة" موقف الغرب من الإسلام.

الروح القدس سيأتى ويتصرف كبديل للمسيح كفراقليط أو مواس القدير " ودفعته لا معقولية النص ومتناقضات الأناجيل إلى دراستها ودراسة العربية ليقرأ القرآن بنفسه وخرج ببحثه المعروف: "التوراة والإنجيل والقرآن والعلم".

ويقول بوكاى "إن هذا التعليق يجعل من روح القدس آخر مرشد للبشر بعد اختفاء يسوع فهل يستقيم ذلك القول مع يوحنا؟... من غير المعقول إسناد آخر آية وجعلها تنطبق على روح القدس" وأما متى جاء ذاك روح الحق فهو يرشدكم إلى جميع الحق لأنه لا يتكلم من نفسه بل كل ما يسمع يتكلم به ويخبركم بأمور آتية فمن غير الممكن أن نسند للروح القدس ملكات وإعادة قول ما يسمع "وغير المنطقى فيها أن المجامع جعلت من الروح القدس جزءًا من الله عز وجل أو ثلثه أو أقنوم من أقانيمه الثلاثة، كما يقولون، فكيف يقوم "الله" هذا بإعادة قول ما يسمعه من "الله" ذاك أو من الثلث الآخر أو من الأقنوم الآخر؟؟

إلا أن موريس بوكاى قد عاد إلى النص اليونانى الرسمى **Novum Testamentum** المنشور عام ١٩٧١، ووجد أن عبارة "الروح القدس" غير موجودة وإنما توجد كلمة "الروح" فقط. ثم يوضح كيف أن فعل "يسمع" بالفرنسية ترجمة لليونانية **Akouo**، وأن فعل "يتحدث" بالفرنسية ترجمة لفعل **laleo** باليونانية، ثم يخرج من بحثه اللغوى إلى "أن التبليغ إلى البشر المشار إليه هنا لا يتعلق مطلقاً بالوحى والإلهام الذى هو من نطاق الروح القدس، وإنما له طابع مادى شديد الوضوح قائم على ملكة السمع وملكة المحادثة وفقاً للعبارة اليونانية، وأن الفعلين يسمع ويتحدث يحددان وظائف محددة لا يمكن أن تخفى إلا على إنسان ليس لديه أعضاء السمع والمحادثة، وأن تطبيقها على الروح القدس يعد من المستحيلات".

ويختتم موريس بوكاى بحثه حول هذه الكلمة قائلاً: إن هذه الآية تعنى أنه سيتم إرسال شفيع آخر مثل السيد المسيح، مضيفاً: "لذلك يخرج المرء

بكل المنطق بأن فراقليط يوحنا هو إنسان مثله مثل يسوع، يتمتع بحاسة السمع والتحدث، وهى ملكات يتضمنها النص اليونانى ليوحنا بصورة قطعية. أى إن يسوع يعلن أن الله سيرسل فيما بعد إنسانا آخر على هذه الأرض ليقوم بالدور الذى حدده وهو، بعبارة واحدة، دور النبى الذى يسمع صوت الله ويبلغ رسالته للبشر. ذلك هو التفسير المنطقى لنص يوحنا إذا ما أعطينا الكلمات معناها الحقيقى.

"إن وجود كلمات الروح القدس فى النص الذى لدينا اليوم ناجم عن إضافة لاحقة مغرضة تماماً، تهدف إلى تعديل المعنى الأصلى لفقرة تتناقض مع تعاليم الكنائس المسيحية الوليدة، بإعلانها عن مجىء نبى آخر بعد يسوع، بينما كانت هذه الكنائس تصر على أن يكون يسوع هو آخر الأنبياء".

وإذا ما رجعنا إلى هذه الآيات وتصورنا نصها الأصلى لوجدنا أنها تنطبق حرفيًا على سيدنا محمد ﷺ، فهو النبى الأمى الذى سيمكث مع البشر إلى الأبد بالرسالة التى أبلغها بالقول بعد سماعها وحياً، وهو روح الحق الذى شهد للسيد المسيح بصحة وصدق نبوته، وهو الذى بكّت العالم المسيحى واليهودى على تحريف الرسالة ونقدها، وهو الذى أرشدنا إلى جميع الحق قرآناً "لأنه لم يتكلم من نفسه بل تكلم ما سمع وأخبرنا بأمور آتية...".

واستبعاد سيدنا محمد هو الكذبة الكبرى التى اقترفتها الكنيسة الأم استحواذاً وطمعاً فى السلطة. وتلك هى الكذبة الكبرى التى تقوم عليها الكنيسة والتى ظلت تحارب بشتى الوسائل من أجل الحفاظ عليها، تلك هى الكذبة الكبرى التى ندفع جميعاً ثمناً لها إما بالتواطؤ معها أو بالمعاناة منها إلحاداً أو اقتلاعاً...





الخاتمة.. إلى كل باحث عن الحق

أوضحنا فيما تقدم كيف أن عبارتى الحداثة والأصولية لا تعبِّران فحسب عن أزمة من أزمات الكنيسة فى محاولاتها المتواصلة من أجل الحفاظ على ما اقترفته من تحريف وجرائم، وإنما كيف أنه تم اختلاقهما للدلالة على أزمة تعد الأولى من نوعها، حيث إنها كانت أول مرة تتعرض فيها النصوص الإنجيلية كلها والعقيدة برمتها إلى مثل هذا التحليل والدراسة التى خرجت بعدها مهلهلة مرتقة، وقد انتفت عنها صفة الوحى والتنزيل تماماً؛ وكيف أن هذه الأزمة قد بدأت من الداخل، عندما لم يعد رجال الأكليروس قادرين على تقبل الفرق الشاسع بين العلوم فى المجتمع وتخلفها الرهيب، وعدم منطقيتها فى المجال الكنسى...

ورأينا كيف اتسمت هذه الأزمة إجمالاً بملمحين أساسيين، فمن ناحية، نجد مجموعة من المؤلفات والأبحاث الدامغة؛ ومن ناحية أخرى، مجموعة من العقوبات الرادعة التى وصلت إلى حد الاغتيال أو الاستشهاد... بل لقد امتد القمع إلى أناس لم يكتبوا كلمة وإنما كل مهنتهم هى التعليم، وليس الكتابة الكاشفة، كما رأينا كيف قام بعض الباحثين بنزع الأساطير بصورة باترة لا تترك مجالاً للمناقشة، من قبيل أبحاث الأب ريشار سيمون، والفريد لوازى، ورودلف بولتمان...

كما رأينا أن عبارة الحداثة تشير إلى جمهرة من الباحثين اللاهوتيين والمدنيين الذين يطالبون بتحديث النصوص الإنجلية لتتفق مع الواقع العلمى والتاريخ المعاش، وأن عبارة الأصولية قد ابتدعتها الأيادى العابثة حفاظاً على "أصول" قامت بالتلاعب فيها وبها وفقاً للأغراض والأهواء، ووفقاً لمتطلبات الساعة من وقائع وأحداث...

وبالتالى فمن غير المعقول بل ومن المرفوض قطعاً استخدام هذه العبارات على القرآن والإسلام حيث إن العلم والتاريخ - ولا نشير إلى الإيمان - يثبتان أن القرآن الكريم منزَّل وأنه قد تم تثبيته بلا تحريف أو تغيير، منذ أوحى به إلى سيدنا محمد ﷺ وسيظل كذلك حتى يوم القيامة، فالله عز وجل هو الذى أنزله وهو حافظه.

واستخدام عبارة الحداثة بالنسبة للقرآن لا تستقيم مطلقاً فلا عداوة بين القرآن والعلم، ولا تناقض بين كلمة من كلماته فى أى مجال من مجالات الدين أو الدنيا. بل إن القرآن يدعونا إلى دوام قراءة الكتاب المسطور والكتاب المنظور، أى إلى مداومة قراءة القرآن الكريم ومحاولة تأمل الكون والدنيا والطبيعة، وكل ما يحيط بنا لفهمه ودراسته...

واستخدام عبارة الحداثة بالنسبة للقرآن يفترض فيه التحريف والتناقض كما يفترض وجود المطالبة بتصويبه: وهو أمر مرفوض كلية لتنافيه مع الحقيقة؛ لأن معطيات القرآن الكريم جميعها تصمد للتحليل العلمى، بل هناك العديد من الآيات التى لم يصل إليها العلم فى العصر الحديث من قبيل اكتشاف العلماء لمختلف مراحل تكوين الجنين، وهو ما وصفه القرآن بدقة وبساطة موجزة لم يضف إليها العلم شيئاً! بل هناك العديد من الآيات التى لم يصل إليها العلم بعد حتى يمكنه فهمها بحدود العقل والمنطق - وليس بالإيمان وحده - وذلك من قبيل المجال الغيبى، فما أوتينا من العلم إلا قليلا، فعلى الرغم من كل المنجزات العلمية المادية التى تم إنجازها حتى أيامنا هذه،

لايزال العلماء يقفون على أعتاب بداية استكشافهم لأولى معطيات أو لقشور عالم الغيب من قبيل الملكات الغيبية وتوارد الخواطر أو تأكدهم من وجود الروح، أى إن القرآن لا يحثنا على العلم، ويعتبره فريضة على كل مسلم ومسلمة فحسب، وإنما يوضح لنا أن مجال العلم مفتوح ولا نهاية لحدوده...

كما أن استخدام عبارة الأصولية فى مجال الإسلام لا تستقيم أيضاً ومرفوضة إذ إنها تفترض وجود مثل التحريف الذى رأيناه فى الأناجيل، وبالتالى فهى تفترض تصلب رأى رجال الدين وإصرارهم على الحفاظ والدفاع عن نص عبثت به الأيادى على مر التاريخ: وهو أمر مستبعد وغير وارد، لأن علماء الإسلام يتمسكون ويدافعون عن نص منزَّل كريم. ومن هنا نخرج بالقطع بأن استخدام هاتين العبارتين وإلصاقهما بالقرآن والإسلام يعد تخريباً مغرضاً ومرفوضاً، بل لابد من التصدى له بكل وعى وإدراك حسماً لتلك الهجمة العلمانية والكنسية الشرسة التى تجاهد حالياً لعلمنة العالم الإسلامى والعربى فى محاولة ضارية لاقتلاع الإسلام ـ خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين، وفقاً لما حدده المجمع المسكونى الفاتيكانى الثانى عام ١٩٦٥، ووفقاً للخطة الخمسية التى أعلنها البابا يوحنا بولس الثانى فى خطابه الرسولى "عشية الألفية الثالثة"[١] (١٩٩٤/١١/١٤). وقد علقت عليه جريدة فيجارو الفرنسية الصادرة فى اليوم التالى بأنه "بمثابة بيان للسياسة التى يجب أن تتبعها الكنيسة" لكى تبدأ الألفية الثالثة وقد تم توحيد الكنائس وتنصير العالم تحت لواء كاثوليكية روما... وذلك رغم كل ما تعانى منه الكنيسة من كشف لا رجعة فيه، ومن اتهامات أصبح من المحال مداراتها...

كما أوضحنا حقيقة الخلفيات للعديد من الأحداث لنرى أنها مجرد منظومة تتكرر بمسميات مختلفة: الانشقاقات، عصر التنوير، الثورة الفرنسية، الليبرالية، الاشتراكية، الشيوعية، العصرية، الحداثة،

(١) لقد تناولناه بالبحث فى كتاب "الفاتيكان والإسلام".

الديمقراطية، إلى ما لا نهاية من الأسماء بإزاء تلك المسميات، وكلها تعنى أو تتضمن محاولات للتحرر من الطغيان أو لكشف مغالطة من جهة، وعمليات قمع واضطهاد واغتيالات من جهة أخرى، فرضاً للنفوذ واستحواذاً للسلطة حفاظاً على الكذبة الكبرى.

كما أشارنا من ناحية أخرى إلى العديد من المؤسسات التى تلجأ إليها الكنيسة فى محاولتها الدءوب للتعتيم والسيطرة على آثار أزمة الحداثة إلا أن "النزيف الصامت" كما يقولون وابتعاد الأتباع بل وأعضاء الأكليروس أنفسهم قد أصبح من الظواهر التى تمثل الوضع الراهن، الذى لم يعد من الممكن لأى قارىء أن يتغافل ما بنصوص أناجيله من مسالب تثبت قطعاً أن المسيحية الحالية محرَّفة، وليست هى تلك التى أتى بها عيسى ابن مريم. ويكفى أن نطالع هنا كيف أن بولس الذى لم ير يسوع، والذى لقب نفسه رسولاً، هو أول من قام بتأليه السيد المسيح، وألغى العهد المنزَّل الممثل فى الختان ليقيم التعميد، ثم نراه يقول ببساطة: "إن تغيّر الكهنوت فبالضرورة يصير تغيّر الناموس أيضاً... فإنه يصير إبطال الوصية السابقة من أجل ضعفها وعدم نفعها. إذ الناموس لم يكمل شيئاً ولكن إدخال رجاء أفضل، به نقترب إلى الله" (رسالة بولس إلى العبرانيين ٧ : ١٢ ـ ١٩) بساطة ووضوح هما أقرب إلى الجبروت، فكيف يمكن لمجرد إنسان حتى لو افترضنا جدلاً بأنه من الحواريين ـ وهو غير صحيح إذ لم ير يسوع: كيف يستبيح لنفسه تغيير الكهنوت، أى الممارسة الشكلية، ثم يستند إلى ذلك ويتذرع به ليغير الناموس والوصية السابقة، أى ليغيِّر الشرع الذى أنزله الله؟! ثم نراه بنفس البساطة والجبروت يعلن فى رسالته الثانية لثيموثاوس أن الأناجيل ملهمة منزلة قائلاً: "كل الكتاب هو موحى به من الله... (٣ : ١٦)؟! وتتوارث الباباوات هذه المقولة لتفرضها على الأجيال تباعاً.

كيف يستقيم كل ذلك التغيير والتبديل والتعديل الذى رأيناه آنفاً والذى

طالعناه للتو، بل والذى تذخر به الأناجيل أو الكتاب المقدس برمته، ولا مكان لذكره فى مثل هذا البحث المحدود، وكيف يستقيم كل ذلك وقول السيد المسيح فى إنجيل متى: "لا تظنوا أنى جئت لأنقض الناموس أو الأنبياء. ما جئت لأنقض بل لأكمل. فإنى الحق أقول لكم إلى أن تزول السماء والأرض لا يزول حرف واحد أو نقطة واحدة من الناموس حتى يكون الكل... (٥ : ١٧ ـ ٢٠) وقد أزالت الأيادى العابثة كل ما قاله تقريباً.

بل والأدهى من ذلك، لقد أوضح علماء الحداثة أنه لا يوجد نص واحد فى كافة الأناجيل المعتمدة أو المحتجبة يقول إن يسوع هو المسيح الذى كان اليهود ينتظرونه، بل ولا حتى فى التفاسير القديمة. كما أن يسوع لم يعترف بأنه المسيح إلا لعاهرة سامرية (أى يفترض الا يتعامل معها) وهى مزواجة وتعيش فى الزنا، واعترف لها بأنه المسيح بينما كانت وحدها معه بلا أى شاهد آخر، فقد ذهب الحواريون للبحث عن الطعام (يوحنا ٤ : ١ ـ ٣٦) ويتساءل العلماء من أين ليوحنا الذى كتب إنجيله فى مطلع القرن الثالث ـ كما تم إثبات ذلك حديثاً، وليس فى مطلع القرن الثانى أن يأتى بهذه المعلومة؟! كما أوضحوا أن بداية تبشير يسوع تبدو وكأنه يبشر بنبأ سعيد، بينما فى نهاية تبشيره نراه يبشر بكارثة هى نهاية العالم أو يوم القيامة، على أنها وشيكة الوقوع وفى حياة الحواريين... وتتجدد الذكرى مع كل ألفية فى محاولة كمهاء من جانب الكنيسة لتثبت صحة نصوصها وهو ما يتم تنفيذه حالياً...

كما أوضحنا التذبذب الذى تتأرجح بينه الكنيسة فى تحالفاتها المتتالية والمتضاربة حتى وإن خالف ذلك "الأصول" التى تدافع عنها بكل شراسة وصلف، ومنها مصالحتها وتحالفها مع الماسونية، ومع اليهود، ومع السلطة المدنية لمجرد ضرب العدو، أو العدو ـ البديل سواء أكان سياسيًا أم دينيًا، وسواء أكان اسمه العلم، أم اليسار أم الإسلام...

فما يتم تنفيذه حالياً هو استفراس منظومة ثلاثية الأبعاد ـ بغض

الطرف عن أية اعتراضات، منظومة تتمثل فى نظام عالمى سياسى واحد بزعامة أمريكا ومخابراتها المركزية؛ ونظام عالمى دينى واحد تحت لواء كاثوليكية روما؛ ونظام عالمى حضارى واحد هو النمط الغربى القائم على الانحلال والضياع، حتى تسهل قيادة ما يطلقون عليه "القرية الصغيرة"، أو "القرية الواحدة"!

وهذا النمط الغربى الذى ضج منه الغرب نفسه وهلع من عواقبه، غارق فى الإلحاد والانفلات بلا أية روابط ولا قيم، واستباحة كل المحرمات الإنسانية والأخلاقية، والجرى وراء البدع، أيًا كانت، وسرعة الاستهلاك والتغيير فى محاولة يائسة لملء الفراغ الذى تسببت فيه المؤسسة الكنسية بالجانب الأكبر بإلغائها مطلق وجود الله عز وجل. وهو نمط قائم ـ كما أوضح علماء الحداثة ـ على كذبة كبرى... والكذب مهما طال مداه ينكشف قطعاً فالحق من الله.

وحيال كل ما تقدم، وكل ما يجتاح العالم من محن هى أحوج ما تكون لأن تتكاتف جميعها لحلها والعمل على إعمار الأرض فى سلام عادل، أليس من الأكرم لهذه المؤسسة الكنسية أن تنتهز فرصة "عام الاعتراف" الذى حدده البابا فى خطاب "عشية الألفية الثالثة" لتعترف بتاريخها الملطخ المدرج بالدماء منذ وفاة عيسى ابن مريم حتى يومنا هذا، ومروراً بكل من يمثلون الحداثة أو الانشقاق من أريوس ومولنيوس والبجوميل والكاتار والبروتستانت والكاثوليك وضحايا محاكم التفتيش واليهود ومجازر المسلمين فى الأندلس والبوسنة والهند ورواندا وعلى كل الدين التوحيدى المصوب والمكمل لرسالة التوحيد الواحدة التى بدأت بالوصايا العشر على موسى عليه السلام، وعندما حاد اليهود عنها وعادوا للوثنية وقتل الأنبياء بغير الحق، أتى عيسى عليه السلام من "أجل خراف إسرائيل الضالة" وعندما عادت هذه "الخراف" إلى الكفر والوثنية وحادت عن رسالة التوحيد وألّهت المسيح وأقامت بدعة التثليث وغيرها، أتى سيدنا محمد ﷺ مصوباً وخاتماً لرسالة التوحيد؟!

إن الإسلام فى وضوحه وبساطته التى يدركها الكبير والصغير قائم على الشهادة بالتوحيد، بأنه لا إله إلا الله، وعلى الإيمان بعالم الغيب والاعتراف بكل الأنبياء والتنزيل السابق رسالة التوحيد. والإسلام هو الشهادة بوحدوية الله عز وجل والاستقامة ويعلمنا القرآن الكريم ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ (آل عمران / ١٩)، وأنه لا إكراه فى الدين، بل إنه يترك للإنسان حرية الاختيار ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ (الكهف / ٢٩)... فهذا الاختيار لن يضير الله سبحانه وتعالى فى شىء... ورغم هذا الاختيار فهو يوضح للإنسان أن ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً﴾ (النساء / ١٣٦)، ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ (البقرة / ٢٥)... أى أنه عز وجل يحدد لنا الطريقين ويوضح لنا عاقبة كل منهما. وهنا لا يسعنا إلا أن نسأل أهل الكتاب لم يكفرون بآيات الله، ولم يلبسون الحق بالباطل، ولم يصدُّون عن سبيل الله؟... ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾؟ (آل عمران / ٧١).

وما أكثر الآيات التى أشارت إلى كل ما تمخضت عنه أزمة الحداثة فى وضوح غريب لا لبس فيه، بل هى بالقطع آيات سباقة لسلسلة علماء الحداثة، نذكر منها على سبيل المثال: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ (النساء / ٤٦)؛ ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ (المائدة / ١٣)؛ ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ (البقرة / ٧٥)... أى إن القرآن الكريم قد أتى كاشفاً حتى بمختلف أنواع التحريف الذى تم، فذلك الحظ أو الجزء الذى نسوه فى تحريفهم هو الذى دلّ الباحثين فى أعمالهم الكاشفة! لذلك يقول القرآن الكريم: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة / ١٥٩).

وذلك الذى يحتويه القرآن من أدلة قاطعة على التحريف والتبديل

وتلبيس الحق بالباطل والصد عن سبيل الله والتكتم على الحق والتعتيم عليه، إلى جانب كل ما يحتوى عليه من هدى للناس وإرشاد لهم فى عبادتهم وفى حياتهم الدنيا، هو الذى جعل الكنيسة تتصدى له، لتكون كل ترجمة تتم للقرآن محرّفة مغلوطة لتنتفى عنه صفة التنزيل وتغرقه بكل ما بالأناجيل من مسالب.

فأول ترجمة لاتينية للقرآن لم تظهر إلا فى القرن الثانى عشر، أى بعد خمسة قرون تقريباً من ظهور الإسلام، وقد تمت بناء على مبادرة بطرس المبجل أسقف دير كلونى بفرنسا وتحت إشرافه. وهنا يقول الأب روبير كاسبار: "**إن هذه الترجمة وكل الترجمات التى تلتها لم تكن لها أى هدف آخر سوى أن تكون الأساس لتوجيه المزيد من الإدانات ضد القرآن... وتلك الإدانات التى امتدت سلسلتها على مدى قرون تتناثر عليها بعض أشهر الأسماء**" (مجمع الفاتيكان الثانى والحوار مع المسلمين صفحة ٢٠٩). وما أكثر هذه الأسماء الشهيرة وكان آخرها ـ حتى هذا التاريخ ـ هو المستشرق جاك بيرك بكل ما أجراه من تحريف وكل ما أضفاه من إسقاطات مغلوطة فى ترجمته[1]...

ويقول المستشرق الفرنسى الآخر، رجيس بلاشير عن الأب بطرس المبجل: "وكان طلبه لترجمة القرآن استمرارا لروح الحروب الصليبية، ومن جهة أخرى لحاجته إلى ما يمحو به أية آثار مازالت عالقة بذهن المسلمين الأسبان الذين تم تنصيرهم حديثاً... ويبدو أن الترجمة فى مدينة توليدو لم تكن أمينة بالمرة وغير كاملة" (مقدمة ترجمته للقرآن صفحة ١٠)... ولا يعنى ذلك أن ترجمته بريئة خالية من الأغاليط، لكنه ذرّاً للرماد فى الأعين.

وكل هذا الخط المتواصل المتوارث من الترجمات المغلوطة لمعانى القرآن الكريم هو الذى دفع الأب روبير كاسبار إلى أن يقول فى نفس المرجع السابق: "**إن الغرب لم يفهم الإسلام على حقيقته أبداً، بل ولم يحاول ذلك مطلقاً ...**

(١) تناولنا ترجمته هذه فى بحث بعنوان: "ترجمات القرآن إلى أين؟ «وجهان لجاك بيرك»".

ولعل ذلك يرجع أساساً إلى أن الغرب المسيحى قد اكتفى لمدة قرون طويلة بتلطيخ الإسلام ومؤسسه بأسخف الأقوال، دون حتى أن يكلف نفسه عناء دراسة هذه العقيدة".

ولا يسع المجال هنا لذكر كل ما يبلغنا به القرآن الكريم من كشف لما تم من تحريف وتلبيس للحق بالباطل، أو كل ما يبلغنا به من تحريم للشرك به، لكنا نتوجه إلى كل باحث عن الحق.. إلى كل إنسان يحترم آدميته ويحترم الرسالة التى خلقنا الله سبحانه وتعالى من أجلها لنخلفه على الأرض لإعمارها وإصلاحها وتغليب الخير على الشر... أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تكف الكنيسة عن محاربة الإسلام ومحاولة اقتلاعه؟ أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تعترف الكنيسة بكل ما قامت به لتشويه الإسلام بدلاً من أن تواصل نفس المسيرة السوداء تحت مسمى جديد هو الحوار: فالحوار فى نظر البابا يوحنا بولس الثانى يعنى "فرض الارتداد والدخول فى سر المسيح"(١)، كما أوضح ذلك مراراً فى خطابه الرسولى المعنون"رسالة الفادى" وغيرها من الخطب الرسولية، بينما الحوار فى الإسلام يعنى الوصول إلى الحق؟!

أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تعترف الكنيسة بخطأ موقفها من الإسلام والمسلمين مثلما اعترفت بخطئها تجاه اليهود بدلاً من الإصرار على التلاعب لاستبعاد المسلمين من نسل سيدنا إبراهيم، كما فعلت فى نص البيان الصادر عن مجمع الفاتيكان الثانى عام ١٩٥٦، وبدلاً من ذلك الشعار المخادع الجديد الذى تطالب بمقتضاه "أن نتناسى الخلافات التى بيننا لنعيش فى سلام" فى حين أن الخلاف الذى بيننا لا يمكننا تناسيه فهو خلاف بسبب تحريف رسالة التوحيد، وبسبب التثليث، وبسبب الشرك بالله عز وجل فكيف نتناسى ذلك أو نغض الطرف عنه؟ إن المقصود من هذا المطلب هو التذرع بالتسامح لتتم عملية التنصير والتغريب واقتلاع الدين والهوية بلا

(١) تناولنا معنى ذلك الحوار فى بحث صغير بعنوان: "التعايش السلمى بين المسلمين وغير المسلمين".

مقاومة تذكرا

لذلك نتوجه إلى كل باحث عن الحق، وإلى كل إنسان أمين لا يبغى إلا وجه الله سبحانه وتعالى: أليس من الأكرم للعالم أجمع أن تكشف الكنيسة عن كل تلك الآيات التى تشير إلى مجىء سيدنا محمد ﷺ، فهو مذكور فى التوراة والإنجيل كما يقول القرآن الكريم، وكما أثبت ذلك العديد من رجال اللاهوت وعلماء الحداثة؟ فإظهار هذا الحق وحده سيكون هو الدليل على أن تلك النصوص كانت فعلاً منزَّلة قبل التلاعب فيها وبها، فالرسول ﷺ، ذلك ﴿النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ﴾ (الأعراف / ١٥٧) هو نور الحق الذى بشر به عيسى ابن مريم، وهو روح الحق الوارد بالكتاب المقدس، واستبعاده هو الكذبة الكبرى التى اقترفتها الأيادى العابثة بالكنيسة...



كشف بأهم المراجع

Balandier. G : Anthropologie politique. Paris, 1967.

Bottero, J. : L'Epopée de Gilgames. Gallimard, Paris, 1992.

Bucaille, M. : La Bible, le Coran et la Science. Segher, Paris, 1980.

Bultmann, R. : Histoire de la Tradition synoptique, Le Seuil, Paris, 1973.

Casanova, A. : Vatican II et L'évolution de l'Eglise. éd. Sociales, Paris, 1969.

Chabot, J. - L. : La doctrine de L'église. Paris, 2e.ed., 1992.

Danielou, J. : Les Manuscrits de la mer Morte et les origines du christianisme. éd. de L'Orante, Paris, 1974.

Delumeau, J. : La peur en Occident. Paris, 1991.

Drewermann, Eu. : Fonctionnaires de Dieu. Albin Michel, Paris, 1993.

Dupont-Sommer, D. : Trente années de recherches sur les manuscrits de la mer Morte, (1947-1977). Institut de France, Academie des Inscriptions et belles-lettres, 1977.

Duquesne, J. : Jesus. Desclée de Brouwer/ Flammarion, Paris, 1944.

Favret, J. : Le traditionalisme par excés de modemité, in "Archives europeennes du Socialisme vol. VIII, 1967.

Ferrer-Benimeli, J. : Massoneria e Chiesa. Roma, 1982.

Garaudy, R. : Intégrismes. Belfond, Paris, 1990.

Guignebert, : Modernisme et tradition Catholique en France. Paris, 1908.

Houtin, A.: Histoire du modernisme Catholique, Paris, 1913.

- - : La question biblique chez les Catholiques de France au XXe. siecle. Paris, 1906.

Latreille, A. : L'Eglise Catholique et la Revolution Francaise. Paris. 1946.

Lefebvre, H.: Introduction á la Modernité. éd. de Minuit, Paris, 1962.

Lefranc,E. : Les conflits de la science et de la Bible. Paris, 1906.

Lelong, M. : L'Islam et L'Occident. Albin Michel, Paris, 1982.

Loisy, A.: Memoires pour servir á L'histoire religieuse de notre temps, 3vol., Paris, 1930 - 1931.

Loisy, A. : L'Evangile et L'Eglise. Macon Bellevue, Paris, 1904.

Machelon, J.-P. : Pie XII et la Cité. Paris, 1988.

Marc-Bonnet, H. : La papauté contemporaine. P.U.F., Paris, 1971.

Marx, K.: Introduction á la critique de la philosophie de la philosophie de droit de Hegel, trad. Costes, oe. compl. T. l'Paris, 1927.

Messadié, G. : L'Homme qui devint Dieu. Robert Laffont, Paris, 1989.

Montclos, CH. de : Les Voyages de Jean-Paul II, dimensions sociales et politiques. Paris, 1990.

Nobecourt, J. : Le Vicaire et L'histoire, Paris. 1964.

Paul, A. : Petite Bibliothéque des sciences bibliques. Desclée, Paris, 6vol., 1981 - 1985.

- - : Le Fait biblique. éd. du cerf, Paris, 1979.

Poulat, E. : Histoire, Dogme et critique dans La crise modemiste. Casterman, Paris - Tournais, 1979.

- - : Integrisme et Catholicisme integral. Un Reseau secret intemational: La Sapiniere, 1909-1921. Casterman, Paris-Tournais, 1969.

- - : Catholicisme, démocratie et socialisme. Casterman, Paris, 1977.

Riccardi, A. : Le Pouvoir du Pape, de Pie XII a Paul VI. Rome, 1988.

Rifaux, M. : L'agonie de Catholicisme. Paris, 1905.

- - : Les conditione du retour au Catholicisme; enqueete philosphique et religieuse, Paris, 1907.

- - : La Crise de foi Catholique. Paris, 1907.

Riviere, J. : Le Modernisme dans L'Eglise. Letouzey et Ane, Paris, 1929, 589 pp.

Sabatier, A. : Les Modemistes, Paris, 1909.

Schweitzer, A. : Le secret de la vie de Jésus, Albin Michel, Paris, 1961.

Segundo, J. L. : Le Christianisme de Paul. Le Cerf, Paris, 1988.

Weiss, A. M.: Le péril religieux. L. Collin, Paris, 1906.

ب ـ كشف بأهم القواميس والموسوعات:

Catholicisme. Hier, Aujoud' hui, Demain. ed, Letouzey et Ane, Paris, 1956.

Dictionnaire Historique de la langue francaise. Robert, Paris, 1992, 2vol.

Dictionnaire Historique de la Papauté. Fayard, Paris, 1994.

Dictionnaire Encyclopédique Quillet. Paris, 1969, 8vol.

Dictionnaire de la Langue Francaise. Robert, Paris, 1994, 9vol.

Dictionnaire de Théologie Catholique. Letouzey et Ane, Paris, 1962.

Encyclopedia Unversalis, Paris, 1985, 20 vol.

Grande Encyclopédie Larousse, Paris, 1975, 20 vol.







الملاحق

كوانتاكورا* Quanta Cura

خطاب رسولى للبابا بيوس التاسع (١٧٩٢ - ١٩٧٨)، صادر فى ٨/ ١٢/ ١٨٦٤، هاجم فيه الاشتراكية والعلوم الحديثة وأكد استقلالية الكنيسة أمام الدولة. ومما ورد فيه: «.. إن كل الذين سبقونا فى هذا المنصب، حارسو الديانة الكاثوليكية والمنتقمون لها وللحق والعدالة، شديدو الحماس فى دفاعهم عن خلاص البشر، ولم يهتموا بشىء أكثر من اهتمامهم باكتشاف وإدانة كافة الهرطقات وكل الأخطاء المخالفة لإيماننا الإلهى ولعقيدة الكنيسة الكاثوليكية، وكثيراً ما أثارت هذه الأخطاء العواصف العاتية على المجتمع وعلى الكنيسة وجلبت الكوارث المؤسفة..

«وقد سبق لنا أن قمنا فى العديد من الخطب والرسائل السابقة بإدانة الأخطاء السائدة فى هذا العصر الحزين، وخاصة فى الخطاب الرسولى الصادر فى ٩/ ١١/ ١٨٤٦ وفى ٩/ ١٢/ ١٨٥٤ وفى ٩/٦/١٨٦٢... أما اليوم فيقوم البابا بإدانة المذهب الطبيعى Naturalisme كما يدين حرية العقيدة، وخاصة حرية الإعلان عنها علناً أو من خلال الكلمة الشفهية أو المطبوعة دون موافقة الكنيسة؛ لأنهم بذلك لا يدركون أنهم ينشرون حرية الضياع.. إنهم يستبعدون الدين لينشروا الشيوعية والاشتراكية بدلاً عنه.. كما أنهم يطالبون بإخضاع السلطة الدينية الإلهية إلى السلطة المدنية خاصة فيما يتعلق بالخطب الرسولية أو الإدانات التى تقوم بها اللجان الدينية المختصة، قائلين: «إن السلطة الكنسية ليست إلهية ولا يجب تمييزها واستقلالها عن السلطة المدنية، وأن هذا التمييز وهذا الاستقلال لا يمكن أن يتحقق دون أن

(*) شاع استعمال الكلمة الأولى من كل خطاب رسولى كاسم لهذا الخطاب وتصدر هذه الخطابات باللغة اللاتينية، فكلمة «كوانتاكورا» هى الكلمة الأولى لهذا الخطاب.

تقوم الكنيسة باجتياح الحقوق الأساسية للسلطة المدنية والاستحواذ عليها! لذلك ندين ونطالب بل ونأمر كافة أبناء الكنيسة الكاثوليكية أن يعتبروا هذه المطالب مرفوضة، ومحظورة، ومدانة».

ثم وجه حديثه إلى الأسقافة قائلاً: «لا تنسوا أن تعلّموا أن السلطة الكنسية ليست ممنوحة من أجل إدارة هذا العالم فحسب وإنما لحماية الكنيسة أساساً، وأنه لا يوجد ما هو أكثر نفعاً برؤساء الدول والملوك من أن ينصاعوا لكلمات القديس البابا فليكس الحكيم الشجاع (تراس البابوية من ٢٦٩ إلى ٢٧٤ م) التى وجهها للملك زينون، وهى أن يترك الكنيسة الكاثوليكية تحكم نفسها بقوانينها وألا يسمح لأحد بأن يضع العراقيل أمام حريتها»..

ويلى ذلك موجز بأهم المواد التى أدانها البابا بيوس التاسع فى خطاباته المختلفة ومنها إدانة: مذهب الطبيعة، والعقلانية المطلقة، والعقلانية المعتدلة، كما أدان مطلب العلماء بعدم تدخل الكرسى الرسولى ضد تقدم العلوم والأبحاث العلمية، وحرية العقيدة، والاشتراكية، والشيوعية، والجمعيات السرية، وخاصة الماسونية، كما أدان أى اتهام موجه للكنيسة وحقوقها المطلقة، والمطالبة باستبعاد رجال الدين عن الشئون الدنيوية، وأدان مقولة «إن مذهب الكنيسة الكاثوليكية يتعارض مع منفعة المجتمع الإنسانى ومصالحه»، وكذلك رفض الاتهامات الموجهة لعلم الأخلاق المسيحى، ورفض مقولة «إن المسيح لم يقل شيئاً عن قدسية الزواج»، كما رفض الاتهامات الموجهة ضد سلطة البابا، وأدان الليبرالية الحديثة التى تطالب بالمعايشة مع الديانات الأخرى، وفكرة أنه يتعين على البابا فى روما أن يتصالح ويتواءم مع التقدم والليبرالية والحضارة الحديثة.

(اجتماع الكرادلة السرى)

سيلابوس Syllabus

خطاب رسولى يتضمن قائمة بثمانين خطأ - فى نظر البابا - من بين ما يراه من الأخطاء المعاصرة المتعلقة بانتقاد الكنيسة الكاثوليكية. وقد أصدره بيوس التاسع ونشره كملحق للخطاب المعنون «كوانتاكورا» الصادر فى ٨/ ١٢/ ١٨٦٤. ولقد مرت معظم بنود هذه القائمة بلا احتجاج يذكر، إلا أن آخر أربعة بنود قد أثارت صراعات عنيفة إذ كانت تعتبر حرية العقيدة للأقليات غير الكاثوليكية من الأخطاء الجسيمة، وكذلك الدولة الطائفية، والحرية المطلقة للصحافة، والتعبير عن الرأى، وزعم أن البابا يمكنه المصالحة مع التقدم والحضارة العصرية.

وقد أدت المعارضة التى لاقاها البابا عقب الإعلان عن هذا الخطاب إلى قيامه بالدعوة لانعقاد مجمع مسكونى لإقرار هذه البنود وإقرار معصومية البابا من الخطأ. وهو ما عرف باسم «مجمع الفاتيكان المسكونى الأول» الذى بدأ الإعداد له منذ مطلع ١٨٦٥ وتم افتتاحه يوم ٨ ديسمبر ١٨٦٩.

ويتم تقسيم السيلابوس إلى عشرة محاور إجمالية، يتضمن كل محور منها عدداً متفاوتاً من البنود التى ترفضها الكنيسة.

للتفرقة بين أرقامها وأرقام البنود

١ - المذهب الطبيعى والعقلانية المطلقة:

١ - لا يوجد أى إله أعلى يتمتع بالحكمة والعناية الإلهية ومستقل عن عموم الأشياء؛ إن الله هو نفس الشىء كالطبيعة وبالتالى فهو خاضع للمتغيرات.

ومن هنا فإن الله يكون فى الانسان وفى الطبيعة وكل الكائنات هى الله ولها نفس خاصيته. إن الله هو شيء واحد ولا يوجد أى فرق بين الفكر والمادة، الضرورة والحرية، الحق والباطل، الخير والشر، العادل وغير العادل.

٢ - لابد من إنكار أى تأثير لله على البشر وعلى العالم.

٣ - لا يقع على العقل البشرى أن يعتد بالله، فالعقل وحده هو الحَكَم بين الصواب والخطأ، وبين الخير والشر، وهو قانون نفسه، ويكفيه الرجوع لقواه الطبيعية ليجلب الخير للبشر وللشعوب.

٤ - كل الحقائق الدينية مشتقة من العقل البشرى، وبالتالى فالعقل هو القانون الأعلى الذى وفقاً له يمكن للإنسان الحصول على معرفة الحقائق أيًا كانت.

٥ - إن الكشف الإلهى غير كامل وبالتالى فهو خاضع للتقدم المتواصل واللانهائى لتطور العقل البشرى.

٦ - إن الإيمان بالمسيح يتعارض مع العقل البشرى والكشف الإلهى ليس عديم الفائدة فحسب ولكنه يضر بكمال الإنسان.

٧ - النبوءات والمعجزات الواردة فى الكتب المقدسة عبارة عن أساطير لشعراء، وأسرار العقيدة المسيحية هى نتيجة لأبحاث فلسفية؛ والعهد القديم والجديد ملئ بالادعاءات الأسطورية ويسوع المسيح نفسه ليس إلا أسطورة.

٢ - العقلانية المعتدلة:

٨ - بما أن العقل البشرى يساوى الدين فإن العلوم اللاهوتية يجب أن تتم معاملتها بنفس الأسلوب كالعلوم الفلسفية.

٩ - كل عقائد الدين المسيحى بلا استثناء هى من العلوم الطبيعية أو الفلسفية؛ والعقل البشرى المزود بالثقافة التاريخية البسيطة يمكنه بقواه الطبيعية ووفقاً لمبادئه التوصل إلى معرفة حقيقية لكافة العقائد، حتى أخفاها، شريطة أن تعرض هذه العقائد على العقل نفسه كموضوع.

١٠ ـ كما أن الفيلسوف يختلف عن الفلسفة، فمن حقه بل ومن واجبه أن يخضع للسلطة التى يرى أنها عادلة؛ أما الفلسفة فلا يمكنها ولا يجب أن تخضع لأية سلطة.

١١ ـ إن الكنيسة لا يتعين عليها فحسب الا تتدخل أبداً ضد الفلسفة، وإنما عليها أن تتحمل أخطاءها وأن تترك لها القيام بعملية التصويب.

١٢ ـ إن قرارات الكرسى الرسولى واللجان الرومية تعوق التقدم الحر للعلوم.

١٣ ـ إن المنهج والمبادئ التى صاغ علماء اللاهوت بمقتضاها اللاهوت لم تعد لها أية صلة بضرورات زماننا ولا بتقدم العلوم.

١٤ ـ يجب الاهتمام بالفلسفة دون مراعاة للكشف الغيبى.

٣ ـ اللاتفريقية والخلاصية:

١٥ ـ من حق كل إنسان أن يختار ويمارس الدين الذى يراه حقّا وفقاً لمفاهيم عقله.

١٦ ـ يمكن للبشر العثور على طريق الخلاص الأبدى والحصول على الخلاص الأبدى بممارسة أى دين.

١٧ ـ يجب الوثوق فى الخلاص الأبدى لكل الذين ليسوا فى كنيسة يسوع.

١٨ ـ البروتستانتية ليست سوى شكل مختلف لنفس الدين المسيحى وهو شكل يؤدى إلى إرضاء الله مثلما فى الكنيسة الكاثوليكية.

٤ ـ الاشتراكية، الشيوعية، الجمعيات السرية، والإنجيلية، والدينية ـ التحررية:

تمت إدانة هذه الآفات بأحد العبارات فى الخطاب الرسولى «كوى بلوريبوس» ٩/ ١١/ ١٩٤٦؛ وفى خطبة «كويبوس كوانتسكيه» ٢٠/ ٤/ ١٨٤٩؛ وفى الخطاب الرسولى «نوتيس إت نوبسكوم» ٨/ ١٢/ ١٨٤٩؛ وفى خطبة «سنجولارى كوادام» ٩/ ١٢/ ١٨٥٤؛ وفى الخطاب الرسولى «كوانتو كونفيشيامور موروورى» ١٠/ ٨/ ١٨٦٣.

٥ ـ أخطاء متعلقة بالكنيسة وبحقوقها:

١٩ ـ الكنيسة ليست مجتمعاً حقيقيًا وكاملاً مطلق الحرية ولا تنعم بحقوق خاصة ودائمة منحها لها مؤسسها الإلهى، وإنما يتعين على السلطة المدنية أن تحدد ماهية حقوق الكنيسة والحدود التى يمكنها ممارستها داخلها.

٢٠ ـ قوى الأكليروس لا يجب أن تمارس سلطاتها بدون إذن وموافقة الحكومة المدنية.

٢١ ـ الكنيسة لا تملك سلطة التحديد العقائدى بأن ديانة الكنيسة الكاثوليكية هى الديانة الوحيدة الحقيقية.

٢٢ ـ إن التزام الخضوع الذى يربط السادة والكتّاب الكاثوليك محدد بالأشياء التى اقترحها البابا كعقائد وأنه يتعين على الجميع تصديقها.

٢٣ ـ إن بابوات روما والمجامع المسكونية قد تخطت حدود سلطاتها واستولوا على حقوق الأمراء بل وأخطأوا فى تعريف أشياء متعلقة بالإيمان والعادات.

٢٤ ـ إن الكنيسة لا يحق لها استخدام العنف؛ وليس لها أى سلطان زمانى مباشر أو غير مباشر.

٢٥ ـ وإنه بخلاف السلطة المخولة للأسقف، هناك سلطة زمانية قد منحتها له السلطة المدنية ضمناً أو بالتحديد، وأنه يمكن سلبها وفقاً لرغبة السلطة المدنية.

٢٦ ـ إنه لا يحق للكنيسة لا شرعاً ولا قانوناً الاقتناء والملكية.

٢٧ ـ إنه يجب استبعاد القادة المقدسين للكنيسة وبابا روما كلية من أية إدارة أو ملكية للأشياء الزمانية.

٢٨ ـ إنه غير مسموح للأساقفة نشر حتى الخطب الرسولية بدون موافقة الحكومة.

٢٩ ـ إنه يجب إلغاء الامتيازات التى منحها بابا روما إن لم تكن الحكومة هى التى طلبتها.

٣٠ ـ إن الكنيسة ورجال الأكليروس يستمدون حصانتهم من القانون المدنى.

٣١ ـ إن القانون الكنسى للأشياء الزمانية لرجال الأكليروس سواء مدنيًا أو عقوبيًا يجب أن يلغى تماماً دون الرجوع إلى الكرسى الرسولى ورغم ادعاءاته.

٣٢ ـ إن الحصانة الشخصية التى بموجبها يعفى رجال الأكليروس من التجنيد يمكن إلغاؤها دون المساس بحق العدالة والمساواة؛ إن التقدم المدنى يطالب بهذا الإلغاء خاصة فى مجتمع تم تكوينه فى نظام ليبرالى.

٣٣ ـ إنه لا يحق للسلطة الكنسية إدارة تعليم الحقائق اللاهوتية بزعم الحق المطلق.

٣٤ ـ إن منصب الذين يقارنون بابا روما بأمير ليبرالى يمارس سلطة الكنيسة العالمية مذهب قد ساد فى القرون الوسطى.

٣٥ ـ إنه لا يوجد ما يمنع من نقل البابا والأسقفية من مدينة روما إلى أسقفية ومدينة أخرى بقرار مجمعى أو باتفاق من الشعوب.

٣٦ ـ إن تحديد أى مجمع قومى لا يقر أى مناقشة أخرى، وإن الإدارة المدنية يمكنها مناقشة أى موضوع فى هذه الحدود.

٣٧ ـ إنه يمكن إقامة كنائس محلية منفصلة عن سلطة البابا ومستقلة عنه تماماً.

٣٨ ـ إن الكثير من القرارات العشوائية المتحيزة للباباوات الرومان قد أدت إلى انقسام الكنيسة الشرقية والغربية.

٦ ـ أخطاء متعلقة بالمجتمع المدنى فى حد ذاته أو فى علاقاته بالكنيسة:

٣٩ ـ إن الدولة أصل ومصدر كل القوانين وبالتالى فهى تنعم بحق لا تحده أية حدود.

٤٠ ـ إنه يحق للسلطة المدنية، حتى حينما يتولاها أمير غير مؤمن، ممارسة سلطة غير مباشرة وسلبية على الشئون المقدسة؛ وأنه من حقها المتابعة

القانونية والاتهام بالتعسف.

٤١ ـ إنه فى الصراع بين السلطتين فإن السلطة المدنية هى الراجحة.

٤٢ ـ إن السلطة الدنيوية من حقها تخطى وإلغاء الاتفاقيات التى يعقدها الكرسى الرسولى الخاصة باستخدام الحقوق المتعلقة بحصانة الأكليروس دون موافقة الكرسى الرسولى بل ورغم ادعاءاته.

٤٣ ـ إن السلطة المدنية يمكنها أن تتدخل فى الأشياء المتعلقة بالدين والعادات والنظام الروحى، وإنه يمكنها الحكم على التعليمات التى ينشرها رعاة الكنيسة وفقاً لرتبهم لتوجيه الضمائر، بل وإنه يمكنها البت فى إدارة أسرار الكنيسة والتنظيمات الخاصة بتقبلها.

٤٤ ـ إن كل إدارة المدارس العامة التى يتم فيها تربية شباب دولة مسيحية، باستثناء بعض حلقات الدراسة الأسقفية، يجب أن تسند للسلطة المدنية، وذلك لأنه لا يحق لأى سلطة أن تتدخل فى نظام المدارس، ولا فى البرنامج الدراسى، ومنح الرتب أو حتى الموافقة على المدرسين.

٤٥ ـ والأكثر من ذلك أن نفس حلقات البحث الخاصة بالأكليروس والمنهج الذى يجب اتباعه فى الدراسات يجب أن يخضع للسلطة المدنية.

٤٦ ـ إن التكوين السليم للمجتمع المدنى يتطلب بأن تفتح المدارس الشعبية لكل الأطفال لأى طبقة من طبقات الشعب، ولابد أن تكون المؤسسات العامة التعليمية والتعليم العالى وتربية الشباب بعيدة عن أى سلطة للكنيسة وعن أى تأثير إدارى لها، وأن تكون هذه المؤسسات خاضعة كلية للسلطة المدنية والسياسية وفقاً لرغبة الحكومات ولمستوى الآراء العامة.

٤٧ ـ إنه يمكن للكاثوليك الأخذ بمنهج تربوى غير كاثوليكى بعيدا عن سلطة الكنيسة وأن يكون هدفه معرفة الأشياء الطبيعية والحياة الاجتماعية الدنيوية.

٤٨ ـ إن السلطة المدنية يمكنها منع الأساقفة والأتباع من الاتصال فيما بينهم بحرية بل ومع البابا أيضاً.

٤٩ ـ إن السلطة الدنيوية يحق لها ترشيح الأساقفة وإسناد إدارة الأبرشيات إليهم دون انتظار موافقة الكرسى الرسولى.

٥٠ ـ والأكثر من ذلك أنه يحق للسلطة الدنيوية منع الأساقفة من ممارسة مهامهم الرعوية وأنه يمكن عدم الرجوع للبابا فيما يتعلق بإدارة الأبرشيات.

٥١ ـ إنه يحق للحكومة تعديل السن الذى حددته الكنيسة لممارسة الوظائف الدينية للرجال والنساء.

٥٢ ـ إنه يجب إلغاء القوانين المتعلقة بوجود الأسرات الدينية وحقوقهم ووظائفهم؛ والأكثر من ذلك أنه يحق للحكومة مساندة كل الذين يبغون ترك المجال الكنسى، كما يمكن للحكومة إلغاء اللجان الدينية والكنائس المجمعية وإخضاع ريعها للإدارة والرقابة المدنية.

٥٣ ـ إن الملوك والأمراء ليسوا معفين فحسب من القانون الكنسى وإنما هم أعلى من الكنيسة فيما يتعلق بالمسائل القانونية.

٥٤ ـ إن الكنيسة يجب أن تنفصل عن الدولة، كما يجب فصل الدولة عن الكنيسة.

٧ ـ أخطاء متعلقة بالأخلاق الطبيعية والمسيحية:

٥٥ ـ إن قوانين الأخلاق ليست بحاجة إلى العقوبة الإلهية، وإنه لا ضرورة لمطابقة القوانين البشرية بالقانون الطبيعى، أو أن يتلقوا من الله سلطة الإجبار.

٥٦ ـ إن العلوم الفلسفية والأخلاقية، وكذلك القوانين المدنية يمكنها ـ بل يجب ـ أن تسحب من السلطة الإلهية والكنسية.

٥٧ ـ إنه لا يجب الاعتراف بأية قوى غير القوى الكامنة فى المادة؛ وأن كل النسق والأمانة يجب أن تعتمد على تكريم الثورات وإشباع كل الرغبات.

٥٨ ـ إن القانون متضمن فى الواقع المادى، وأن فكرة الواجب خالية من أى

معنى، وإن كل الوقائع البشرية لها قوة القانون.

٥٩ - إن السلطة ليست سوى مجمل العدد ومجمل القوى المادية.

٦٠ - إن الظلم الواقع بالفعل لا يمس قداسة القانون.

٦١ - إنه يحق تبنى وإعلان مبدأ ما يسمى بعدم التدخل.

٦٢ - إنه من المسموح عدم الطاعة للأمراء الشرعيين بل والثورة عليهم.

٦٣ - إن تحنيث القسم أيًا كانت قدسيته وأى فعل إجرامى مشين منافٍ للشرع لا يجب إدانته؛ بل إنها جائزة ويجب مدحها حينما تكون مدفوعة بحب الوطن.

٨ - أخطاء متعلقة بالزواج المسيحى:

٦٤ - إنه لا يمكن إقامة أى دليل على أن المسيح قد رفع الزواج إلى قيمة الأسرار الكنسية.

٦٥ - إن سر الزواج الكنسى ليس إلا ملحقا إضافيًا بالعقد ويمكن فصله، وإن التكريس نفسه لا يكمن إلا فى عملية المباركة الزوجية.

٦٦ - إن رباط الزوجية كحق طبيعى يمكن فسخه وفى حالات مختلفة يمكن للسلطة المدنية أن تمنح الطلاق.

٦٧ - إن الكنيسة لا سلطة لها فى إقامة عوائق فاسخة للزواج، وإنما هذه الإمكانية من حق السلطة المدنية التى يمكنها تذليل العوائق القائمة.

٦٨ - إن الكنيسة قد بدأت على مر القرون فى إقامة عوائق فاسخة للزواج وذلك ليس من حقها، وإنما تم باستخدام حق سلبته من المجتمع المدنى.

٦٩ - إن قوانين مجمع ترانت التى تحرم كل الذين يجرءون على إنكار سلطة الكنيسة فى إقامة عوائق فاسخة أو غير عقائدية أو من قبيل ذلك مسلوبة من الدولة.

٧٠ - إن الشكل الذى حدده مجمع ترانت يصبح غير ملزم عندما يقوم القانون المدنى

بوضع شكل آخر يؤدى إلى صلاحية العقد بواسطة هذا الشكل الجديد.

٧١ - إن البابا بونيفاس الثامن هو أول من أعلن نذر التبتل عند الترسيم بإلغاء الزواج.

٧٢ - وإن الزواج الفعلى يمكن أن يقام بين المسيحيين بموجب العقد المدنى الصرف، وإنه من الخطأ القول بأنه إما أن يكون الزواج بين المسيحيين عقداً مقدساً، أو أنه لا يوجد زواج خارجاً عنه.

٧٣ - إن الأشياء الزوجية والخطوبة تتبع القضاء المدنى بطبيعتها.

٩ - أخطاء حول الإمارة المدنية لبابا روما:

٧٤ - إن توافق السلطة الزمانية والسلطة الروحية مسألة متنازع عليها بين أبناء الكنيسة المسيحية والكاثوليكية.

٧٥ - إن إلغاء السلطة الزمانية التى يتمتع بها الكرسى الرسولى ستأتى بأعلى مستوى من الحرية والسعادة للكنيسة.

١٠ - أخطاء متعلقة بالليبرالية الحديثة:

٧٦ - إنه لم يعد من حق الدين الكاثوليكى فى زماننا هذا أن ينظر إليه على أنه الدين الوحيد للدولة باستثناء كل الديانات الأخرى.

٧٧ - إنه من الصواب أن يسمح القانون فى بعض البلدان الكاثوليكية للمهاجرين أن يمارسوا ديانتهم علناً أيّا كانت.

٧٨ - إنه ليس من الخطأ اعتبار أن الحرية المدنية ومطلق السلطة متروكة للجميع للتعبير علناً عن أفكارهم وآرائهم، وأن ذلك لا يؤدى إلى إفساد الشعوب والتقاليد ولا يولد اللاتفريقية.

٧٩ - إن بابا روما يمكنه بل ويجب عليه التصالح والمساومة مع التقدم والليبرالية والحضارة الحديثة.

تعليمات لجنة محاكم التفتيش

إلى الأساقفة والرؤساء العموميين للدرجات الدينية

إن القرار الأخير للجنة التفتيش الرومية العالمية الصادر فى ٣ يوليو ١٩٠٧ والمعنون «Lamentabili» قد أوضح وأدان عدداً من الأخطاء الجسيمة التى يقوم بنشرها والدفاع عنها كتّاب تجرفهم الأفكار التحررية وحرية العقيدة بزعم المظاهر الفضفاضة لمعرفة أكثر عمقاً..

وبما أن هذه الأخطاء تتسلل سرًا، ومن المؤسف أنها تغرى العقول الطائشة، خاصة بين الشباب، وأنها إن استقرت يصبح اقتلاعها فى غاية الصعوبة بل وإنه عند اقتلاعها عادة ما تنبت لها جذور جديدة، فإن الكرادلة الأفاضل والأجلاء، أعضاء لجنة التفتيش فى مجال الإيمان والعادات، قد رأوا مثلى أنه من الأفضل أن نلحق بالقرار المشار إليه بعاليه تعليمات محددة حتى يتحقق الهدف الذى يرمى إليه الكرسى الرسولى وهو يدين هذه الأخطاء بفاعلية أكثر وبشكل أعم.

لذلك يتعيّن على المعنيين بالأمر أن يتذكروا أولاً أنه فى غاية الأهمية أن نسحب تكوين الكوادر الشابة من حلقات البحث والمدارس الدينية والجامعات والمدارس الثانوية الدينية وكافة المؤسسات التعليمية الدينية الأخرى التى بها مديرون ورؤساء مقتنعون بهذه الأخطاء أو يشتبه عامة فى انتمائهم إليها..

ومن المهم أيضاً أن نمنع طلبة حلقات البحث خاصة وكافة دارسى

اللاهوت بصفة عامة من الاشتراك فى المجلات التى تدافع صراحة أو تروّج سرًا لهذه البدع الخاطئة الحديثة أو أن يتعاونوا معها بأى صورة من الصور. ويجب عدم الابتعاد عن هذه التعليمات، حتى لأسباب قد تبدو هامة، بدون تصريح من الأسقف المسئول.

وأخيراً، فإنه قد يكون من الحكمة أن تؤجل عملية ترسيم كل الذين ـ لا سمح الله ـ يكونون قد تشبعوا بهذه الأخطاء الحديثة ولا يوافقون على إنكارها أو رفضها بأمانة، بل من الأفضل عدم ترسيمهم مطلقاً.

وبالإضافة إلى هذه التعليمات، على الأساقفة والرؤساء ألا يترددوا فى إضافة النصائح والحلول التى يمليها عليهم تفانيهم فى خدمة القطيع المسند إليهم والتى يرون أنها تتفق والبلدان التى يقطنون بها أو وفقاً للظروف المحيطة بهم بغية انتزاع الفتنة نهائيًا من حقل الرب.

روما، قصر لجنة التفتيش، فى ٢٨ أغسطس ١٩٠٧

المتعبد الكاردينال فانوتللى (Vannutelli).



لجنة التفتيش المقدسة الرومية والعالمية

مرسوم ضد الحداثة Lamentabili

الأربعاء يوليو ١٩٠٧

من سوء الحظ الذى يدعو إلى الرثاء، أن زمننا الذى لا يعرف الحدود فى أى شىء كثيراً ما ينساق - فى بحثه عن الحقائق العليا - إلى تجديدات تؤدى به إلى التخلى عما يعد إلى حد ما ميراث الجنس البشرى، ليقع فى أكبر الأخطاء جسامة.

وتكون هذه الأخطاء أكثر خطراً عندما تتعلق بالعلوم الدينية، وبتفسير الكتابات المقدسة وبالأسرار الأساسية للإيمان. وإنه لمن المؤسف حقًا أن نجد حتى من الكاثوليك عدداً كبيراً من الكتاب الذين تعدوا الحدود التى أقرها الآباء وأقرتها الكنيسة المقدسة نفسها، ويواصلون تقديم تطوير مزعوم للعقائد هو فى الواقع ليس إلا تحريفاً لها، وذلك تحت زعم تفسير أكثر عمقاً، وادعاء تبنى وجهة نظر تاريخية.

ولكى لا تستقر مثل هذه الأخطاء، التى تزداد انتشاراً كل يوم بين الأتباع، ولكى لا ترسخ فى عقولهم، ولا تعكر نقاء إيمانهم، فقد رأى قداسة البابا بيوس العاشر، المعين بالسلطة الإلهية، أن يدون ويدين أهم هذه الأخطاء عن طريق لجنة التفتيش المقدسة الرومية والعالمية.

وبناء عليه، فقد تم فحصها بدقة متناهية بعد أخذ آراء المستشارين المبجلين ونيافة الكرادلة الموقرين المحققين العموميين فى مجال الإيمان والعادات، الذين رأوا ضرورة إنكار وإدانة المقترحات التالية، وبذلك فإنها تعد مرفوضة ومدانة بموجب المرسوم العام الحالى وهذه الأخطاء هى ما يلى: -

١ - إن القانون الكنسى الذى ينص على إخضاع الكتب المتعلقة بالكتابات المقدسة إلى رقابة مسبقة لا يجب أن ينطبق على الكتاب الذين يقومون بالنقد أو التفسير العلمى لكتب العهد القديم والعهد الجديد.

٢ - إن تفسير الكنيسة للكتب المقدسة لا يجب إغفاله إلا أنه يجب إخضاعه لأحكام المفسرين الجدد التى هى أكثر عمقاً، وإلى ما قاموا به من تصويب.

٣ - إن الأحكام والرقابة الكنسية المفروضة على التفسير الحر والعلمى ينجم عنه أن الإيمان الذى تفترضه الكنيسة يتناقض مع التاريخ، وأن العقائد الكاثوليكية لا يمكنها حقًا أن تتفق مع الأصول الحقيقية للديانة المسيحية.

٤ - إن رئيس الكنيسة لا يمكنه أن يحدد المعنى الحقيقى للكتابات المقدسة حتى عن طريق تعريف عقائدى.

٥ - بما أن ميراث الإيمان لا يتضمن سوى حقائق منزلة، فلا يحق للكنيسة بأى حال من الأحوال أن تأتى بأحكام على الأقوال الخاصة بالعلوم الإنسانية.

٦ - إن التعريف العقائدى للكنيسة المتوارثة (التى تم تعلمها) والكنيسة المعلمة تتداخل بحيث لا يبقى للكنيسة المعلمة إلا التصديق على الآراء العامة للكنيسة المتوارثة.

٧ - حينما تقوم الكنيسة بإدانة الأخطاء، فلا يمكنها أن تطلب من الأتباع قبول الأحكام التى أصدرتها برضا داخلى.

٨ - عدم إدانة أو تبرأة كل الذين لا يخضعون لأحكام الإدانة التى توقعها لجنة

التفتيش المقدسة أو اللجان الرومية المقدسة الأخرى وتفرضها على بعض الكتب والنصوص.

٩ - إن الذين يؤمنون حقًا أن الله هو مؤلف الكتابات المقدسة يكشفون عن سذاجة قسوى أو عن جهل.

١٠ - إن وحى كتب العهد القديم عبارة عما توارثه كتاب إسرائيل من عقائد دينية وتناقلوه بشكل خاص، لا يعرفه الوثنيون أو يجهلونه.

١١ - إن الوحى الإلهى لا يمتد إلى كافة الكتاب المقدس ليحمى كل جزء من أجزائه.

١٢ - إن المفسر - إذا أراد حقًا أن يتناول الدراسات الإنجيلية - عليه أولاً أن يستبعد كافة الآراء حول الأصل الغيبى للكتاب المقدس وألا يفسره كما يفسر الوثائق الأخرى الإنسانية البحتة.

١٣ - إن كتّاب الأناجيل أنفسهم هم ومسيحيى الجيل الثانى والثالث هم الذين صاغوا بشكل مفتعل الحكم والأمثال الواردة فى الأناجيل، وبذلك تسببوا فى عدم جدوى تبشير يسوع لدى اليهود.

١٤ - إن كتّاب الأناجيل لم يوردوا كثير من الحكايات ما هو حقيقى، وإنما ما رأوا هم أنه أكثر صلاحية بالنسبة للقارئ حتى وإن كان خطأ أو كذباً.

١٥ - إن الأناجيل ظلت تتعرض للإضافات والتصويبات المتواصلة حتى ثبتت وتمت صياغة العقيدة؛ وبذلك لم يبق من مذهب المسيح سوى أنقاض هزيلة وغير مؤكدة.

١٦ - إن القصص التى أوردها يوحنا ليست تدويناً للتاريخ وإنما هى عبارة عن تأملات زاهد فى الإنجيل؛ والخطاب الوارد فى إنجيليه عبارة عن تأملات لاهوتية حول سر الخلاص وهى تأملات مجردة من أية حقيقة

تاريخية.

١٧ ـ إن الإنجيل الرابع قد بالغ فى سرد المعجزات لا بغية أن يظهرها أكثر إعجازاً فحسب، وإنما ليجعلها أكثر قدرة على تمييز عمل وفعل الكلمة المتجسدة.

١٨ ـ إن يوحنا يضفى على نفسه طابع من شاهد المسيح؛ لكنه فى الواقع ليس إلا شاهداً هامًا على الحياة المسيحية وعلى حياة المسيح فى كنيسة أواخر القرن الأول.

١٩ ـ إن المفسرين الهراطقة قد عبروا عن النصوص المقدسة أكثر أمانة من المفسرين الكاثوليك.

٢٠ ـ إن التنزيل لم يكن أكثر من الإدراك المكتسب للإنسان للعلاقات القائمة بينه وبين الله.

٢١ ـ إن التنزيل الذى يمثل جوهر العقيدة الكاثوليكية لم يتم مع الرسل أو على أيامهم.

٢٢ ـ إن العقائد التى تطلق عليها الكنيسة أنها منّزلة ليست حقائق منّزلة من السماء وإنما هى تفسير ما لوقائع دينية صاغها العقل البشرى بجهد مضنٍ.

٢٣ ـ قد يوجد ـ بل ووجد فعلاً ـ بين الوقائع الواردة فى الكتاب المقدس والعقائد التى صاغتها الكنيسة تعارض شديد بحيث يمكن للناقد أن يستبعدها على أنها مزورة بينما تصر الكنيسة على اعتبارها مؤكدة.

٢٤ ـ لا يجب إدانة أى مفسر يضع مبادئ ينجم عنها أن العقائد خطأ من الناحية التاريخية، أو مشكوك فيها المهم ألا ينكر العقائد نفسها مباشرة.

٢٥ ـ إن مجمل العقيدة قائم فعلاً على تراكم من الاحتمالات.

٢٦ ـ يجب أن نأخذ بعقائد الإيمان من معناها العلمى، أى كقاعدة إجبارية

للأخلاق وليس كقاعدة يؤمن بها.

٢٧ ـ لا يمكن إثبات ألوهية يسوع المسيح من الأناجيل؛ وإنما هى عقيدة استمدها الوعى المسيحى من مفهوم عبارة مسيح.

٢٨ ـ إن يسوع أثناء تبشيره لم يرد فى خطابه أن يقول عن نفسه هو المسيح، ومعجزاته لم تكن ترمى إلى ذلك.

٢٩ ـ يمكن أن نقر بأن المسيح كما هو وارد فى التاريخ أقل بكثير من المسيح الذى يمثل عقيدة الإيمان.

٣٠ ـ إن عبارة «ابن الله» فى كافة النصوص الإنجيلية تعنى فقط أو تضاهى عبارة المسيح؛ وهى لا تعنى مطلقاً أن المسيح هو الابن الحقيقى والطبيعى لله.

٣١ ـ إن العقيدة المسيحية لكل من بولس ويوحنا ومجامع نيقيا وافسوس وخلقدونيا ليست هى العقيدة التى علمها يسوع، وإنما هى ما تصوره الوعى المسيحى فيما يتعلق بيسوع.

٣٢ ـ لا يمكن التوفيق بين المعنى الطبيعى لنصوص الأناجيل مع التعاليم التى يقولها رجال اللاهوت فيما يتعلق بالوعى وبعلم يسوع المسيح المعصوم من الخطأ.

٣٣ ـ من الجلى لأى شخص غير محكوم بأفكار مسبقة، أن يسوع إما قد قام بتعليم خطأ فيما يتعلق بنهاية العالم، وإما أن الغالبية العظمى لهذه العقيدة كما هى واردة فى الأناجيل المعتمدة تفتقر إلى الأصالة والمصداقية.

٣٤ ـ إن الناقد لا يمكنه أن يضفى على يسوع معرفته بعلم لا نهائى إلا فى حالة افتراضية خطأ تاريخيًا، ولا يمكن قبولها لأنها منفرة أخلاقيًا، وهى أن يسوع كإنسان كان يمتلك علم الله وقد رفض أن يبوح بما يعرفه عن

عدة أشياء لحوارييه أو للأجيال التالية.

٣٥ - إن المسيح لم يكن مدركاً طيلة الوقت بكرامته التبشيرية أو المسيحية.

٣٦ - إن بعث مخلص البشر ليس حدثاً تاريخيًا بمعنى الكلمة، وإنما هى واقعة غيبية غير مثبوتة، ولا يمكن إثباتها، وإن الوعى المسيحى قد استنبطها تدريجيًا من وقائع أخرى.

٣٧ - إن الإيمان ببعث يسوع أصلاً لم يكن يرمى إلى واقعة البعث نفسها بقدر ما كان يشير إلى الحياة الخالدة للمسيح بجوار الله.

٣٨ - إن عقيدة وفاة المسيح من أجل خلاص البشر ليست إنجيلية وإنما من تأليف بولس.

٣٩ - إن الآراء المتعلقة بأصل الأسرار السبعة التى كان آباء مجمع ترانط مولعين بها والتى أثرت بلا أدنى شك على صياغة قوانينهم العقائدية، هى أبعد ما تكون عن الآراء السائدة اليوم على وجه الحقيقة بين مؤرخى المسيحية.

٤٠ - إن الأسرار السبعة قد نجمت عما قام به الرسل وأتباعهم من تفسير لفكرة من أفكار يسوع تحت وقع الظروف والأحداث.

٤١ - إن الأسرار السبعة لا هدف لها سوى أن تذكر الإنسان بوجود الخالق الخير.

٤٢ - إن الجماعة المسيحية هى التى أدخلت فكرة ضرورة التعميد وتم تبنيها كطقس ضرورى مع إضافة التزامات المهنة المسيحية إليها.

٤٣ - إن عادة فرض التعميد على الأطفال كانت تطوراً فى النظام، وهذا التطور كان سبباً من الأسباب التى انقسم من أجله هذا السر إلى سر التعميد وسر الندم.

٤٤ ـ لا يوجد ما يثبت أن طقس سر الميرون قد استخدمه الرسل، والتمييز القاطع بين سر التعميد وسر الميرون غير وارد فى تاريخ المسيحية الأولى.

٤٥ ـ كل ما أورده بولس عن قصة تأسيس الأفخارستيا (١ كورنتيا ٩: ٢٣ ـ ٢٥) غير صحيح تاريخيًا.

٤٦ ـ إن مفهوم مصالحة المسيحى المخطئ بموجب سلطة الكنيسة لم يوجد أبداً فى الكنيسة البدائية، ولم تكتسب الكنيسة هذا المفهوم إلا بالتدريج. بل والأكثر من ذلك، حتى بعد إقرار سر الندم كنظام للكنيسة فإنه لم يكن يحمل مسمى سر من الأسرار لأنهم كانوا يعتبرونه سرًا مخجلاً.

٤٧ ـ إن عبارات الرب القائلة: «اقبلوا الروح القدس. من غفرتم خطاياه نغفر له. ومن أمسكتم خطاياه أمسكت» (يوحنا ٢٠: ٢٢ ـ ٢٣) لا تتعلق مطلقاً بسر الندم، مهما بدا لآباء مجمع ترانط أن يؤكدوا ذلك.

٤٨ ـ إن يعقوب فى خطابه (آية ١٤، ١٥) لم يكن يهدف إلى صياغة أحد أسرار المسيح، وإنما كان يوصى باستخدام متعقل، وإذا ما رأى فى هذا الاستخدام وسيلة للحصول على العفو فإنه لم يقصد ذلك بالصرامة التى حددها رجال اللاهوت فى صياغة نظرية، وعدد الأسرار السبعة.

٤٩ ـ باكتساب العشاء السرى طابع الفعل الطقسى بالتدريج، فإن الذين اعتادوا تصدر هذا العشاء قد اكتسبوا الطابع الكهنوتى.

٥٠ ـ لقد أضفى الحواريون درجة قس أو أسقف على القدامى الذين كان عليهم مراقبة الاجتماعات المسيحية بغية تمكينهم من العمل على تنظيم الجماعة المتزايدة، ولا يعنى ذلك أبداً أنهم اختاروهم لمواصلة مهمة وسلطة الحواريين.

٥١ ـ إن الزواج لم يصبح من الأسرار فى القانون الجديد للكنيسة إلا متأخراً وبالفعل، لكى يصبح الزواج من الأسرار فقد كان يتعين أن يكون المذهب اللاهوتى للعفو وأسراره قد اكتسب تطوره كاملاً من قبل.

٥٢ ـ لم يدر بخلد المسيح إقامة الكنيسة كمؤسسة عليها أن تدوم عدة قرون على الأرض؛ على العكس من ذلك، إن مملكة السماء ونهاية العالم كانا وشيكىّ الحدوث فى فكر يسوع.

٥٣ ـ إن التكوين العضوى للكنيسة ليس ثابتاً لا يمكن تغييره، فالمجتمع المسيحى خاضع مثله مثل المجتمع الإنسانى إلى التطور الدائم.

٥٤ ـ إن العقائد والأسرار السبعة والرئاسة الكنسية سواء فى مفهومها أو فى الواقع، ليست سوى تفسير وتطورات للفكر المسيحى وقد نمت واكتملت بفضل تطورات خارجية لفكرة ضئيلة كامنة فى الإنجيل.

٥٥ ـ لم تبادر مطلقاً إلى ذهن سيمون بطرس أن يسوع قد أسند إليه الأولوية فى الكنيسة.

٥٦ ـ إن الكنيسة الرومية (نسبة إلى روما) لم تصبح على رأس كافة الكنائس بفضل مرسوم إلهى، وإنما بسبب الظروف السياسية البحتة.

٥٧ ـ إن الكنيسة ضد تقدم العلوم الطبيعية واللاهوتية.

٥٨ ـ إن الحقيقة ليست ثابتة جامدة فمثلها مثل الإنسان إنها تتطور معه، وبداخله وبفضله.

٥٩ ـ إن المسيح لم يقم بتعليم كيان محدد للعقيدة صالحا لكل زمان ولكافة البشر، والأماكن.

٦٠ ـ إن المذهب المسيحى كان فى بدايته يهوديًا، ثم أصبح على التوالى أولاً بوليسيا ثم يوحنيا وأخيراً هللينيا عالميا.

٦١ ـ يمكن الجزم بأنه لا يوجد بأى سفر فى الكتاب المقدس، من السفر الأول الخاص بالتكوين إلى آخر سفر والخاص بنهاية العالم، ما يحتوى على عقيدة مماثلة تماماً لما تمارسه الكنيسة فى نفس المجال، وبالتالى فإنه لا

يوجد أى سفر فى الكتاب المقدس يحمل نفس المعنى بالنسبة للناقد ولرجل اللاهوت.

٦٢ - إن البنود الأساسية لقانون الإيمان أيام الرسل لم يكن لها نفس المعنى بالنسبة لمسيحيى العصور الأولى مثلما هى الآن بالنسبة لمسيحيى زماننا.

٦٣ - إن الكنيسة غير قادرة على الدفاع بفاعلية عن الأخلاق الإنجيلية؛ لأنها متمسكة بمذاهب جامدة لا يمكنها أن تتفق والتقدم الحالى.

٦٤ - إن تقدم العلوم يقتضى إعادة النظر فى مفاهيم المذهب المسيحى حول الله، والخليقة، والتنزيل، وشخصية الكلمة المتجسدة، وخلاص البشر.

٦٥ - إن الكاثوليكية اليوم لا يمكنها أن تتصالح مع العلم الحقيقى إلا إذا تحولت إلى مسيحية غير عقائدية، أى إلى نوع من البروستانتية الرحبة الليبرالية.

الخميس التالى، الرابع من نفس الشهر ونفس العام، وقد تم تقرير أمين بكل ذلك إلى قداسة أبينا البابا بيوس العاشر، وقد أقر قداسته وقام بالتصديق على مرسوم الآباء المبجلين وأمر بإدانة وإنكار كل الاقتراحات السابقة وكل واحدة منها على حدة وأن يعتبرها الجميع مرفوضة ومدانة.

بيير بالومبللى

موثق محكمة التفتيش

باسندى Pascendi

أصدر البابا بيوس العاشر هذا الخطاب الرسولى فى ٨/ ٩/ ١٩٠٧، أى عقب شهرين من إصداره الخطاب المعروف باسم «لامنتابيلى» الذى يتضمن ٦٥ بنداً مما تم حصره من اتهامات علماء الحداثة وإدانة الكنيسة لها. ويأتى خطاب «بساندى» كتبرير لهذه الإدانة البابوية ومتضمناً الإجراءات الوقائية لحماية العقيدة الكاثوليكية من الانهيار.

ولا يسع المجال هنا لترجمة هذا الخطاب بكاملة، إذ يقع فى خمسين صفحة من البنط الصغير، لكنا سنعرض أهم ما ورد به.. ويبدأ الخطاب بهذه الفقرة:

«الآباء الأجلاء»

سلام وبركة رسولية..

«بالإضافة إلى المهمة التى أسندت إلينا من عل لنرعى قطيع الرب، فقد حدد لنا يسوع كواجب أساسى أن نحافظ على أمانة الإيمان التراثى ضد التجديدات اللغوية الجاهلة وضد تناقضات العلم الزائفة، ولا شك فى أن مثل هذه اليقظة لم تكن مطلوبة من الشعب المسيحى من قبل: فلقد صادف أعداء الجنس البشرى، ورجال يتحدثون لغة مضللة، يتفوهون بعبارات جديدة مغرية، هى نتاج الغلط وتؤدى إلى الغلط. لكن ينبغى علينا الاعتراف بعبارات جديدة بأن العدد قد تزايد بشكل غريب فى الأزمنة الأخيرة، وأعداء صليب يسوع المسيح يجاهدون بفن جديد مبتكر ومخادع لإلغاء الطاقات الحيوية للكنيسة، بل وإن استطاعوا لقلبوا حكم يسوع المسيح رأساً على عقب. لذلك لم يعد

الصمت مقبولاً إذا أردنا الا نبدو غير أمناء حيال أقدس واجباتنا، وألا توصم الطيبة التى لجأنا إليها للآن - أملاً فى الإصلاح - بأنها تقصير فى مهمتنا.

«والأمر الذى يتطلب منا أن نتحدث بلا تأخير، هو أن صناع الخطأ لا يجب علينا أن نبحث عنهم اليوم بين أعدائنا المعلنين: إنهم يختبئون فى نفس قلب الكنيسة وبداخلها، وهذا هو ما يدعو للأسى والقلق، فهم أعداء خطرون لأنهم غير معروفين. إننا نتحدث أيها الآباء الأجلاء عن عدد كبير من الكاثوليك العلمانيين، وما يدعو إلى مزيد من الأسف، نتحدث عن رهبان قليلى الدراية بالفلسفة الجادة وبعلم اللاهوت الجاد، فهم متشبعون حتى النخاع بالسم الخطأ الذى ينهلونه من أعداء الإيمان الكاثوليكى، تحت زعم حبهم للكنيسة، ويتخذون موقف المجددين لها ضاربين بالتواضع عرض الحائط، متحدين فى شكل كتائب صغيرة متراصة لينسفوا أكثر المقدسات من أعمال يسوع المسيح بجرأة، غير عابئين باحترام شخصه منتهكين حرمته بجسارة ويحطون من قدره إلى مجرد إنسان بسيط... إن الخطر اليوم يكمن فى نفس أحشاء الكنيسة وفى عروقها: لذلك تأتى ضرباتهم عنيفة قوية لأنهم يعرفون أين يوجهونها»..

ويتواصل الخطاب بنفس هذا الأسلوب الرخيص من السب والاتهام، غير المستند إلى الرد بالأدلة والقرائن على اتهامات علماء الحادثة، منتقداً فكرة مساواة الكاثوليكية بالعقائد والديانات الأخرى، خاصة «الدين المحمدى» (صـ ١٠٣) أو أن الديانات الأخرى ذات قيمة حقيقية.

ثم ينتقد البابا الخلط بين الإيمان والعلم «فالعلم مجاله الظواهر ولا دخل للإيمان فى العلم؛ والإيمان إلهى، وبذلك فهو فوق العلم. ونخرج من ذلك بأنه لا يوجد أى صراع ممكن بين العلم والإيمان؛ فليبقى كل منهما فى مجاله ولا يمكنهما الالتقاء أبدا، وبالتالى لن يمكنهما أن يتناقضا».

وبعد انتقاده مطلب علماء الحداثة ضرورة إخضاع ظواهر الإيمان

واللاهوت للعلم مؤكداً إنه لا يمكن مصالحة العلم والإيمان، كما لا يمكن إخضاع الإيمان والعلم، وتناول الرد بنفس الأسلوب الأجوف على الاتهامات الموجهة للكنيسة، والعقيدة، والعبادة، والكتب المقدسة. ولم يقدم البابا دليلاً علميًا أو تاريخيًا واحداً على مصداقيه التراث وكل ما تم فيه من تحريف وإنما يقول: «لكن أكثر ما يثير القلب غثيانا عندما يتهمون الكنيسة بليٍّ وتعذيب النصوص وترتيبها وخلطها وفقاً لهواها ووفقاً لاحتياجاتها»!

ويخرج البابا من هذا اللغو قائلاً: «ولكى نفهم الحداثيين بصورة أفضل، ونجد علاجاً حاسماً فى هذا الجرح الغائر أيها الآباء، علينا أن نبحث عن الأسباب التى أدت إليه وغذّته. ولاشك فى أن ذلك يرجع أولاً إلى خلل فى عقولهم، كما يرجع إلى الفضول والغرور (صـ ١٥١)... لذلك أول واجب من واجباتكم أيها الآباء هو اعتراض هؤلاء المردة وإجبارهم على الالتزام بأحط وأحقر الوظائف، ليوضعوا فى أسفل سافلين بالقدر الذى حاولوا الارتقاء به، وأن يؤدى انحطاطهم إلى عجزهم عن الإيذاء».

«والأكثر من ذلك أن تعقبوا بأنفسكم وبمعاونة المديرين كل شباب الاكليروس، كل الذين تجدون لديهم ذلك الغرور ليتم استبعادهم بلا رحمة... فأهم ما يقطع عليهم الطريق هى ثلاثة أشياء: الفلسفة اللاهوتية؛ سلطة الآباء والتراث؛ ورئيس الكنيسة... لذلك توصلنا إلى قرار بضرورة اتخاذ قرارات أكثر حسماً بلا أدنى تأخير. ونتوصل إليكم بل ونستحلفكم أن تنفذوها بلا أدنى تراخٍ أو إهمال».

ويلى ذلك سبع مجموعات من الإجراءات القمعية، ملخصة كما يلى:-

أولاً:

«فيما يتعلق بالدراسات، نود ونأمر أن تكون الفلسفة التراثية هى أساس العلوم المقدسة... وحينما نقول الفلسفة التراثية، فمن البديهى إننا نقصد بها تلك التى خلفها لنا سلفنا، لذلك نوصى ونؤكد من جديد، بل ونأمر

أن يلتزم بها الجميع. وأن يتم فرضها فى حلقات البحث حيث يمكن أن يكون بعضهم قد أغفلها، ويفرض الالتزام بها لدى رؤساء المعاهد الدينية... وأن يتم توجيه الدراسة بحيث يخرج الطالب وكله احترام وتقدير وحب لهذه الفلسفة فما من أحد يجهل أنه من بين العدد الكبير من العلوم المتنوعة التى تعرض أمام العقل النهم إلى المعرفة فإن أول مكان يحتله علم اللاهوت، بحيث جرى العرف قديماً على أن تطوع كافة العلوم بما فيها الفنون لعلم اللاهوت وأن تكون هذه العلوم خادمة له... أما فيما يتعلق بالدراسات الدنيوية فيكفى أن نذكر بما قاله سلفنا: اهتموا بحمية بدراسة العلوم الطبيعية كالاكتشافات الكبرى وتطبيقاتها الجريئة التى يصفقون لها فى هذا المجال... شريطة ألا تتأثر بها العلوم المقدسة... فبقدر ما يتم الاهتمام المتزايد بهذه العلوم الطبيعية، بقدر ما تتدهور العلوم الجادة، أو يتم تناولها باستخفاف أو يلطخونها بمذاهب منحرفة، وبآراء تؤدى بشاعتها إلى الهلع. لذلك نأمر بتسوية مسألة هذه العلوم الطبيعية فى حلقات البحث».

ثانياً:

«ويجب مراعاة نفس القواعد عند اختيار المديرين وأساتذة حلقات البحث فى كليات اللاهوت. فمن يبدى أية ميول للحداثة يجب استبعاده بلا رحمة من مهمة الإدارة أو التدريس؛ وإن كان يشغل هذا المنصب بالفعل فيجب رفته، وكذلك رفت من يحبذ الحداثة سواء بمدح علمائها أو بتبرير تصرفهم الإجرامى أو بانتقاد الفلسفة التراثية والآباء المقدسين أو رئيس الكنيسة أو بعدم الطاعة للسلطة الكنسية، أيًا كانت دوجته، وكذلك كل من يبدى إعجابا بعلم التاريخ أو الآثار أو التفسير الإنجيلى الحديث يتم رفته؛ وكذلك كل من يهمل العلوم المقدسة أو يبدو عليه أنه يفضل عليها العلوم الدنيوية... ويجب اتباع نفس الحسم ونفس الصرامة فى الامتحان وفى اختيار الطلبة الجدد فى الأكليروس... كما يجب ألا تمنح درجة الدكتوراه فى اللاهوت وفى القانون

اللاهوتى لأى شخص لم يتابع دراسة الفلسفة التراثية بانتظام. كما يجب أن تمتد هذه القوانين الجديدة إلى جامعات كافة الدول. ومحرم على رجال الأكليروس أو الآباء الذين هم مقيدون فى جامعة اللاهوت أو أحد المعاهد الكاثوليكية متابعة أية دراسة لأى مادة من مواد الجامعات المدنية. وإذا ما كان ممسوحاً بذلك فيما مضى فإننا نحرمه فيما يتعلق بالمستقبل...»

ثالثاً:

«وكذلك من واجب الأساقفة فيما يتعلق بالكتابات المائلة للحداثة أو المروجة للحداثة أن يتم منع نشرها، وإن كانت منشورة أن تمنع قراءتها. وألا تترك كل الكتب والجرائد والمجلات من ذلك النوع فى أيدى الطلبة فى حلقات البحث أو فى الجامعات: فهى لا تقل خطورة عن المؤلفات التى تنتقد التقاليد الحميدة، بل إنها أسوأ من ذلك تسمم الحياة المسيحية فى منبعها... وبصفة عامة على الآباء الأجلاء، وهذه هى النقطة الرئيسية: افعلوا كل ما فى وسعكم لإبادة مثل هذه الكتب من أبرشياتكم حتى وإن اقتضى الأمر إلى إعلان تحريمها القاطع. فالكرسى الرسولى لا يدخر وسعاً لكى تختفى مثل هذه المؤلفات من الوجود... وهذا أمر عليكم تنفيذه... ويجب أن يتم تنفيذ ذلك بحرص شديد، وأن يتم نفس الشىء مع المكتبات ومنافذ البيع بأن يتم سحب هذه الأعمال المدانة بهدوء وبساطة والعمل على عدم تحايل هذه المكتبات طمعاً فى المكسب... وإذا ما امتنعت إحدى هذه المكتبات عن هذا الالتزام فيجب على الأساقفة عدم التردد فى عمل اللازم على سحب تراخيص هذه المكتبات...

رابعاً:

«ولا يكفى منع قراءة أو بيع هذه الكتب وإنما يجب العمل على منع طبعها.

فعلى الأساقفة الاستعانة بأقصى درجات القسوة والشدة فى منح تراخيص النشر، وبما أنه من الصعب على الأساقفة متابعة وقراءة كل المخطوطات قبل نشرها لكثرة عددها، فقد تم تكوين لجان للرقابة على المطبوعات والأمر بتعميمها فى كل الأبرشيات... وكذلك نكرر ضرورة الالتزام بالبند رقم ٤٢ من قرارات لجنة محاكم التفتيش بمنع أعضاء الأكليروس الدنيوى والنظامى من رئاسة أو إدارة الجرائد والمجلات دون موافقة اللجنة».

خامساً:

«سبق وأشرنا إلى خطورة المؤتمرات واللقاءات العلمية العامة كمجال حيوى لنشر أفكار علماء الحداثة، لذلك يجب الإقلال فى أضيق الحدود من هذه المؤتمرات الدينية. وإذا ما حدث واضطروا لها فلابد أن تقام تحت هذه الشروط، وبحيث لا يتم إصدار أى قرار يتنافى مع السلطة الكنسية، ولا يتم نطق أية كلمة يُشْتَمُّ منها أى ميل للحداثة...»

سادساً:

«وما جدوى إصدار الأوامر والقرارات إن لم يكن بوسعنا التأكد من تنفيذها؟... لذلك قررنا تكوين لجان رقابة فى كافة الأبرشيات... تكون كل مهمتها المراقبة عن قرب شديد ومتابعة أية مؤشرات للحداثة فى المطبوعات أو فى البرامج التعليمية وعليهم اتخاذ إجراءات فورية حاسمة وبحرص شديد لحماية شباب الأكليروس...

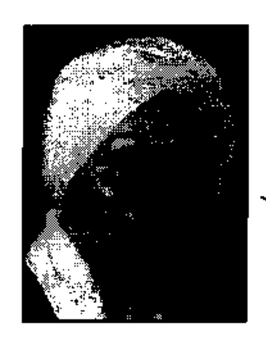
وألا يسمحوا بأى شىء من ذلك القبيل لا فى الكتب ولا فى محاضرات الأساتذة. وكذلك سوف يتقدمون بمراقبة الأعمال التى تتناول التراث ورفات القديسين ولن يسمحوا بإثارة هذه المسائل فى الجرائد والمجلات التى يجب عليها تغذية الإيمان...»

سابعاً:

«وخوفاً من أن تسقط هذه الأوامر فى طى النسيان نود ونأمر أن يقوم كل مسئولى الأبرشيات بعد عام من نشر هذه القرارات، ثم كل ثلاث سنوات بإرسال تقارير إلى الكرسى الرسولى، أن يلتزموا بالقسم على تنفيد هذه التعليمات الواردة فى هذا الخطاب وأن يلزموا كافة رجال الأكليروس بقسم الولاء... لأن أعداء الكنيسة سيتهمونها بأنها عدوة العلم وتقدم الإنسانية. ولأجل قطع الطريق على هذا الاتهام أنشأنا معهداً خاصًا سيضم أشهر العلماء الكاثوليك فى كل المجالات ليقوموا بمساندة التقدم في كل مجالات العلوم بناء على الحقيقة الكاثوليكية وإرشادها... ليرعاكم الرب ولتأت العذراء هادمة كل الهرطقات وإلى مساندتكم بصلواتها...»!



الفهـــرس



مؤلفات
الدكتورة زينب عبد العزيز
فى الإسلاميات

١ ـ محاصرة وإبادة: موقف الغرب من الإسلام. دارالكتاب العربى دمشق ـ القاهرة ت: ٣٩١٦١٢٢

٢ ـ ترجمات القرآن إلى أين: وجهان لجان بيرك (طبعتان). دار الهداية ـ القاهرة.

٣ ـ تنصير العالم. دار الكتاب العربى ـ القاهرة.

٤ ـ الخطة الخمسية للبابا يوحنا بولس الثانى ـ دار النهار ـ القاهرة.

٥ ـ يوحنا بولس والإسلام. دار النهار ـ القاهرة.

٦ ـ خطاب مفتوح إلى الملك فهد بن عبد العزيز. دار النهار ـ القاهرة.

٧ ـ الفاتيكان والإسلام. دار القدس ـ القاهرة.

٨ ـ التعايش السلمى بين المسلمين وغير المسلمين. دار الهداية ـ القاهرة.

٩ ـ رينيه جينو (الشيخ عبد الواحد يحيى). دار الأنصار ـ القاهرة.

١٠ ـ حروب صليبية بكل المقاييس دارالكتاب العربى

دمشق ـ القاهرة ت: ٣٩١٦١٢٢

صليبية
الغرب
وحضارته
4

هدم الإسلام بالمصطلحات المستوردة

هذا الكتاب

■ الأصولية والحداثة من الكلمات المصيرية التى تحكمت ولا تزال تتحكم فى مصير الشعوب الغربية المسيحية، وتتحكم حالياً ولو من خلال أقنعة تمويهية، فى مصير الشعوب الإسلامية والعربية.

وعلى الرغم من كل ما كتب باللغة العربية من أبحاث ودراسات حول الأصولية والحداثة، وهى مسميات تؤدى فى نهاية المطاف إلى العلمنة والتغريب أو فرض النمط الغربى على المجتمعات الإسلامية والعربية، فلم يتطرق أحد للملمح الدينى بهذا الوضوح، لتأكيد أن هذه الكلمات قد وُجدت أو أنه قد تم اختلاقها لغوياً للتعبير عن معركة الكنيسة وصراعها مع العلم والعلماء..

كما يؤكد هذا البحث عدم جواز استخدام هاتين العبارتين فى المجال الإسلامى وخاصة فى مجال القرآن الكريم والسنة. لأن استخدامهما فى المجال الغربى يطابق الواقع الذى تتخبط فيه الكنيسة وأصولها المحرّفة التى عُبث بها على مر التاريخ.

أما محاولة فرض مثل هذه الكلمات أو إقحامها فى الخطاب الإسلامى فيُعد تخريباً مرفوضاً لابد من التصدى له لأن نص القرآن منزّل لم يتعرض لأى تحريف، والإسلام لم يعرف أى معركة بين القرآن والتقدم العلمى أو العلماء..

الناشر

